بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليـة الدراسـات العليـا

دور الحوار في إستدامة السلام

دراسة حالة دارفور 2004 – 2015م

The Role of Dialogue in the Sustainability of Peace

The Case Study of Darfur 2004 - 2015

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في دراسات السلام

إعداد الدراسة:

توسل عوض الكريم موسى كاشا

إشراف :

أ.د / حاج آبا آدم الحاج

2017م

الآيـــــــــــــــة

قال تعالى :

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل الآية (125)

الإهـــــــــــــــــــــــداء

قال تعالى :(قل إعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

- **إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات الإ بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ .**
- **إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمدﷺ .**
- **إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار يامن أفتقدك منذ الصغر يامن يرتعش قلبي لذكرك يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث يا أبي لك الرحمك والمغفرة .**
- **إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة .**
- **إلى أخي ورفيق دربي إن هذه الحياة بدونك لا شيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. لك يامن أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته .. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة يامن تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل .**
- **إلى أختي من بها أكبر وعليها أعتمد إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة .**
- **إلى الإخوه والأخوات الذين لم تلدهن أمي .. إلى من تميزوا بالإخاء والوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم .**

الشكر والعرفان

الحمد لله علم الإنسان مالم يعلم ، والذي احصى كل شئ عددا ، والسلام على سيدنا محمد ﷺ الذي أعطى جوامع الكلم وأرسله بلسان عربي مبين ، ومناً علي منَ الله سبحانه وتعالى بالصبر ووفقني في إنجاز بحثى هذا في الصورة المتواضعة لايسعني الاً أن أتقدم بعميق شكري وإمتناني وتقديري إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار **جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإلى الأستاذ الفاضل البروفسير / حاج آبا آدم الحاج** الَذي كان خير معلم لي فكلما أخطأت قومني بحسن أسلوبه , وزللت فانتشلني بلباقة تعامله , وكم أحسنت فكان لي مشجعاً , وأتقنت فكان لي محفزاً ؛ ويمتد شكري وفائق إحترامي للإستاذ الكبير وصاحب الأفكار الجميلة والمعلومات المفيدة المباشر منها وكذلك عبر الأثير لك مني خالص الإمتنان والتقدير **الدكتور / عاطف آدم محمد** والشكر موصول لأسرة مركز دراسات وثقافة السلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

وأخيراً لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر كل من أسهم بمساعدتي وسهل لي مهمة الإطلاع في المكتبات أو الإعداد لأي عمل له صلة بهذه الدراسة هل يستطيع أحد أن يشكر الشمس لأنها أضاءت الدنيا لكني سأحاول رد جزء من جميلكم بأن أكون كما أردتموني " **إنسانية قبل أن أكون مهنية** " أشكركم جميعاً على جهودكم معي .

مستخلص البحث

أجريت هذه الدراسة في الفترة من 2004 –2015م عن دور الحوار في إستدامة السلام بولايات دارفور .

تتمحور مشكلة الدراسة في إشكالية تباين المواقف الدولية الفاعلة إتجاه أزمة دارفور وفي كيفية تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وإرساء الأساس لسلام وتنمية مستدامين وذلك من خلال تناول تدابير بناء السلام للقضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة.

هدفت الدراسة للتعرف على جهود المجتمع الدولي في تعزيز السلام والأمن الدوليين بالتركيز على الحوار وعمليات السلام .

وقد إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي : وقع إختيار الباحث لهذا المنهج لأنه يهدف لوصف الظاهرة او الأحداث او الأشياء التي تتناولتها الدراسة لجمع البيانات والمعلومات عنها مستشهداً بالمنهج التاريخي لإستكشاف الادلة وتعميمها لأجل إثبات حقائق معينة للخروج بإستنتاجات جرت في الماضي ، من أجل البحث عن سلام مفقود وتسوية شاملة تعزز حياة مستقرة وآمنه .

إعتمد الباحث في طريقة جمع المعلومات اللآزمة لمادة البحث بالإطلاع على دراسات سابقة ذات علاقة بعنوان الرسالة وهذه تشمل الكتب ، الدوريات ، بحوث علمية ، صحف ، مجلات، توصيات ندوات ورش عمل وسنمارات ومواق الإنترنت . وكذلك إستخدم الباحث المقابلة بأخذ 6 عينات مختلفة من مجتمع الدراسة .

وقد تحصل الباحث على نتائج الدراسة والتي أهمها تتمثل في :

أ. أن أنواع النزاعات في دارفور هي نزاعات مسلحة ونزاعات قبلية ونزاعات من اجل السلطة وذلك بسبب التهميش السياسي والإقتصادي والثقافي وإنتشار السلاح وعدم توفير التعليم وإنعدام الوعي والجهل بكيفية الحل السلمي .

ب. أن تسوية وإدارة هذه النزاعات كانت تتم عن طريق لجان الأجاويد والأعيان والإدارات الأهلية سابقاً والأن أصبحت تتم بالحوار والمفاوضات والورش والدورات المتخصصة لنشر ثقافة السلام وإقامة مؤتمرات الصلح وذلك لأن الحوار هو الحل الأمثل لحل النزاعات وخاصة عندما يتم تعزيزة بالإتفاقيات.

ج. **إن** مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية ساهمت لحد ما في تحقيق السلام ولكنها لم تحقق استدامة التنمية وتحقيق جميع أهدافها.

Abstact :

This study in the period occurred from 2004 up to 2015 about role of the dialogue in continuity of peace in the states of Darfur.

The Problem pivots studious in paradox of discrepancy the international effective positions direction crisis of Darfur is faithful despotic consolidation of the national abilities at all levels for administration of the dispute, and establishment of the basis for peace and development of lasting and that through taking arrangements constructiveof peace for theessential cases which performance perceived on gathered and the state.

The study for the acquaintance on efforts aimed the international community in consolidation of peace and the security international in the concentration on the dialogue and operations of peace .

The researcher in this study used the descriptive method :

Choice fell research consequently the method because description aims for apparent or the events or the things which been taken the study , to gathering of the statements and theinformation her citing in the historic method for exploration the proofs and her generalization for the sake of evidence truths of designating to get out in conclusions occurred in the past for the sake of the searching about lost peace and comprehensive reconciliation his stable and safe life be reinforced.

The researcher in method of gathering depended the information essential for article of the searching in the information on previous studiesof self of relationship in address of the letter this books include the patrols, scientific researches, newspapers, magazines, recommendations symposiums of workshop, seminars and sites of the Internet.

Likewise the opposite researcher in taking 6 different samples from society used studious.

The researcher on his studious results get the most important imitates such as :

a) That kinds of the disputes in Darfur it is military conflict and tribal disputes disputes in order to the authority and that because of the political and economic and cultural marginalizing and spreading of the weapon and lack saving of the education and nonexistence of the consciousnessand the ignorance in the despotic solution peaceful.

b) That settlement and administration of this disputes was being complete about road committees of the horses and the important people and the domestic administrations previously and now the dialogue and the negotiations and the workshop and the specialized cycles became being complete in to spreading culture of peace and establishment conferences of the peace and that because the dialogue he the solution most identical for solution the disputes and especially when consolidation in the agreements is complete his .

c) That centers and committees of international and local peace contributed to some extent in investigation of peace but the realization continuity of the development and investigation of all the goals.

الفهرست :

البيان	الصفحة
الآية قرآنية	VII
الإهداء	VII
الشكر والعرفان	VII
مستخلص الدراسة باللغة العربية	VII
مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	VII
فهرست	VII–VII
خطة البحث	7–1
مصطلحات البحث	10–8
هيكل البحث	11
الدراسات السابقة	20–12
الفصل الأول : مفهوم الحوار	
المبحث الأول : مفهوم الحوار	32 – 22
المبحث الثاني : الحوار الوطني السوداني	42 – 33
لمبحث الثالث : الجهود الخارجية لدعم سلام دارفور	52 – 43
الفصل الثاني : إستدامة السلام	
المبحث الأول : مفهوم السلام	61 – 54
المبحث الثاني : بناء السلام وعمليات السلام	74 – 62
المبحث الثالث : مفهوم التنمية المستدامة	83 – 75
الفصل الثالث : الإطار المفاهيمي لحفظ وبناء السلام	
المبحث الأول : مفهوم نزع السلاح	95 – 85
المبحث الثاني : العلاقة بين نزع السلاح وبناء السلام	105– 96
المبحث الثالث : مفوضية نزع السلاح وإعادة الدمج	115 – 106

الفصل الرابع : التطبيق

أولاً : دارفور	133– 117
ثانياُ : النماذج التطبيقية	144 – 134
ثالثاً : المقابلات	164 – 145
رابعاً : تحليل المقابلات	168 – 165
خامساً : مناقشة نتائج اسئلة المقابلة على ضوء الفرضيات	170 – 169
سادساً : نتائج البحث	171
سابعاً : الخاتمة	172
ثامناً : التوصيات	173
تاسعاً : المصادر والمراجع	180 – 174
عاشراً : الملاحق	189 – 181

المقـدمة:

إن الإنسان في قرارة نفسه يعي أنه فانٍ ، لا يلبث أن يصير قاتلاً . إن الخوف من الموت الملازم لرغبة الخلود ينمِي في الإنسان إرادة القتل ، لأن الفرد يشعر في كل لحظة أنه مهدَّد في وجوده ، فهو غالباً ما تسوَّل له نفسُه أن يعنف بالآخرين ، إذ يتوهم موتَ الإنسان الآخر ضمانةً لبقائه هو . لذا يجب عليه السيطرة على عنفه ويتعلم كيف يصبح عاقلاً ، أي قادراً على التعقل إذ كان العنف يستقي مصدره من صنيع الحياة فإن صنيع العنف هو الموت .

العنف يتصف بأنه يحتل الفضاء الذي يعمل فيه بكاملة فيضرٌ عند ذاك بكلّ ما هو موجود في هذا الفضاء ، ومن الوهم الظن بأنه لن يلغي إلا الشر وحسب ، فالعنف يأتي من نفاد الصبر فهو تهور وفظاظة لانه لا يتعرف إلى العناصر المكونة للزمن يفجر الرابطة التي تجمع بين الماضي والمستقبل ويستعجل الحاضر وينكُل به ، لأنه يتأبَّى على التأجيل .

كل عنف يمارس على الإنسان إنما هو إغتصاب لهويته ، لشخصيته ، لحقوقه ، لكرامته ، لإنسانيتة . فالعنف يبعث على اليأس حقاً ! إن مأساوية الوجود ليست في كون الإنسان فانياً بل في إمكانه أن يكون قاتلاً .

في ظل ظروف النزاعات الإجتماعية أو الصراعات المسلحة وما ينجم عنها من الآم وضحايا وكوارث استدعت وضع قواعد خاصة لحماية حقوق الانسان في تلك الازمنة اصطلح على تسميتها بقواعد القانون الدولي الانساني والى جانب هذه القواعد نجد ان بعض احكام قانون حقوق الانسان يجب تطبيقها فاحكام قانون حقوق الانسان على نوعين النوع الاول هو الحقوق الاساسية التي تحيطها حصانة لا يجوز معه المساس بها سواء كان ذلك في زمن النزاع او السلم او الازمات والطوارئ والقسم الاخر يمكن تقليده في زمن الطوارئ ولكون النزاع يدخل ضمن مفهوم الطوارئ فان النوع الثاني يمكن تقييده وتعطيله في زمن الحروب الازمات ومع هذا فان الحقوق الاساسية كالحق في الحياة والحق في السلامة البدنية والحق في عدم التعذيب والحق في المحاكمة عادلة وغيرها هي حقوق يجب احترامها في زمن السلم والحرب ولهذا وجدنا ان اتفاقيات جنيف الاربع تعود للتأكيد عليها في المادة 3 المشتركة والتي

اعتبرت دستوراً لجميع الاتفاقيات واعتبرت محور الحقوق الاساسية بالسعة تلك الاتفاقيات الاشارة الى منظمة الصليب الاحمر في مراقبة احترام اطراف النزاع لهذه الحقوق كما اننا وجدنا ان المسألة لا تقف عند حدود الحقوق الاساسية التي لا يجوز المساس بها حتى في اوقات الازمات لان هناك مسائل خطيرة اخرى لا تقل أهميتاً عن تلك الحقوق وهي مراعاة اصحاب الاحتياجات الخاصة من نساء واطفال وشيوخ وعاجزين اذ نجد ان وقع الحروب يكون عليهم اشد واعظم لذلك فقد تكفلت المواثيق الدولية بتوفير ضمانات خاصة بهم.

تقضي مصلحةُ الطرفين المتواجهَين بهدف التوصل معًا إلى حلٍّ تفاوضيٍّ للخلاف الذي يختصمان عليه. لذا فإن من حسن التدبير الاستراتيجي، قبل نقل النزاع إلى العلن والشروع في الصراع، اقتراحُ فتح باب المفاوضات.

تسعى استراتيجيةُ العمل اللاعنفي، في مواجهتها النزاع، إلى إعمال قوة الكلام كلِّها لإستنفاد إمكانات الحوار مع الخصم، من خلال مناشدة عقله في محاولة لإقناعه ، ومناشدة ضميره في محاولة لهدايته. فإذا قَبِلَ النقاشَ، يكون في الإمكان عندئذٍ مباشرةُ تفاوُضٍ معه في سبيل التوصل إلى اتفاق ينصف كلا الطرفين. فالمحادثة بين شخصين أو عدة أشخاص، مع مراعاة الإصغاء إلى خطاب كلٍّ منهم واحترام هذا الخطاب. يعتبر من مميزات الإنسان وهذه الخاصية تسمى العقل . إن الذين يتبادلون هذه الخاصية يكونون بمنأى عن كلِّ عنف.

لسوء الحظ يتبين أن التماسَ الحوار غير كافٍ للتمكن من فضِّ النزاع أمام أفراد يرفضون الإذعان للحق وعلى الأغلب، يتبين أن قوة الكلام، على الرغم من كلِّ شيء، عاجزةٌ عن حَمْلِ المتنفِّذين المدافعين عن امتيازاتهم على التنازل. إن ما يميز عمومًا موقفَ الظلم هو بالدقة تعذُّر الحوار بين المتخاصمين. وعندما يتعذر الحوارُ يتحتم الكفاح.

إن مفهوم بناء السلام الجديد نسبيا في فترة التسعينيات حيث نشأ كنتيجة لانتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، و هو عبارة عن مفهوم يحدد البنى و يدعمها، و هي بنى من شأنها تمتين السلام و ترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع. يعرف بناء السلام على أنه "تشييد البنية الأساسية و الهياكل التي تساعد أطراف

النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي" و يعرف أيضا بأنه مفهوم " يضم العمليات التي تهدف إلى لإنعاش المجتمع المدني و إعادة بناء البنية التحتية و استعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، و قد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى. "

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في كيفية تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وإرساء الأساس لسلام وتنمية مستدامين وذلك من تناول تدابير بناء السلام للقضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة،

أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في استشكاف طرق جديدة لحماية حقوق الإنسان فى مناطق النزاعات لإرساء السلام وتنمية مستدامة .
- أهمية توجيه الاهتمام للجهات الرسمية والشعبية والمنظمات الدولية والطوعية باهمية المشكلة ودورها في بناء السلام.
- أهمية وحتميته الحوار (التفاوض) تستمد من القضية التفاوضية النى يتم التفاوض بشأنها لكونه المخرج أو المنفذ الوحيد الممكن استخدامه لمعالجة وحل المشكلة المتنازع بشأنها.
- وللبحث أهمية في نتائج الدراسة تساعد في التخطيط لكيفية حماية حقوق الإنسان فى مناطق النزاعات بتكثيف الجهود برفع الوعي في المجتمع والمؤسسات حول أهمية حقوق الإنسان والانتهاكات التي يتعرض لها.
- تحديد ابرز الاضطرابات والمشاكل النفسية والاجتماعية والتعليمية للذين اختبروا الحرب.

أهداف البحث:

1. يهدف هذا البحث على تسليط الضو على اتخاذ تدابير لمعالجة النزاعات الجارية في مناطق النزاعات المسلحة والصراعات في دارفور وعلى إنتهاكات حقوق الإنسان بها كما يهدف البحث إلى معالجة الآثار النفسية للأشخاص الذين

يتعرضون لإنتهاكات جسيمه مثل انتشار الخوف والذعر والقلق والاضطرابات النفسية مثل السلوك العدواني وسوء التكيف وعدم التوافق الاجتماعي كنتيجة ذلك.

2. كذلك تهدف الدراسة لمعرفة دور المنظمات الحكومية والدولية والطوعية وغير الحكومية في درء آثار الحرب بولايات دارفور ودور الامم المتحدة والتعرف على المؤثرات التي يتأثر بها المدنيين فى مناطق النزاعات في مفهوم الحرب والسلام من أجل الوصول بالأطراف المتنازعه إلى اتفاق عن طريق الحوار (المفاوضات).
3. كذلك يهدف البحث الى حماية المدنيين في مناطق دارفور من استغلالهم في الحروب والنزاعات المسلحة مما يجعلهم فريسة صائغة في ايدي المتحاربين.
4. الهدف النهائي للبحث هو الخروج بتوصيات ومقترحات من شأنها المساعدة في حماية حقوق الإنسان في مناطق النزاعات بدارفور والتغلب على الصعوبات التي تعترض كل من عملية الحوار وبناء السلام .ولكي يُستخدم البحث من أجل استعادة السلام والأمن الدوليين في الحالات التي يقرر فيها مجلس الأمن اتخاذ إجراء في مواجهة تهديد للسلام أو خرق للسلام أو عمل عدواني.

فروض البحث:

- هناك علاقة بين مرحلة إدارة النزاع و مرحلة حل النزاع كلما كانت إدارة النزاع تتقن الحوار وتتمتع بالعقلانية كلما ساعد ذلك في تسوية أو حل النزاع؛ وذلك من خلال وصول الطرفين لوضع اتفاق يرضي كلا الطرفين و ينهي النزاع نهائيا (حل نهائي) أما غير ذلك فهو يأزم الصراع .
- حماية حقوق الإنسان في مناطق النزاعات بدارفور مسؤولية مشتركه بين الأطراف المتنازعه والمؤسسات الدوليه ذات الصله ومنظمات المجتمع المدنى؛ مما يوجد علاقة بين إنتهاكات حقوق الإنسان والحرب.
- الاطراف المتنازعة دائماً ما تحاول تنفيذ إستراتيجية ممنهجة بإلغاء اللوم على بعضها بأن الطرف الآخر هو من عرض حياة المدنيين للخطر .

منهج البحث:

المنهج الوصفي : Descriptive Method

يهدف لتصور وتحليل وتقديم خصائص مجموعه معينة ، يغلب عليها صفة التجريد، او دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأحداث ، أو مجموعة من الأوضاع لذلك فانه يرتبط بالظواهر الإنسانية والتي تتسم في العادة بالتبدل والتحول ويقوم على أساس تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة الموجودة بين المتغيرات ، ويدخل في إطار البحوث التطبيقية التي ترمي إلى تطبيق تظريات أو حقائق معروفة في ظروف محددة ، والمقصود بها وصف الواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي من حيث العلاقة القائمة و الظروف المحيطة ، بهذا الواقع وما يسوده من إتجاهات أو سلوك أو تطورات الحادث ، وتحليل الملاحظة التي تجعل المؤسسات الفنية و الإجتماعية أكثر فعالية في تحقيق أهدافها.

المنهج التأريخي : Historical Method

يستخدم الإنسان التأريخ لإلقاء الضوء عن طريق تفسير الوقائع والأحداث الماضية للتنبؤ عن إحتمالات المستقبل ، ويقصد بها بيان أثر عوامل معينة على العمليات الفنية والإجتماعية من الماضي ، فيتم دراسة الماضي وفق أسس علمية دقيقة يقصد بها التوصل إلى حقائق ونتائج ذات براهين واضحة ، وتكمن أهمية المنهج التأريخي في :

1. حل المشكلات المعاصرة على ضوء خبرات الماضي .
2. يساعد على إلقاء الضوء على إتجاهات حاضرة ومستقبلية .
3. يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة للفروض البحثية .

يستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي : وقع اختيار الباحث لهذا المنهج لانه يهدف لوصف الظاهرة او الاحداث او الاشياء التي تناولتها الدراسة لجمع البيانات والمعلومات عنها مستشهداً بالمنهج التاريخي لإستكشاف الادلة وتعميمها لاجل اثبات حقائق معينة للخروج باستنتاجات جرت في الماضي .

أدوات البحث :

يؤدي التحديد الواضح لمشكلة البحث ونوعه إلى تحديد نوعية البيانات المطلوبة التي يمكن استقاء المعلومات منها[1]ويتم استخدام أكثر من أداة لجمع بيانات الدراسة والتي يمكن تقسيمها حسب مصادرها الى نوعين هما:

1. **البيانات الثانوية:** وهي التي يتم جمعها من المراجع العلمية والكتب والدوريات وذلك لتأصيل الجوانب النظرية للدراسة.
2. **البيانات الأولية:** هي التي تم جمعها من مجتمع الدراسة وذلك من خلال إتباع أساليب منهجية تتمثل في الآتي:
3. **الملاحظة:** الملاحظة المنهجية وقد إستخدمت للكشف عن تفاصيل الظواهر والعلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها ظواهر أخري[2] ، مع الإلتزام بالشرط الرئيسي الذي يحكم الملاحظة العلمية أن تتم بموضوعية وحيادة وتجرد وأن تبتعد عن الذات والإنطباعات الشخصية[3] ، وإستفادة الباحث من الملاحظات في الدراسات السابقة الميدانية و تأثير العلاقه الدوليه والسياسات الدوليه عليها.
4. **المقابلة:** تعرف المقابلة بانها تفاعل لفظي بين الباحث والمبحوث او المبحوثين لتحقيق هدف معين[4]، وهي من أحدي الوسائل التي تستخدم في البحوث لجمع المعلومات أو التأكد من معلومات سبق للباحث الحصول عليها[5]لهذا أجري الباحث المقابلات مع الشخصيات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، لتشمل عدد من العاملين بوزارة الخارجيه والدبولماسيين فى بعض السفارات و المنظمات الدوليه العامله بالسودان بالإضافة الي المهتمين بالعلاقات الخارجيه في المجتمع وذلك لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة .

حدود البحث:

حدود مكانية– حدود زمانية

([1]) سمير محمد حسين ، بحوث الاعلام ، الأسس والمبادئ – القاهرة عالم الكتب ب ط 1990م ، ص 177.
([2]) محمد طلعت ، البحث الاجتماعي مبادئة ومنهجه (القاهرة : مكتبة القاهرة ، 1993م) ص299
([3]) السيد مصطفي عمر ، البحث الإعلامي (الكويت: مكتبة الفلاح ، ط3 ، 2002م) ص63
([4]) محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية ، ط2 2004م ، ص 392
([5]) عبد القادر الشيخ الفادين ، منهج البحث العلمي (ب د ، يوليو2004م) 101

- **الحدود المكانية:**

ولايات دارفور الموقع المكاني لدراسة متطلبات البحث بأبعادها الوطنية والإقليمية والدولية .

- **الحدود الزمانية:**

- البحث معني بالمتغيرات التي رافقت التسوية السلمية في دارفور في الفترة من 2004–2015م.

ادوات الدراسة :

اعتمد الباحث فى جمع المعلومات التي تمثل المادة العلمية على عدة مصادر نظرية وعملية منها :

- المقابلات الشخصية.
- المراجع الأولية والثانوية .
- الإصدارات العلمية .
- الدوريات والبحوث العلمية .
- مواقع الانترنت .

مصطلحات البحث :

الحوار : من المحاورة وهي المراجعة في الكلام . الجدال : من جدل الحبل إذا فتله وهو مستعمل في الأصل لمن خاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب ثم استعمل في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها"[1] .

الحوار في اللغة : من حاور يحاور محاورة ، وقد ورد في تاج العروس أن الحوار يعني تراجع الكلام"[2].

والمحاورة : مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة. وقد حاوره. والمَحُورَةُ: من المُحاوَرةِ مصدر كالمَشُورَةِ من المشاورة كالمَحْوَرَةِ؛ وأنشد: لِحاجَةِ ذي بَتٍّ ومَحْوَرَةٍ له كَفَى رَجْعُها من قِصَّةِ المُتَكَلِّمِ"[3]

أما الحوار في الاصطلاح اللغوي فهو نشاط عقلي ولفظي يقدم المتحاورون الأدلة والحجج والبراهين التي تبرر وجهات نظرهم بحرية تامة من أجل الوصول إلى حل لمشكلة أو توضيح لقضية ما"[4].

السلام : قيمة دينية نادت بها جميع الأديان السماوية ، فلا يوجد من بين الرسل من نادى بالصراع والعنف وتفكك المجتمع بل أجمعوا على ضرورة التحابب والتعايش السلمي وإشاعة روح المحبة والتكافل بين أفراد المجتمع الإنساني"[5]" .

حفظ السلام : عبارة عن العمليات التي تقوم بها المنظمات الدولية للفصل في النزاعات، هذه المنظمات تعمل على حفظ السلام الذي يحاول تكريسه أكثر بعد أن يتم تحقيق الاتفاقيات . وفي العادة تكون المنظمات الدولية هي الفاعل في حفظ السلام "[6].

"1" محمد ابو خليف – تعريف الحوار – 1يونيو 2014م

"2" ويكيبيديا – الموسوعة الحرة .

"3" ويكيبيديا – في لسان العرب لابن منظور تحت الجذر (حور)

"4" المرجع السابق .

"5" سر الختم عبد الرحيم تونو – ورقة ثقافة السلام مدخل إستراتيجي للتنمية في دارفور – مجلة محاور العدد الثاني عشر والثالث عشر – يناير / مايو 2006م . جامعة أمدرمان الأهلية – مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ص 56.

"6" www.un.org/ar/peacekeeping/oprations"

حفظ السلام(Peacekeeping) :

و هو مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع و تثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل و إصلاح النزاع. إن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره و إنما استعادة اللاعنف .

صنع السلام (Peace Making) :

يشير صنع السلام إلى الجهود و العمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل لإلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض و التحاور بين الأطراف و استعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع ،و تجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع.

فرض السلام(Peace Enforcement) :

ينصرف هذا المفهوم إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل إرغام الطرف المعني على الامتثال للقرارات و العقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على السلم و النظام، و قد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية كالعقوبات، و إجراءات عسكرية .

بصفة عامة يمكن أن نلخص الاختلافات بين هذه المفاهيم كما يلي :

- حفظ السلام يهدف إلى إدارة النزاع .
- صنع السلام يهدف إلى حل النزاع .
- بناء السلام يهدف إلى إصلاح النزاع .

إن بناء السلام قضية تعني كل البلدان في مراحل النمو، و بالنسبة إلى البلدان التي تخرج من حالة الصراع يمنح مفهوم بناء السلام فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية و سياسية و قضائية جديدة و هي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور .

مفهوم الاستدامة : هي مفهومٌ يُطلق على البيئة الحيويّة متنوعة الكائنات الحية، والعوامل الطبيعية التي تحافظُ على وجودها لأطول فترةٍ زمنية ممكنةٍ، وأيضاً تُعرفُ الاستدامة بأنّها الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق

استغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍّ ممكنٍ يؤدّي إلى المحافظة على استمرار الحياة، ومن التعريفات الأخرى لمفهومِ الاستدامة بأنّها مجموعةٌ من العمليات الحيويّة التي توفرُ وسائل الحياة للكائنات الحية بمختلف أنواعها، ممّا يساعدها في المحافظة على تعاقب أجيالها، وتطوير وسائل نموها مع مرور الوقت"[1]".

نزع السلاح : هو عملية استلام السلاح من الجنود المسرحين أو من غير الجنود وجمعه في مواقع معلومة بقصد حفظه أو تدميره. ويتم ذلك عبر إجراءات معينة وفقاً لقوانين دولية وحلية محددة"[2]".

التسريح : هو تسريح الجنود من الخدمة العسكرية وإعفاؤهم من مهامهم القتالية . وقد يكون هؤلاء الجنود نظامين في الجيش أو الشرطة أو غير نظاميين في حركة مسلحة أو ميليشا أو دفاع شعبي أو جيش حزبي"[3]" .

إعادة الدمج : هي الطريقة التي يتم بواسطتها تحويل المحاربين السابقين الى الوضع المدني ويتحولوا من الحياة العسكرية الى الحياة المدنية في العمل والدخل"[4]" .

بناء السلام : بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة "[5]".

"1" http://mawdoo3.com

"2" قاموس نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج DDR وثقافة السلام (إنجليزي / عربي) محمد مضوي مخاوي 2008م – ص64.

"3" مرجع سابق – قاموس نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –ص61.

"4" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الباب الثالث – ص32.

"5"خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 27 العدد الثالث (2011).ص491.

هيكل البحث :

يتكون البحث من أربعة فصول الإطار التمهيدي المقدمة وخطة البحث والدراسات السابقة .

الفصل الأول : مفهوم الحوار.

المبحث الأول : مفهوم الحوار

المبحث الثاني : الحوار الوطني السوداني

المبحث الثالث : الجهود الخارجية لدعم سلام دارفور

الفصل الثاني : إستدامة السلام.

المبحث الأول : مفهوم السلام

المبحث الثاني : بناء السلام وعمليات السلام

المبحث الثالث : مفهوم التنمية المستدامة

الفصل الثالث : الإطار المفاهيمي لحفظ وبناء السلام .

المبحث الأول : مفهوم نزع السلاح .

المبحث الثاني : العلاقة بين نزع السلاح وبناء السلام .

المبحث الثالث : مفوضية نزع السلاح وإعادة الدمج.

الفصل الرابع : النماذج التطبيقية والمقابلات

الخاتمة :

- النتائج .
- التوصيات .

الدراسات السابقة :

وقف الباحث على عدد من الدراسات والرسائل والبحوث التي تناولت موضوعات ذات صلة بالبحث ، ولكن جل ماكتب في هذا الجانب يوثق للجوانب التاريخية ويميل للإستعراض السردي لمنهج إدارة النزاعات والتعايس السلمي ومفاهيم ثقافة السلام على إستخدامها في التعامل مع النزاعات وإغفالها لبقية المناهج التي تسهم في تحويل النزاع وبناء السلام من أجل خلق تنمية مستدامة ، وهذا ما تسعى الدراسة لتوضيحة والوصول إليه ، وحتى تصبح هذه الدراسة إضافة حقيقية ذات فائدة فقد سعى الباحث للوقف على ماكتبة الباحثون وإنتهى عنده الدارسون السابقون في مجال الدراسة .

وبناءاً على الرصد الذي قامت به الدراسة فقد تلاحظ قلة الدراسات والبحوث حول مواضيع الحوار ودورة في إستدامة السلام على مستوى الرسائل والأطروحات الجامعية في السودان بصفة عامة وبمنطقة الدراسة بصفة خاصة ، أما الكتب وأوراق العمل والمؤتمرات والأوراق غير المنشورة والمنشورة في المجلات العلمية والدوريات المحكمة والمعروضة على المواقع والمدونات الإلكترونية ، فهي أكثر من الرسائل والأطروحات .

كما نلاحظ أن اكثر الدراسات والبحوث حول موضوع الدراسة على مستوى السودان نجدها تتحدث عن منطقة دارفور بإعتبار أنها الأعنف والأكثر صيتاً في مجال الصراعات حول الموارد على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي في هذه الآونه .

وفي الفقرات التالية سيتم إستعراض أهم النماذج المختارة التي تعكس مستخلص فحوى وأسماء نماذج من الدراسات والبحوث السابقة والتي تتناول أهم المناهج المستخدمة والنتائج التي إنتهت إليها ومواقع هذا البحث منها وأوجه القصور فيها وذلك بالتركيز على تلك التي أجريت في منطقة الدراسة أو مناطق أخرى تناولت ذات المواضيع .

الدراسة الأولى :

نوع الدراسة : دراسة نشرت في الحوار المتمدن (الموقع الرسمي للحوار المتمدن – (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=235627) – العدد 3190 –بتاريخ 2010/11/19م

إسم الدارس : البرفسير أبو القاسم حامد قور

عنوان الدراسة : مفهوم ثقافة السلام

أهداف الدراسة :

1. توضح هذه الدراسه إلى أي مدى أصبحت عملية الأمن والسلم العالمي محل جدل من منظور المم المتحدة .
2. لقد بينت هذه الدراسه أن تدخل الأمم المتحدة العسكري بغرض فرض السلم في الدول ومناطق النزاعات قد صادف مقاومة من الفئات المتصارعه مما جعلها طرفاً في النزاعات الدولية بل أصبحت منظومة (التدخل من أجل فرض السلام).
3. هدف الباحث إلى إظهار فشل مؤسسات الأمم المتحدة في صناعة السلام أوحتى حراسة السلام وذلك من خلال أكبر حملات العنف الدولي التي قامت بها الأمم المتحدة في حرب البلقان 1999م التي وقفت إزائها موقف المتفرج مكتوف الأيدي.
4. أوضح منظور اليونسكو لثقافة السلام كمشروع شاسع متعدد الجوانب عوالمي الفضاء ،لابد له من أن يرتبط بالنواحي التالية :
   أ. التنمية والأمن الإقتصادي .
   ب. الديمقراطية والأمن السياسي .
   ج. نزع السلام والأمن العسكري .
   د. الكفاءة والحوار الإقتصادي .
   هـ. تطوير التماسك الدولي .
5. تناول الباحث عدة مفاهيم لثقافة السلام ومنها : على أنه مفهوم معقد ويتطور من خلال الممارسة ومفردة ممارسة هذه تعني ممارسة السلام (peace practice) وهي ممارسة أخرى مثل ممارسة الحرب وأيضاً تعريف اليونسكو ذو الملامح

السياسية أن رغبة العالم في نهاية القرن العشرين في الإبتعاد عن العنف والحرب والعمل على زرع التحمل والأيمان في عقول الرجال والنساء.

6. وتطرق الباحث إلى آليات برنامج ثقافة السلام (Culure of Peace Program CPP) الخاص باليونسكو التي تنظر له على أنه وثيقة من أجل المشاركة العالمية في السلام والأمن من خلال تطوير التعاون بين الأمم ومن خلال التعليم والعلوم وذلك من خلال مؤتمر السلام في عقول الرجال عام 1989م حيث ركز هذا المؤتمر على أطروحة أساسية وهي تطوير ثقافة السلام كمسألة ترتكز على قيم عالمية ،أحترام الحياة الفردية ، الحرية ، العدالة ، التماسك ، التسامح وحقوق الإنسان كلها مفاهيم متنوعة ، تختلف بين أمة وأمة ، وشعب وشعب آخر ، بل بين قبيلة وقبيلة وآخرى فالتعبير (قيم عالمية) لا يمكن لليونسكو تطبيقة الا في ظل نظام عالمي جديد واحد.

7. وأشار أيضاً إلى منظور اليونسكو للسلم من زاوية ثقافية تربوية حيث أولت الحوار الثقافي إهتماماً كبيراً في برنامجها الرامي إلى توفير ثقافة سلام عالمية ، وهو برنامج طموح شمل عدد من المجالات التربوية العامة ، ولانه إحدى الوسائل لتقريب الشعوب ببعضها البعض وخلق فهم مشترك وذلك من خلال :

أ. مشاريع عالمية للمدارس بغية نشر التداخل الثقافي والفهم المشترك وذلك من خلال الكتيبات والملصقات والسنمارات وورش العمل والدراما والموسيقى .

ب. توسيع إطار التلاقح الثقافي .

ج. تطوير القيم التي من شأنها إحداث التداخل والحوار الثقافي من أجل السلام والذي يضمن مشاركة النساء والشباب .

د. مشاريع عالمية للحوار والتبادل الثقافي بين المناطق المختلفة .

نتائج الدراسة :

1. يتضح للباحث إن التعبير عن ثقافة السلام هو مصطلح وهو مفهوم يحتوي على عدد من العناصر التي يمكن بتوفرها يتم توفير قدر من ثقافة السلام وتنحسر ثقافة السلام في حالة إنعدام وإنحسار تلك العناصر.

2. إحترام الحياة بكل أنواعها ونبذ العنف (أن أمارس العنف الإيجابي رافضاً العنف بكل أشكاله "العنف الجسدي والجنسي والنفسي والإقتصادي والإجتماعي لاسيما تجاه أضعف الناس وأشدهم حرماناً كالأطفال والمراهقين ") .
3. التشاطر والعطاء (أن أبذل الكرم والسخاء لوضع حد للنبذ والطغيان السياسي والإقتصادي).
4. الإصغاء سبيل التفاهم (أن أدفع عن حرية التعبير والتنوع الثقافي مؤثر الإصغاء والحوار ولا انساق أبداً إلى التعصب والنميمة).
5. صون كوكبنا (أن أدعو إلى سلوك إستهلاكي مسؤول وإلى نمط إنمائي يراعيان أهمية الحياة بكل أنواعها ويصونان توازن الموارد الطبيعية للكوكب).
6. تضامن متجدد (أن أسهم في تنمية مجتمعي بمشاركة النساء الكاملة في ظل إحترام المبادئ الديمقراطية ، لكي نبتكر معاً أشكالاً جديدة للتضامن).
7. إن منظومة الحوار الثقافي من أجل ثقافة السلام هي من أكثر الآليات شيوعاً لأنها تعتمد على وسائل عديدة يمكن توفرها وسط قطاعات المجتمع المختلفة رأسياً وأفقياً وعلى مستوى القواعد الشعبية .
8. إن الدراما في معناها الواسع ومحتواها الثقافي والتربوي أحد وسائل الحوار الثقافي التي يمكن إستغلالها في مشروع نشر ثقافة السلام بين الشعوب التقليدية .

الدراسة الثانية :

نوع الدراسة : ورقة عمل (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع الهيئة القومية الشبابية الطلابية لمناصرة أبيي 2013/2/25م) .

إعداد وتقديم: أ.د. حاج آبا أدم الحاج .

عنوان الدراسة : نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلمي ورتق النسيج الإجتماعي .

أهداف الدراسة :

1. تحقيق التعايش السلمي والسلام الإجتماعي في مجتمع تعددت أديانه وتنوعت ثقافته وتباينت أفكاره.

2. التواصل المفضي إلى بناء الثقافة والتي تؤدي إلي التماسك الإجتماعي وتنتج وضعاً لإدارة الحوار ونشر ثقافة السلام ، مما يقلل من هوة الخلاف السياسي.
3. هدفت الدراسة إلى توضيح القيم العالمية وتحديد مفهوم السلام ، وإن السلام يرتبط بكل من :
   أ. التمنية والأمن الإقتصادي .
   ب. الديمقراطية والأمن السياسي .
   ج. نزع السلاح والأمن العسكري .
   د. الكفاءة والحوار السياسي .
   هـ. تطوير التماسك الدولي .
4. أوضحت الدراسة ماهي آليات نشر ثقافة السلام وعناصر الثقافة دولياً .
5. هدفت إلي أن الحوار الداخلي مع المخالفين في الرأي ضد الحكومة إلى جانب إحترام المعارضة لسياسة الحكومة وإنتقادها وتقويمها بشكل موضوعي يعد أمر ضروري لإستقرار النظام العام ووضع سلمي ومعافى .

نتائج الدراسة :

1. إنتهاج الحوار وسيلة لفض النزاعات .
2. إن التنوع والإختلاف واقع كوني وإدارة إلهية يستحيل إلغاؤها .
3. التعدد ضرورة إجتماعية والمواطنة حق إنساني ، ويجب إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .
4. إذا أردنا تعايشاً سلمياً يحافظ على الوحدة يجب أن تكون الدولة في كل مؤسساتها مجسدة للتنوع الذي يقوم عليه المجتمع وتلتزم بحق المواطنة للجميع وكفالة حرية العقيدة والعبادة والتبشير للجميع .
5. قيام مؤسسات العمل المشترك والإلتزام بثوابت الوطن والعدالة في توزيع الحقوق والمساوة في التعامل وإحترام التميز والجودة في العمل .

الدراسة الثالثة :

نوع الدراسة : رسالة دكتوارة في دراسات السلام – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا (سبتمبر 2015م) .

إسم الدارس : عبدالعزيز أحمد عبدالرحمن .

عنوان الدراسة : الجهود الدولية لتعزيز السلام في درفور وثيقة الدوحة نموذجاً دراسة حالة ولاية غرب دارفور 2005–2014م .

أهداف الدراسة :

1. التعرف على الجهود الدولية في تعزيز السلام والأمن الدوليين بالتركيز على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإلى أي مدى يمكن أن تساهم في فض النزاع والمصالحة.
2. التعرف على جهود الأطراف المحلية والإقليمية التي بذلت عصارة جهدها في إدارة الأزمة ومنتهجاً الأساليب الدبلوماسية المتعددة في مسار صناعة السلام كالتفاوض والحوار والدبلوماسية الوقائية .
3. العمل على وضع أسس علمية مرجعية تمكن القائمين بقضايا إدارة الأزمات من الأخذ في الإعتبار لهذه المادة في التعامل معها في فض نزاعات متشابهة .
4. إبراز قدرة المجتمع المدني السوداني بشكل عام وأصحاب المصلحة في دارفور على نحو خاص وقدرتهم على المشاركة في فض النزاعات ،بعيداً عن الإنتماءات السياسية والقبلية في إدارة الأزمات الوطنية .
5. المساهمة في إثراء المراكز والمكتبات المعنية بشئون دراسات وثقافة السلام في تعميم الفائدة ومساعدة الباحثين عن الحقائق العلمية وكل مابخص قضية السلام في دارفور .

نتائج الدراسة :

1. وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتي وقعتها حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة جيدة من حيث تناول النصوص ، لكنها لن تصلح لمعالجة الأزمة الراهنة في دارفور لقصور الأطراف المعنية في الوفاء بالإستحقاقات اللازمة لتطبيق بنود الإتفاق على الأرض .

2. الجهود التي بذلتها الوساطة المشتركة لسلام دارفور (دولة قطر والوسيط المشترك للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) والشركاء في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ساهمت بنسبة كبيرة في تحقيق وثيقة الدوحة وصناعة السلام وبمشاركة أصحاب المصلحة و المجتمع المدني في دارفور .
3. أزمة الصراعات القبلية والحركات غير الموقعة على الوثيقة والتحديات الأمنية الأخرى جعلت من قابلية تطبيق الإتفاق ضعيفة في غياب الرؤية الواضحة لسلطة دارفور الإقليمية وخاصة مفوضية السلطة المعنية بالمصالحات والحوار الداخلي .
4. وحدة المصير المشترك لأبناء دارفور بمختلف مكوناتهم الإجتماعية هو المخرج الأساسي في سبيل تحقيق السلام الشامل وعودة الصفاء القومي التي لابد من تضافر الجهود لكافة القبائل من أجل قيادة مصالحات وتشاور ترسيخاً للقيم وإسناداً لمجتمع مدني فاضل يضطلع بدورة الرائد في الحفاظ على المصلحة العامة وبناء السلام .
5. إبراز وضعية مشاركة المرأة في كافة عمليات بناء السلام في الحوار والتشاور الداخلى ما تتطلبة المرحلة من ترتيبات أمنية جديدة وتقوية وضعية الإدارة الأهلية للمساهمة في نزع السلاح وإعمار القرى وتوفير كافة الخدمات الإنسانية لضمان العودة الطوعية .

الدراسة الرابعة :

نوع الدراسة : رسالة دكتوارة في دراسات السلام – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا (2016م) .

إسم الدارس : عمر عباس محمد أبودقن.

عنوان الدراسة : التنمية الإجتماعية لتعزيز السلام الإجتماعي والتعايش السلمي (دراسة حالة ولاية القضارف) .

أهداف الدراسة : إنحصرت أهداف هذه الدراسة في الأتي :

1. تحديد مفهوم التنمية الإجتماعية في الجوانب العلمية والسياسية والإقتصادية .
2. توضيح أثر التنمية الإجتماعية في تحقيق السلم الإجتماعي .

3. الكشف عن أهم أدوات التنمية الإجتماعية في ولاية القضارف .
4. بيان الإجابيات والسلبيات التي صاحبت مشروعات التنمية الإجتماعية في ولاية القضارف.

نتائج الدراسة : أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

1. التنمية الإجتماعية لها دور في السلام الإجتماعي والتعايش السلمي .
2. الإنسان يساهم في التنمية الإجتماعية وهو المحرك الأساسي لها ومن الممكن أن يساهم في الإستقرار أو عكس ذلك .
3. إن مشروعات التنمية الإجتماعية أثرت سلباً عند تتنفيذها في ولاية القضارف.
4. إن التعايش السلمي والسلام الإجتماعي يتم تعزيزهما عبر التنمية الإجتماعية.

الدراسة الخامسة :

نوع الدراسة : كتاب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR **(**2006**)**

إسم الدارس : الفريق الركن مهندس / د . إبراهيم محمد أحمد إبراهيم

عنوان الدراسة : مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج شمال السودان **NSDDR**

نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج **DDR**

أهداف الدراسة :

1. يهدف إلى إدارة وجود الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذلك لتقليل كمية الأسلحة المتداولة وسط سكان القطر لخلق بيئة عادية تشجع لعدم الإحترب ؛ ويجب تحديد أماكن الأسلحة الثقيلة وتحديد نسب قوات الطرفين وتدريب القوات المشاركة في عمليات نزع السلاح.
2. تحديد الجهة المسئولة عن حفظ الأمن حتى يتم التأكد من الأعداد المسرحه من كل طرف وتطبيق الإتفاق ؛وذلك بتخفيض أو حل القوات المسلحة والمجموعات التي كانت مشاركة في القتال أو إعادة تنظيمها وترتيبها .
3. دعم المحاربين في مجهوداتهم لإعادة إندماجهم الإجتماعي والإقتصادي في المجتمع المدني وتوفير حياة كريمه لهم في إطار برامج التنمية بتأهيلهم وتحويلهم من الحياة العسكرية إلى الحياة المدنية بغرض توفير إستقرار أمني وتنموي لهم .

نتائج الدراسة :

1. إتفاق السلام هو الأساس لنزع السلاح وهذا الإتفاق يجب أن يتم على المستوى القومي.
2. إن التسريح يصعب إكماله دون وجود مبالغ مالية مخصصة لهذه العملية ، لأنها مهمة لبناء الثقة وسط الفئه المستهدفة وتوفير إحتياجاتهم الإنسانية والمادية .
3. لمزيد من الشفافية يجب إشراك الفئات المستهدفة في عملية الحوار.
4. إن برامج إعادة الإدماج جزء من برامج التنمية وهي تتأثر بالموقف الإقتصادي في القطر وببرامج التنمية الأخرة في البلاد.

الدراسة السادسة :

نوع الدراسة : قاموس نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDRوثقافة السلام (إنجليزي / عربي) جبرة (الخرطوم)1 رمضان 1429هـ الموافق 1سبتمبر2008م .

إسم الدارس : محمد مضوي مخاوي

عنوان الدراسة : المصطلحات والمختصرات لقاموس نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وثقافة السلام = / Dictionary of DDR and peace Culture

أهداف ونتائج الدراسة :

لقد قام الكاتب بجمع مفردات ومصطلحات خاصة بموضوعات نزع السلاح وإعادة الإدماج وثقافة السلام باللغة الإنجليزية مع بيان معانيها باللغة العربية وتعريف بعض المصطلحات ، كما شمل على أسماء أشهر إتفاقيات ضبط الأسلحة وإتفاقيات القوانين الإنسانية الخاصة بالنزاعات المسلحة وشرح العبارات الفنية والمفردات اللغوية المستجدة في هذا المجال ، وتوضيح وتقريب المفهوم من خلال إضافة بعض الصور والتعريفات ،مما سهل مهمة القراءة والإستفادة من الوقت وفهم معني كل من نزع السلاح – التسريح – إعادة الدمج – ثقافة السلام والضوابط والشروط الخاصة بهم لكي نصنع مجتمع أمن وتنموي وخالي من الصراعات.

الفصـل الأول

مفهـوم الحـوار

ويحتوي على :

- **المبحث الأول : مفهوم الحوار**
- **المبحث الثاني : الحوار الوطني السوداني**
- **المبحث الثالث : الجهود الخارجية لدعم سلام دارفور**

المبحث الأول
مفهوم الحوار

الحوار هو مراجعة الكلام بين شخصين أو أكثر ويطغاه الهدوء والبعد عن الخصومة والتعصب ؛ وفي القرآن الكريم جاء الحوار بمعنى المجادلة بالتي هي أحسن"[1] .

الحوار عبارة عن مطلب إنساني بحيث يتم إستخدام أساليب الحوار البناء لإشباع حاجة الإنسان للإندماج والتواصل مع محيطه"[2] .

الحوار وسيلة من وسائل الإتصال بين الناس بحيث يتعاون المتحاورون على معرفة الحقيقة والتوصل إليها ليكشف كل طرف منهم ماخفي على صاحبة منها"3" .

الحوار أسلوب يهتم بالتعرف على وجهات نظر الطرف أو الأطراف الأخرى في الحوار"[4] . الحوار يتم بالوصول إلى نتائج عن طريق البحث والتقيب من أجل الإستقصاء والتنويع في الآراء .

هو تبادل أفكار وآراء ونقاش لحديث يشغل الطرفين والهدف هو الوصول إلى ما في أذهانهم بغرض تصحيح كلام وإظهار حجةٍ وإثبات حقٍ ودفع شبهةٍ وردٌ الفاسد من القول والرأي. وأيضاً عبارة عن نقاش يديره أطراف الحوار ويكون بطريقة متكافئة في مسألة معينة ويمتاز بالبعد عن التعصب لإظهار الحق بالحجة والبراهان.

الحوار من المحاورة وهي المراجعة في الكلام . الجدال : من جدل الحبل إذا فتله وهو مستعمل في الأصل لمن خاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب ثم استعمل في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها . والحوار والجدال لهما نفس الدلالة وقد اجتمع اللفظان في قولة تعالى : "قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير"[5] ويراد بالحوار والجدال في مصطلح الناس : مناقشة بين طرفين أو أطراف يقصد بها تصحيح كلام وإظهار حجةٍ وإثبات حقٍ ودفع شبهةٍ وردٌ الفاسد من القول والرأي"[6] .

"1" محمد ابو خليف – تعريف الحوار – 1يونيو 2014م
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1

"2" المصدر السابق .

"3" المصدر السابق .

"4" المصدر السابق .

"5" سورة المجادلة – الأية (1) – ص 542.

"6" مرجع سابق – محمد ابو خليف – تعريف الحوار – 1يونيو 2014م .

الحوار عبارة عن احترام متبادل بين أطراف الحوار وإعطاء كل ذي حق حقه والإعتراف بمنزلتة ومقامه فيخاطب بالعبارات المنسقة والألقاب المستحقة والأساليب اللائقة .

يعد الحوار ويعترف بأنه عبارة عن مراجعه الكلام والتي تحدث بين شخصين أو ربما تكون بين أكثر من شخصين حيث ان هذه الحالة يعمها الهدوء بالاضافة الابتعاد عن الخصوصية والتعصب. كما أن الحوار جاء في القرآن بأنه المجادلة بالتي هي أحسن كما يعتبر الحوار وسيلة من وسائل الإتصال والتفاعل بين الأشخاص كما يقوم الاشخاص على التحاور عادة بهدف الوصول الى حقيقة ما أو معرفة أمر ما كما أن الحوار يستخدم لتفسير واظهار الامور بالاضافة الي ان الحوار يمكن ان يتخدم في حالات النصح او التربية فقد حاور الأباء ابنائهم على ما يفعله الأبناء ولك للتأثير على الإبن وإظهار بأن مايقوم به الإبن غلط إذا كان قد قام بعمل خاطي بالاضافة إلى أن الحوار وسيلة التفاهم والإتفاق بين الناس.

الحوار في اللغة: من حاور يحاور محاورة ، وقد ورد في تاج العروس أن الحوار يعني تراجع الكلام"1". يتحاورون أي: يتراجعون الكلام"2".

والمحاورة: مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة. وقد حاوره. والمَحُورَةُ: من المُحاوَرةِ مصدر كالمَشُورَةِ من المشاورة كالمَحْوَرَةِ؛ وأنشد: لِحاجَةِ ذي بَتٍّ ومَحْوَرَةٍ له كَفَى رَجْعُها من قِصَّةِ المُتَكَلِّمِ"3"

أما الحوار في الاصطلاح اللغوي فهو نشاط عقلي ولفظي يقدم المتحاورون الأدلة والحجج والبراهين التي تبرر وجهات نظرهم بحرية تامة من أجل الوصول إلى حل لمشكلة أو توضيح لقضية ما"4". وأيضاً هو عبارة عن أحد النشاطات أو العمليات العقلية واللفظية يقوم به مجموعة من الأشخاص؛ لتقديم أفكار يؤمنون بها أو أدلة وبراهين لتكشف عن وجهات نظرهم، وتبرر سبب إيمانهم بها بكل ديمقراطيّة لغايات الوصول إلى الصواب أو لحل جذريّ لمشكلة معيّنة "5" .

"1" ويكيبيديا – الموسوعة الحرة .

"2" ويكيبيديا – في لسان العرب لابن منظور تحت الجذر (حور) .

"3" المصدر السابق.

"4" المصدر السابق .

"5" إيمان الحياري– ٩ فبراير ٢٠١٦

"6"http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1

يتعرف الإنسانُ إلى الإنسان الآخر حين يدخل في محادثة معه. فالتعرف إلى الآخر يعني مكالمتَه. اللغة هي فعل الإنسان العاقل الذي يعزف عن العنف ليدخل في علاقة مع الآخر. إن جوهر الكلام حفاوة ورفق وضيافة وطيبة؛ أما حين يصير الكلامُ عداوةً وعنفًا، فإنه ينفي نفسه بنفسه. جوهر اللغة لاعنف. والتعنيف يعني دومًا إسكاتَ المرء؛ وحرمانُه من كلامه يعني حرمانَه سلفًا من حياته.

وبما أن أول تواطؤ مع الكذب والظلم هو السكوت عنهما، فإن أول عمل لا تعاوني سيكون قطع هذا الصمت بالتكلم جهرًا لإظهار متطلبات الحقيقة ومطالب العدل. وإن أول مقاومة ضد الظلم هي القيام بفضحه على الساحة العامة. واسترداد الحق في الكلام هذا هو سلفًا استردادٌ للسلطة: فبه ينكسر احتكارُ الكلام الذي تدَّعيه لنفسها السلطاتُ القائمةُ التي تتكئ قوَّتُها على إذعان "الأغلبية الصامتة" "1".

ولكن حالما يتكلم الفرد استنكارًا للنظام القائم واحتجاجًا على ظلمه، يجازف بالانصياع لمراودة العنف. فبالضبط لأن الكلام العنيف يخرق عمدًا معاييرَ الخطاب التقليدي الذي يدَّعي تبريرَ الظلم، قد يبدو الكلامُ بنظر الإنسان المتمرد استنكارًا جذريًّا للنظام القائم. فلكي يعبِّر الإنسانُ المتمرد عن رفضه تعبيرًا أفضل، يسعى لأن يعبِّر عن نفسه بلغة أخرى غير لغة النظام الذي يستنكره. ففي رأيه أن مراعاة المجاملات اللغوية التي وضعها المجتمع تعني أيضًا قبول الخضوع لقوانينه. ستكون صرخةُ الإنسان المتمرد عندئذٍ تجديفًا، وستنتهك المقدس عمدًا. فعندما يعبِّر تعبيرًا صاخبًا عن غضبه، عن ازدرائه المجتمعَ وحقده عليه، يشعر بالتحرر من القيود التي كانت تريد إرغامَه على السكوت "2".

عنف المضطهَدين والمستبعَدين إنما هو، في الأعم الأغلب، وسيلة تعبير أكثر منها وسيلة عمل. فهو ليس بحثًا عن الفعالية بقدر ما هو مطالبة بهوية: "أنا عنيف، إذن أنا موجود." العنف وسيلة الأشخاص الذين لا يظل وجودهم نفسُه مجهولاً فحسب، بل متجاهَل، لنيل الاعتراف بهم. والعنف إذ ذاك هو وسيلة للتمرد على هذا التجاهل. فلأنه لم يُتَحْ لهم التعبير عن أنفسهم والتواصل عبر الكلام ،يحاولون التعبير عن أنفسهم عبر العنف. وهذا العنف يحلُّ محلَّ الكلام الذي أُنكِرَ عليهم. يريد العنف أن يكون لغة، وهو يعبِّر أولاً عن معاناة؛ فهو "نداء استغاثة" ينبغي تأويله بوصفه كذلك.

"1" http://www.maaber.org/nonviolence_a/Parole_a.htm

"2"http://www.maaber.org/nonviolence_a/Parole_a.htm

لكن من الوهم الظن بأن قوة الكلام تتناسب طردًا مع عنفه. ففي الواقع، هناك تناقُض جذري بين الكلام والعنف: فالأول يتوقف عندما يبدأ الآخر. كلامٌ يصير عنفًا ينفي نفسه ككلام. فمن فادح الغلط إذنْ الضرب عرض الحائط بفرائض العقل للتنديد بالذرائع الكاذبة التي يتذرع بها الأقوياءُ في محاولة للتمويه عن مظالم النظام القائم. فحين تستسيغ لغةُ التمرد الشتمَ والسبَّ في حقِّ الخصم، فهي لا تُعبِّر سوى عن صرخة، أي عن كلام غير واضح، وبالتالي، غير مسموع وغير مفهوم. فالخطاب العاقل وحدَه قادرٌ على فضح صفقات الخطابات الرسمية وتناقضاتها وأكاذيبها التي يُطلَبُ من المواطنين تأييدُها صامتين"[1] .

إنَّ مظاهرة جماهيرية تنظَّم في الشارع هي تحديدًا تكلُّم جماعي يبادر إليه مواطنون ينوون ممارسةَ حقهم في الكلام. ويمكن التعبير عن هذا التكلم العلني بطريقة ملموسة من خلال مناشيرَ وملصقات وكتابات جدارية ("جعْل الجدران تنطق")ولافتات قماشية ويافطات وشعارات وأناشيد. فحتى من أجل فعالية المظاهرة تحديدًا، لا بدَّ من أن يبقى الكلام الذي يرافقها لاعنفيًّا. كما أن الهدف من المظاهرة هو دعوة وسائل الإعلام (صحف، إذاعات، قنوات تلفزيونية) لـ"منح الكلام" للمتظاهرين. ولهذا الغرض يمكن تنظيم مؤتمر صحفي أو أكثر"[2].

إن إضفاء المسالمة على الكلام واحدة من فرائض اللاعنف. إذ ينبغي على كلِّ كلام ضد الظلم والعنف والحرب، لكي يكون فعليًّا، أن يكون كلام سلام. فعنفُ الكلمات يساهم في الحرب. إن التربية على الكلام اللاعنفي عمليةٌ أكثر بكثير من التربية على الصرخة العنيفة. فسلطان الكلمة يتأتى من صحتها، لا من عنفها. وبهذا فإن الرأي العام يتجاوب مع الكلمة المسالمة أكثر مما يتجاوب مع الكلام العنيف الذي يأخذ في تعنيفه. فالكلمة العاقلة والعمل اللاعنفي يعزِّز احدهما الآخر، حيث يشدد الكلام على معنى العمل والعكس بالعكس، بحيث يصير الكلام في معمعة الكفاح عملاً والعمل كلامًا"[2]. لذا فإن لطرائقِ العمل اللاعنفي، حيال الجمهور الذي يرى ويسمع، قدرةً تربويةً أقوى بكثير من قوة طرائق العمل العنيف. فبينما يُخشى على المظاهرة العنيفة كثيرًا أن تكون مجرَّد مونولوج صاخب ومشوَّش أمام جمهور يبقى غريبًا عن العمل الذي يجري أمامه، لكنْ من دونه، يمكن للمظاهرة اللاعنفية أن تصبح حوارًا حقيقيًّا مع الجمهور الذي يشارك سلفًا في العمل.

"1" http://www.maaber.org/nonviolence_a/Parole_a.htm

"2" http://www.maaber.org/nonviolence_a/Parole_a.htm

"3" المصدر السابق

في نظام استبدادي، يكون مجرَّد التكلم على الساحة العامة للتنديد بظلم الفوضى القائمة عملاً شديد الخطورة. إذ ينبغي على مَن يتحلَّى بشجاعة الإقدام على هذه المخاطرة أن يتوقع مجابهةَ أسوأ صنوف الاضطهاد. ليس للكلام الصحيح، بمفرده، قوةُ إيقاف الظلم؛ ولكنْ لكلمة حق، بمفردها، القدرةُ على وضع حدٍّ للكذب الذي يغطِّي الظلم وبهذه المثابة فهي منتصرة سلفًا.

"إن لغةُ العقل هي خاصية الإنسان. فالإنسان يبني شخصيتَه بإقامته مع الإنسان الآخر علاقةً تتأسس على تبادل الكلام. الحوار هو هذه المحادثة بين شخصين أو عدة أشخاص، مع مراعاة الإصغاء إلى خطاب كلٍّ منهم واحترام هذا الخطاب. بين البشر الذين اختاروا العقل، يتم هذا التبادل في منأى عن كلِّ عنف. وعندما يطرأ خلافٌ ما، فإنه قد يؤدي إلى نزاع؛ بيد أنه عبر الحوار أيضًا يجتهد البشرُ العقلاء في إيجاد حلٍّ بنَّاء لهذا النزاع. فالجماعة الاجتماعية والسياسية تتأسس على الحوار الديموقراطي بين المواطنين جميعًا. فتسعى استراتيجيةُ العمل اللاعنفي، في مواجهتها للنزاع، إلى إعمال قوة الكلام كلِّها. إنها تصر على استنفاد إمكانات الحوار مع الخصم، من خلال مناشدة عقله في محاولة لإقناعه، بل حتى مناشدة ضميره في محاولة لهدايته. فإذا قَبِلَ النقاشَ، يكون في الإمكان عندئذٍ مباشرةُ تفاوُضٍ معه في سبيل التوصل إلى اتفاق ينصف كلا الطرفين. لسوء الحظ، أمام أفراد يرفضون الإذعان للحق، يتبين أن التماسَ الحوار غير كافٍ للتمكن من فضِّ النزاع على الرغم من كلِّ شيء، عاجزةٌ عن حَمْلِ المتنفِّذين المدافعين عن امتيازاتهم على التنازل. إن ما يميز عمومًا موقفَ الظلم هو بالدقة تعذُّر الحوار بين المتخاصمين. وعندما يتعذر الحوارُ يتحتم الكفاح.

لذلك لا يمكن للحوار أن يكون وسيلةً لفض النزاع، بل إن الكفاح هو الوسيلة لـ"فض" الحوار، أي لفتحه. ففي حين يخاطر العملُ العنيف بأن يزيد الحوار صعوبةً، من شأن العمل اللاعنفي نفسه أن يعبِّر، طوال فترة النزاع، عن إرادة الحوار. يجب اعتبار الخصم "شريكًا" بالإمكان لا بدّ من التفاهم معه في المآل. إن وظيفة الكفاح هي إيجاد شروط للحوار عبر إقامة توازُن قوى جديد يجبر صُنَّاعَ القرار على الاعتراف بالفاعلين كمحاورين ضروريين. مذ ذاك، يصبح من الممكن فتحُ باب التفاوض للبحث عن بنود اتفاق يُنهي النزاعَ ويقيم العدل"[1].

"1"http://www.maaber.org/nonviolence_a/Dialogue_a.htm "

يرى الباحث إن الحوار هو إحدى السمات الحضارية التي ينتقل بها الإنسان من حالة العزلة والتوحش الي الحياة المدنية والإجتماعية . وهو في نفس الوقت وسيلة التفاهم بين الفراد والشعوب من أجل تبادل المصالح وتحقيق المنافع . وعندما يفشل الحوار بين الأفراد تحدث القطيعة ، كما انه عندما يتوقف بين الدول تقع الحروب . وليس صحيحاً ما يقال إن الحرب هي أحد أنواع لغة الحوار ، فليس في الحرب حوار على الإطلاق ، لأنه لا يوجد حوار في حال القتل والتدمير ، وإنما هي غريزة الغضب ، حين تعبر عن نفسها بصورة وحشية ، وهذا ما يجعلنا نقرر أن الحوار مرتبط بالعقل والمصلحة والعمران، وأنه بقدر مايكون هناك حوار متصل بين الدول يبتعد شبح العدوان والتخريب .

ومن ناحية أخرى فإن إستمرار الحوار في المجتمع ، وتعدد مستوياته ، وتنوع موضوعاته تعد علامة صحيحة على حيوية هذا المجتمع ، واتجاهه الى مزيد من التقدم ، وتحقيق الإزدهار . وفي المقابل من ذلك فإن المجتمع الخالي من الحوار تسوده العزلة ، وينخر فيه الضمور على الرغم مما قد يبدو على سطحه من الهدوء والاستقرار . وكما قيل بحق إنه لا يوجد مكان أكثر هدوءًا واستقراراً من القبور !

أهمية الحوار :

للحوار أهمية في حياة الناس وتربية المجتمع ، ومن هذه الأهمية مايلي :

1. إنه وسيلة من وسائل التناصح والتعاون على الخير .
2. إنه وسيلة مهمة في تصحيح الأخطاء وتدارك النفس وتقويم المسيرة التي لن تصحح إلا إذا إتسعت صدورنا للحوار .
3. فيه ترويض للنفس على قبول النقد والمراجعه .
4. تقريب وجهات النظر وتضييق هوة الخلاف ، وإيجاد حلول وسط ترضي الطرفين المتحاورين ، لاسيما فيما كثر فيه التباغض والتناحر .
5. إن الحوار الهادي البعيد عن الخصومة والتعصب مهم جداً في علاج المشاكل.
6. أصبح التعليم عن طريق الحوار أسلوباً تربوياً معتمداً ومعناه تعليم الناشئ عن طريق التجاوب معة"[1]".

"1" أ.د. محمد البشير محمد عبدالهادي – تأصيل الحوار وآدابه –إصدرات هيئة علماء السودان– سلسلة الدراسات الفكرية والفقهية (298) جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية – 2015م – ص 33–34 .

أهداف الحوار :

1- إيجاد حل وسط يرضي الاطراف .

2- التعرف على وجهات نظر الطرف او الاطراف الاخرى .

3- البحث والتنقيب من أجل الاستقصاء والاستقراء في تنويع الرؤى والتصورات المتاحة ، للوصول إلى نتائج أفضل وأمكن ولو في حوادث تالية "[1] .

مبادئ الحوار وآدابه :

يحتاج الحوار إلى أداب عامة ينبغي للمتحاورين أن يلتزمو بها ، لأن الحوار سينهار من قبل أن يبدأ في حالة عدم الأخذ بهذه الأداب العامة ، لأنها تجعل الحوار مثمراً بإذن اللهه وهي عباره عن إيجابية هذا الحوار أو سلبيتة وهي"[2] :

1. أن يكون الحوار بين المتحاورين قائماً على النية الخالصة والصدق وتحري الحقيقة بعيداً عن الهوى والكذب والسفسطة والأوهام .
2. الإلتزام بالموضوعية وعدم الخروج عن موضوع الحوار .
3. سوق الدليل والبرهان والمنطق المستقيم السليم الذي يوقف الجدال.
4. التواضع وتجنب الغرور. وغلتزام الأسلوب المهذب الخالي من كل مالا يليق مثل : التجريح والتوبيخ.
5. إفساح المجال أمام المناقش أو المعارض أو لغيرة لكي يعبر عن وجهة نظره دون مصادرة لقولة أو إساءة لشخصة بل يعطي الوقت والفرصة ليعبر عن رأية بحرية تامة.
6. إحترام الرأي الآخر دون تعصب وتشر ذم وتجزم إلا للحق المبين المسنود من المصادر الثابتة القرآن الكريم والسنة المطهرة ولعل الشورى خير مثال لذلك .
7. عدم التعميم في الأحكام والإحتراس في الأقوال وتحديد المسائل والقضايا تحديداً دقيقاً.
8. أن يقوم على الحقائق الثابتة لا الإشاعات الكاذبة وأن يبنى على المعلومات الصحيحة لا على الأخبار المضطربة .
9. ضبط المفاهيم والمصطلحات وتعريفها تعريفاً إجرائياً.

"1"http://www.zahran.org/vb/showthread.php?t=15903

"2" مرجع سابق- أ.د. محمد البشير محمد عبدالهادي – تأصيل الحوار وآدابه – ص 40 – 44.

أنواع الحوار :

للحوار أنواع كثيرة ، تختلف باختلاف المنظور إليها ، فهناك أنواع للحوار من حيث شكله ، وأنواع أخرى من حيث طابعه ، وأنواع ثالثة من حيث نتائجه ، وفيما يلى كلمة مختصرة عن كل نوع منها تبعًا للمنظور الخاص بها "[1]":

1. الحوار من حيث شكلة : له نوعان اساسيان هما :

أ. الحوار الشفهي : وهو المستخدم في سائر شئون الحياة اليومية ويتميز بالحيوية والسرعه ويهدف إلى تحقيق المصالح العاجلة مستخدماً الحجج الخطابية والعاطفية إلى جانب القليل من الحجج العقلية .

ب. الحوار المكتوب : هو حوار العقل والمنطق ويمتلئ بالحجج والبراهين والجدلية لأنه لا يسعى لتحقيق مصالح عاجلة أو قريبة فإنه يتصف بالطول وبقدر من البرود لأنه يناقش أفكاراً واللجوء إلى العاطفة أو الإنفعال يعد أمراً معيباً .

2. الحوار من حيث طابعة : وله ثلاثة أنواع وهي :

أ. الحوار الهادئ :هو الحوار الذي يدور في العادة بين أطراف متفقة سلفاً في الرأي والتوجيهات ، الا انه يتحول بالتدريج إلى نوع من الحوار مع النفس ، أي حوار من طرف واحد لايوجد فيه سوى رأي واحد يُوافق عليه المتحاوران.

ب. الحوار الموضوعي : هو الحوار الذي يدور بين أطراف مختلفة في الرأي يعرض كل منهم وجهة ننظره مدعماً إياها بالأدلة وموضحاً بالأمثلة لإقناع الأطراف الأخرى ثم يقوم غيره بعرض مالديه وهكذا يسير الحوار بنظام وموضوعية مع إتاحة الفرصة للتعقيبات ، حتى يتبلور في النهاية رأي صحيح ويحظى بإجماع الحاضرين أو أغلبية الأصوات .

ج. الحوار المتشنج : هو الحوار الذي يدور بين أطراف مختلفة سلفاً لا يسمح كل منهما بقبول أي رأي من الطرف الآخر ، بل إنه يسعى بكل الوسائل لإسكاته أو التشويش عليه برفع الصوت أو بتحريك اليد أو حتى التهديد بالضرب ، مما يسبب إنسحاب أحد الأطراف من جلسة الحوار لكي لايتح أي فرصة للطرف الأخر أن يعبر عن رأيه ، وإما لحرصة على أن يفوز هو نفسة في الحوار ؛ وفي مثل هذا الحوار دائما مايسود التعصب وضيق الأفق وتغلى النفوس بالغضب . ولا شك في أن هذا الجو لا يسمح للحقيقة أن تظهر ولا للآراء الصائبة أن تعبر عن نفسها وبالتالى الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة .

"1" أ.د. حامد طاهر - كتبهاAdministrator - الثلاثاء, 22 يوليو 2014 10:59

http://www.hamedtaher.com/index.php?option=com_content&view=article&id=488&Itemid=323

3. "الحوار من حيث نتائجة : له ثلاث انواع وهي"[1] :

أ. الحوار العقيم :هو الحوار الذي يدور أساساً في مشكلة زائفة ، أي مشكلة من إختراع شخص أو أشخاص تكون لهم مصلحة خاصة في شغل الناس عن مصالحهم الحقيقة ؛ وإن هذا النوع من الحوار يكبر ويتعاظم لأنه يدور في حلقة مفرغة ولا يعالج المشكلة الحقيقية .

ب. حوار الإستكشاف : هو الحوار الذي يسعى إلى تحديد المشكلة وليس بالضرورة التوصل إلى حل لها ، وهذا في حالة وجود مشكلة صعبة ومعقدة ومتشابكة مع غيرها من المشكلات الآخرى وحينئذ يتم الحوار لمحاولة تفكيك المشكلة المعقدة إلى عناصر بسيطة وبيان علاقات التداخل والإتصال بينها وبين المشكلات الأخرى المرتبطة بها. والمطلوب هنا هو الإختصار والتحديد وبلورة المفاهيم وتحديد العلاقات في صيغ سبة رياضية حتى تكون أساساً جيداً للتعامل معها والإستفادة من معطياتها .

ج. الحوار المنتج : هو الحوار الذي يتناول مشكلة حقيقية ويكون الهدف منه الوصول إلى حل محدد لها . وهنا يتم إلقاء الضوء على نشأة المشكلة وتطورها وأهم مظاهرها ومدى خطورتها تمهيداً لإقتراح الحل أو الحلول المناسبة لها ؛ وهذا النوع دائما ما يخلو من الاستطراد والمهاترة ، ويجري في جو من الجدية والإحترام حتى يصل إلى الهدف بكل سلاسة ويسر.

شروط الحوار المنتج :

إن النتائج لا تأتى من فراغ ، فإذا كنا نطمح إلى أن تكون حواراتنا منتجة ، بمعنى أن تضعنا على طريق الفعل ، فلا بد أن نتتبع نماذجها الجيدة ، وأن نفحص أسباب نجاحها ، كما ينبغى أن نرصد بكل دقة الشروط التى تساعد على هذا النجاح . ومن أهم هذه الشروط "[2]

1. توفر مرجعية يعترف بها كل من المتحاورين .(وفي العادة تكون هذه المرجعية عبارة عن قوانين العقل او مبادئ الدين أو سلطة التقاليد أو تحقيق المصلحة).
2. وجود حكم يلتزم كل من المتحاورين بطاعة أوامرة وتنفيذ ملاحظاته. وهو الذي يقوم بدور التنظيم والفصل في أثناء المحاوره وله الحق في إنهائها عندما تحيد عن أهدافها.
3. إعطاء الفرص المتكافئة لكل الأطراف ،سواء في الوقت المحدد للحديث أو في إبداء الملاحظات والتعقيب .
4. إستغلال المحاور للوقت المخصص له وعدم إضاعته في المقدمات أو إستطراد غير مطلوب وأن يتميز حديثة بالتركيز وترتيب المعلومات والتصريح بالنتيجة التي يرديد الوصول إليها .

"1" مرجع سابق أ.د. حامد طاهر - كتبهاAdministrator - الثلاثاء, 22 يوليو 2014 10:59
"2" مرجع سابق أ.د. حامد طاهر - كتبهاAdministrator - الثلاثاء, 22 يوليو 2014 10:59

5. ضرورة الإصغاء الكامل عندما يتحدث لطرف الآخر ، وعدم ملاحقته بالموافقة اومقاطعتة بالمخالفة وهذا يعني تسجيل الملاحظات عليه وإبداءها عندما تعطي له الكلمة.
6. إحترام شخص المحاور وعدم الإساءة إلية بألفاظ أو عبارات غير لائقة وكذلك عدم الإستهزاء به حتى ولو بالتلميحات والنظرات .
7. أن يكون لدى أطراف الحوار الإستعداد لسماع وجهات النظر الأخرى والإعتراف بالحق عند ظهوره وإن هذا الشرط يتطلب شجاعة أدبية ينبغي أن تكون من أخلاقيات المحاور الحقيقي"[1].

"عناصر القوة في الحوار"[2] :

1. الإلمام الجيد بجوانب المشكلة التي يدور الحوار حولها (نشأتها، تطورها، مظاهرها ، مدى خطورتها).
2. يمكن للاستشهاد بالنصوص الدينية ، عندما يتعلق موضوع الحوار بذلك ،.
3. استخدام المعلومات التاريخية ، بشرط الدقة في إبرازها ، وأن تكون في موضعها تماما ، أي أن يكون توظيفها من أجل تأكيد معلومة معينة ، أو دحض معلومة أخرى لدى المحاور الآخر .
4. الاستعانة بلغة الأرقام مما يضفى الكثير من المصداقية على حديث المحاور . وهنا أيضا لابد من التأكد من مصدرها ، حتى لا ينهدم بناء المحاور ، إذا ثبت عدم صحة رقم واحد مما استعان به .
5. تطعيم الحديث بالحجج المنطقية ، التي تتمثل أهميتها في سهولة تصديقها من المتابعين للحوار . وكلما استخدمها المحاور بوضوح كانت أقوى تأثيرا .
6. استمداد الأمثلة من الحياة الواقعية ، لشرح وتفسير الحقائق العلمية والنظريات ، حتى يكون الحوار حيا ، وقريبا من أذهان المتابعين .
7. استخدام اللغة المقنعة ، وأعنى بها اللغة التي تسم بالدقة والوضوح ، مع الابتعاد عن الأساليب القديمة ، والكليشيهات التي فقدت طزاجتها من كثرة الاستعمال .

"1" مرجع سابق أ.د. حامد طاهر - كتبهاAdministrator - الثلاثاء, 22 يوليو 2014 10:59
"2" عناصر القوة في الحوار - نشرت بتاريخ : 24 ديسمبر 2016م
http://irtikaa.com/skills/2838%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1

8. إجادة طرح الأسئلة والتساؤلات ، فهي تعتبر دائما وسيلة من وسائل الهجوم ، حتى لإنتاج للمحاور الآخر فرصة طرحها .
9. عدم إهمال الإجابة على أي سؤال يطرحه المحاور الآخر ، لكن لا تبقى ثغرات مفتوحة في الحوار.
10. وأخيرا كلما توافر لدى المحاور معلومات كافية عمن يحاوره كان في موقع أفضل، ولا يعنى هذا استخدام معلومات شخصية ضده أثناء المحاورة ، وإنما الإشارة عند اللزوم لبعض أفكاره التي سبق أن أعلنها من قبل "[1]".

"مظاهر الضعف في الحوار"[2] :

1. الظهور بمظهر التردد والنسيان .
2. محاولة تذكر المعلومات أو الاسماء أو الارقام ما يؤدي إلى إملال المتابعين للحوار .
3. الخروج عن الموضوع المحاضر بكثرة الإستطراد .
4. حشو الحديث باللوازم الشخصية كالقسم ، أو ألفاظ التفخيم (سيادتك ، حضرتك ...الخ) .
5. مقاطعة المحاور الآخر أو التشويش عليه أثناء حديثة .
6. تعمد الإساءة الشخصية للمحاور الآخر.

الإنفعال والتلويح بالإيدي في وجه المحاور الآخر.

"1" مرجع سابق - عناصر القوة في الحوار - نشرت بتاريخ : 24 ديسمبر 2016م

"2" مرجع سابق - عناصر القوة في الحوار - نشرت بتاريخ : 24 ديسمبر 2016م

المبحث الثاني
الحوار الوطني السوداني

الحوار الوطني هو تبادل الرأي في القضايا المهمّة بين مختلف فئات الشَّعب السياسية، وفصائله العاملة؛ فالتعدُّد الحزبيّ والاختلاف الفكريّ من طبيعة البشر، لذا تنشأ في الدول أحزاب سياسيَّة لها رأيها السياسي الخاص، ورؤيتها المستقلَّة للأمور بناءً على قناعاتها الخاصَّة، وفهمها وتقييمها للمصلحة، وتنشأ عادةً اجتهاداتٌ مُختلفة من قبل هذه الأحزاب والمُسمَّيات، والكيانات السياسيّة، وقد تتعارض فيما بينها، ممَّا يؤثر على نهج العلاقات اليوميَّة فيما بينها في الدولة، ويؤثّر على بعض القرارات، لذا لا بُدَّ من اعتماد سياسة الحوار فيما بينها بهدف الخروج إلى رأيٍ توافقيٍّ يُحقّق نظرةَ وطموح الجميع، وللحوار الوطنيّ آدابُه التي تجب مُراعاتها، وتترتّب عليه نتائج إيجابيَّة تنعكس على الشكل الوطني"[1].

"آداب الحوار الوطني" "[2] :

1. تقديم المُتحاورين للمصلحة العامّة على المصالح الحزبيّة؛ يتجلى ذلك بتوفُّر الاستعداد التام عندهم للتنازل عن المواقف المُثيرة للخلاف لصالح المصلحة العامَّة.
2. عدم الارتباط بأجندة خارجيَّة، وحسابات خاصة تُعقِّد فُرص الوصول لحلولٍ مُشتركةٍ حول مسائل الخلاف. انتهاج العلميَّة والمهنيَّة في عرض المواقف المُختلفة؛ ويتجلى ذلك بتوفُّر الأدلة المهنيَّة والعلميَّة لديهم عند عرض آرائهم.
3. الحياديَّة في الأطراف المُنظِّمة للحوار، كمظهر للنيَّة الصافية لديها، ممَّا يُعطي فرصاً لنجاح الحوار.
4. انتهاج آداب الحوار العامّة؛ كخفض الصوت، وتجنُّب السبّ والتجريح، وفسح المجال للمُتحاور ليقول رأيه.

"1"مفهوم الحوار الوطني – ابراهيم العبيدي – 8 نوفمبر 2016م
http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A

"2" مرجع سابق – مفهوم الحوار الوطني - ابراهيم العبيدي 8 نوفمبر 2016م .

"آثار الحوار الوطني" [1]:

1. تبنّي السياسات الناجحة.
2. تبنّي القرارات عن قناعة ورغبة.
3. الحد من هوّة الخلاف، والخروج بتوصيات مشتركة.
4. تقليل حجم المُعارضة، ونزع المُبرّرات التي تقف خلفها. قوّة الحُكم واستقراره.
5. قوّة الجبهة الداخليّة للوطن وتماسُكها.
6. نجاح السياسات المتَّخذة في شتى الجوانب والمجالات.
7. الشعور بالانتماء الحقيقي للوطن، والتنافس في خدمته، والتضحيَّة من أجله.
8. إعطاء الفرص للإبداع في جوانب الحياة المختلفة في الوطن، كالجوانب الصحيَّة، والتعليميَّة، والسياسيَّة، والاقتصاديَّة.
9. ازدهار الوطن وتقدُّمه في شتى المجالات.
10. تحسين العلاقات الخارجيَّة بين الدولة وغيرها من الدول، وتشجيع الدول والمستثمرين على استثمار أموالهم وخدماتهم.
11. تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وتجنيب الوطن فوضى المُناكفات السياسيّة والصراعات الحزبيّة، والتفويت على ذوي الأجندات والارتباطات الخارجيَّة والطامعين مآربهم ومخططاتهم.

"أهمية الحوار الوطني" [2] :

إنّ الأنظمة الراشدة هي التي تجعل من الحوار الوطنيّ نهجاً وسياسة لها، فيزدهر بسياستها الوطن، وبخلاف الحوار الوطني يوجد القمع والاستبداد، وتكثر الصراعات الداخليَّة، وتعمُّ الفوضى والاضطرابات، ممَّا يؤثّر على الاستقرار في شتى مجالات الحياة؛ فيعمُّ الجهل، ويكثر التخلُّف، وتتفكك الجبهة الداخليَّة، وتتعرض البلاد لمطامع الأعداء والطامعين .

"1" مرجع سابق – مفهوم الحوار الوطني - ابراهيم العبيدي 8 نوفمبر 2016م .

"2" مرجع سابق – مفهوم الحوار الوطني - ابراهيم العبيدي 8 نوفمبر 2016م .

أن الدولة السودانية الحديثة تشكّلت بإرادة خارجية، في صورتيها: الخديوية والبريطانية، بهدف خدمة مصالحها، ولم تتأسس الدولة كنتيجة طبيعية للصراع الداخلي بين قوى اجتماعية ناضجة ومنظمة. وحاولت تلك الدولة تغيير مسارات الكيانات الاجتماعية ودفعها في اتجاه أجندتها، غير أن المجتمع على تقليديته أظهر قدرة على "تغيير" الدولة من خلال مقاومة توجهاتها؛ ولذلك لم تستطع الدولة المحافظة على سيطرتها إلا من خلال تقديم تنازلات لبعض التنظيمات الاجتماعية الفعّالة مدركة أن البيروقراطية المركزية لا تناسب طبيعة السودان مما اضطرها للبحث عن حلفاء من الزعامات التقليدية لتشركهم في الإدارة مقابل حصولهم على امتيازات ، كان هذا التحول مهمًا في صعود قوى اجتماعية عزّزت من دور القبلية والطوائف الدينية التي استفادت من حاجة المستعمر لخدمات زعماء العشائر، وشيوخ الطرق الصوفية، الذين نجح العديد منهم بشكل خاص في الاستفادة من وضعيتهم الجديدة في مراكمة الثروة وتعزيز نفوذهم وسيطرتهم الاجتماعية مما أهلهم للعب دور حاسم في تحديد مسارات السياسة السودانية لاحقًا"[1].

أن الحكومات الوطنية المتعاقبة ظلت تحافظ على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية الموروثة من السلطة الاستعمارية، وأن سياساتها أدت إلى تعميق واقع التفاوت الاجتماعي والإقليمي الذي صنعته إدارة المستعمر لخدمة مصالحه بسبب خضوعها لنفوذ الجماعات المستفيدة من الولاء القبلي والديني للزعماء الذي منحها مشروعية شعبية أكسبتها أغلبية نيابية في معظم الانتخابات. لقد دارت معظم الصراعات السياسية في السودان، حول أجندة تغيير تلك التركيبة الموروثة لصالح معادلات جديدة، بين القوى التقليدية والقوى الحديثة التي مثلتها المؤسسة العسكرية والحركات اليسارية والإسلامية والجهوية على ما بينها من تباينات في الأهداف، وعلى الرغم من كل ذلك التدافع وضغوط التحديث إلا أن المؤسسة التقليدية، وإن ضعُف نفوذها، لا تزال لاعبًا أساسيًا في السياسة السودانية"[2] .

"1" التجاني عبدالقادر حامد : مؤلف مشارك ،دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان : أزمة الدولة السودانية (بيروت –مركز الجزيرة للدراسات2013) ص 77.

"2" تيم نبلوك – صراع السلطة والثروة في السودان – دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية 1898-1985م .ترجمة :الفاتح التجاني ومحمد على جادين (الخرطوم مطبعة جامعة الخرطوم 1990م) ص6 .

أن السودان قد يكون البلد الوحيد في العالم الإسلامي الذي تطابق التحديث فيه مع مزيد من الأسلمة والتعريب، وعزا الفضل في ذلك إلى مشروع محمد علي باشا حيث تزامن مع تحديث هياكل الدولة واقتصادها التوسع في التعليم باللغة العربية؛ وهي قضية قادت لاحقًا إلى صراع محتدم بين الهويتين: العربية والإفريقية للسودان وظلت عنوانًا للحروب الأهلية"[1] .

إن التطور الأكثر أهمية في السياسة السودانية لقد كان دخول العسكريون بقوة إلى الملعب السياسي بانقلاب الفريق إبراهيم عبود قائد الجيش في العام 1958؛ حيث استدعى رئيس الوزراء آنذاك والسكرتير العام لحزب الأمة عبد الله خليل قائد الجيش وسلّمه السلطة على خلفية تحرك برلماني كان على وشك إسقاط حكومته. وكان ذلك الانقلاب في غاية الأهمية حيث دشّن دور المؤسسة العسكرية السياسي لتصبح اللاعب الأبرز والأقوى نفوذًا حيث بسطت سيطرتها على الحكم لنحو خمسة عقود من سنين الاستقلال. ولئن سنّ حزب الأمة الحكم العسكري، بمباركة المهدي والميرغني؛ فقد هندست الانقلاب الثاني قوى اليسار بقيادة الحزب الشيوعي في 1969م، بينما دبّرت "الحركة الإسلامية" الانقلاب الثالث في 1989م. والمفارقة أن القادة العسكريين الثلاث الذين وصلوا إلى السلطة بانقلابات دبّرتها أحزاب سياسية نجحوا بامتياز في الانفراد بالحكم بعدما أطاحوا بالقوى المدنية التي استعانت بهم"[2].

يرى الباحث أن الصراع الراهن بسبب ضعف وعجز القوى السياسية عن تجديد أطروحتها وقياداتها حيث ظل قادة القوى الرئيسية في مواقعها طول العقود الماضية . ولقد قسم الباحث القوى الرئسية إلى ثلاثة تحالفات رئيسية وذلك بعد أن تمعن في الوضع السياسي الراهن وهي:-

1. **تحالف النظام الحاكم** : يقوده المؤتمر الوطني الحاكم بزعامة البشير، ويضم الحزب الاتحادي الأصل بزعامة الميرغني، والحزب الاتحادي المنقسم عنه بقيادة جلال الدقير، ومجموعة من الفصائل المنشقة من حزب الأمة، وهناك حالة ملتبسة بشأن حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي حيث يشارك نجله العقيد عبد الرحمن في السلطة بمنصب مساعد الرئيس.

"1" عبد الوهاب الأفندي – الثورة والإصلاح السياسي في السودان (لندن : منتدى ابن رشد 1995) ص86 .
"2" عصام الدين ميرغني – الجيش السوداني والسياسة – القاهرة – آفرو ونجي للتصميم والطباعة 2002 . ص 31.

ويضم التحالف الحاكم أيضًا حزب التحرير والعدالة بزعامة بحر أبو قردة وحزب التحرير والعدالة القومي بزعامة التجاني السيسي، وكذلك جبهة الشرق بقيادة موسى محمد أحمد.

2. **تحالف قوى الإجماع الوطني** : يضم قوى المعارضة المدنية، وهي حزب الأمة القومي بزعامة المهدي، والمؤتمر الشعبي بقيادة عصام الترابي، والحزب الشيوعي بقيادة محمد الخطيب، وعدد من الفصائل الممثلة لتيارات البعثيين والناصريين وشخصيات مستقلة منهم فاروق أبوعيسى الذي يترأس التحالف، ويواجه خلافات داخله بين المهدي ومكوناته الأخرى حول سبل إسقاط النظام، والعلاقة مع المعارضة المسلحة.
3. **تحالف الجبهة الثورية السودانية** : يتشكّل من قوى المعارضة المسلحة في الأطراف، ويضم الحركة الشعبية–شمال بقيادة مالك عقار، وحركات دارفور المسلحة الثلاث الرافضة لوثيقة الدوحة للسلام، حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان فصيلي عبد الواحد نور ومِنِي مناوي.

سلسلة الحوارات والاتفاقيات :

بحكم وراثته للحرب الأهلية في الجنوب، فضلاً عن أن الخلاف حول أسس تسوية النزاع كان أحد الأسباب الرئيسية التي برر بها "الإسلاميون" انقلابهم في 1989م؛ فقد كان الوصول إلى اتفاق سلام على رأس أجندة النظام الجديد.

حيث انخرط في سلسلة طويلة من المفاوضات الماراثونية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بدأت في أديس أبابا بعد شهر من وصوله إلى السلطة، ثم في نيروبي نهاية العام، وفي فرانكفورت عام 1992 مع فصيل الناصر وتم فيه طرح خيار حق تقرير المصير لأول مرة، ثم مفاوضات أبوجا الأولى والثانية عامي 1992، و1993. وانتقل الملف إلى الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق إفريقيا "إيقاد" كوسيط في العام 1994 والتي تبنت مشروع تسوية يقايض وحدة السودان مقابل تبني دستور علماني، أو منح الجنوبيين حق تقرير المصير"[1].

"1"- http://csis.org/files/media/csis/pubs/sudan.pdf . U.S. policy to end Sudan's war. By J. Stephen Morrison, Report of the CSIS Task Force on U.S.-Sudan Policy. Feb 1, 2001

وأُبرمت في العام 1997 اتفاقية الخرطوم للسلام مع مجموعة من الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية على اتفاق تضمن حق تقرير المصير. بيد أنه لم يحدث اختراق في المفاوضات إلا في العام 2002م بدخول الولايات المتحدة كلاعب أساسي في عملية السلام بتبني إدارة الرئيس جورج بوش الابن لخطة "سياسة الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في السودان" التي أعدها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن"[1] .

وتضمنت خريطة طريق للتسوية تقوم على نظامين في دولة واحدة لحل النزاع حول الشريعة، ومنح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية. أدى دخول العامل الأميركي بمشاركة بريطانيا والنرويج –"ترويكا شركاء إيقاد –"إلى التوصل لاتفاق إطاري للتسوية في بلدة مجاكوس الكينية، وتواصلت مفاوضات ماراثونية خلصت إلى التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في 2005. وقاد الاستفتاء على تقرير المصير إلى استقلال جنوب السودان في 9 يوليو/ تموز 2011"[2].

يرى الباحث أن الحوار السياسي الذي أدى إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل كان معنيًا بالدرجة الأولى بحل قضية الجنوب، إلا أنه شكّل في الوقت نفسه أهم مرجعية للحوارات اللاحقة مع القوى السياسية الأخرى من خلال مخاطبته القضايا المحورية التي ظلت تشكّل أهم تحديات الحكم الوطني، وكان الرهان يقوم على تحقيق تحول ديمقراطي وتأسيس نظام حكم جديد يكفل للجنوبيين، كما يكفل لمواطني السودان كافة، تحقيق تطلعاتهم في إطار دولة سودانية موحدة، وكان رهان جون قرنق أن تكون الاتفاقية مدخلاً لتحقيق رؤية "السودان الجديد"[3] الداعية لإعادة تأسيس السودان على قواعد جديدة تعالج صراع المركز والهامش، على الرغم من ذلك حرص على الاحتفاظ بضمانات قوية للجنوب تضمن له الانفصال. ولم يجد تحالف التجمع الوطني المعارض مناصًا من التفاوض مع الحكومة بعدما تخلت عنه الحركة الشعبية أحد مكوناته الأساسية، ليوقّع معها اتفاقية القاهرة في العام 2005 .

"1" http://csis.org/files/media/csis/pubs/sudan.pdf . U.S. policy to end Sudan's war. By J. Stephen Morrison, Report of the CSIS Task Force on U.S.-Sudan Policy. Feb 1, 2001

"2" Hilde F. Johnson ،Waging Peace in Sudan (Eastbourne: Sussex Academic Press ،2011)،42

"3" جون قرنق - رؤية السودان الجديد، قضايا الوحدة والهوية - تحرير وترجمة الواثق كمير (القاهرة: الشركة الإعلامية للطباعة والنشر "ستامبا"، 1998) ص39.

لقد وجد الباحث ان هنالك عدة إتفاقيات أخرى بتخص دارفور، ففي 8 أبريل 2004 تم الإتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار في دارفور والبروتوكول الخاص بإنشاء المساعدات الإنسانية في دارفور والمبرم في إنجامينا – تشاد ؛ والإتفاق مع الأطراف السودانية بشأن آليات إنشاء مفوضية وقف إطلاق النار ونشر المراقبين في دارفور بتاريخ 24 مايو 2004 – أديس أبابا – أثيوبيا ؛ والبروتوكول المبرم بين حكومة السودان وجيش/ حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بشأن تحسين الوضع الإنساني في دارفور بتاريخ 9 نوفمبر 2004 أبوجا – نيجيريا ؛ والبروتوكول المبرم بين حكومة السودان ، حركة / وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساوة بشأن تعزيز الوضع الأمني في دارفور وفقاً لإتفاق إنجامينا بتاريخ 9 نوفمبر 2004 ، أبوجا – نيجيريا ؛ وإعلان المبادئ لحب النزاع السوداني في دارفور بتاريخ 5 يوليو 2005 أبوجا – نيجيريا ؛ وإتفاق سلام دارفور المبرم بتاريخ 5 مايو 2006 أبوجا – نيجيريا ؛ وإتفاق حسن النوايا بين حكومة السودان وحركة العدل والمساوة بتاريخ 17 فبراير 2009 الدوحة – قطر ؛ والإتفاق الإطاري بين حكومة السودان وحركة العدل والمساوة بتاريخ 23 فبراير 2010 الدوحة – قطر ؛ والإتفاق الإطاري بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة بتاريخ 18 مارس 2010 الدوحة – قطر ؛ وإتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة بتاريخ 18 مارس 2010 الدوحة – قطر . وتقرر بأن التنوع الثقافي والعرقي للشعب السوداني هو أساس التلاحم الوطني ومن ثم يتم تعزيزة وتنميتة ؛ وإذ ترحب بالمبادرة الكريمة من صاحب السمو أمير دولة قطر بإنشاء بنك تنمية دارفور للمساعدة في تنمية دارفور وإعادة إعماره . وإذ تشدد على ضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة والمصالحة في السودان وبخاصه في دارفور"[1] .

"1" وثيقة الدوحة للسلام في دارفور – رئاسة الجمهورية – مكتب متابعة وتنفيذ إتفاق سلام دارفور ص7.

تأثير الأطراف الخارجية :

يرى الباحث أن القوى الخارجية لعبت دورًا فاعلاً في كل الاتفاقيات السياسية التي تم التوصل إليها؛ حيث تحولت من مهمة للتوافق بين أطراف داخلية تحكمها اعتبارات وطنية إلى عمليات تفاوض بوساطات خارجية تداخلت فيها أجندة قوى دولية وإقليمية، وقد لعب تقاطع مصالح هذه القوى الخارجية دورًا مهمًا أحيانًا في تأجيج الحروب الأهلية، كما استطاع التأثير في مسار التسويات التي تمت، كما في نموذج تسوية نيفاشا الذي قاد إلى تقسيم البلاد، أو في نموذج دارفور الذي جعل السلام مهمة شبه مستحيلة. وساعد في ذلك أن النظام المواجه بحصار غربي تقوده الولايات المتحدة ظل مستعدًا دائمًا لقبول تدخلاتها أملاً في أن يقود ذلك إلى تطبيع علاقاته الدولية ورفع العقوبات عنه.

لم تكن الولايات المتحدة تهتم بالأوضاع السياسية في السودان إلا في إطار الآثار الإنسانية الناجمة عن الحرب الأهلية، وعلى الرغم من تردي علاقاتها مع النظام الحاكم منذ إدراج السودان في لائحتها للدول الراعية للإرهاب منذ عام 1993، ثم فرضها عقوبات اقتصادية عليه منذ عام 1997، إلا أنها مع ذلك لعبت الدور الأكثر تأثيرًا في عملية السلام الشامل، ثم إنخرطت بشدة في ملف أزمة دارفور حيث لعبت دورًا محوريًا في تدويل الأزمة. وحاولت الحكومة أن تطوي ملف خلافاتها مع الولايات المتحدة، دون جدوى، عبر تعاونها المبكر مع إدارة بوش الابن في حربه ضد "الإرهاب"، وبالتجاوب مع الدور الأميركي المتعاظم في تسوية المشاكل الداخلية، والوفاء باستحقاقات عملية السلام كاملة بما في ذلك تقسيم البلاد. لكن الولايات المتحدة، على الرغم من عدم تحفيزها للحكومة السودانية، أسهمت بالمقابل في تقليل ضغوط المعارضة المسلحة عليها؛ فقد ساندت الجهود القطرية لتحقيق السلام في دارفور، وطالبت الحركات المسلحة بالإنضمام إليها، كما عارضت بشدة أجندة تحالف الجبهة الثورية الساعية إلى إسقاط النظام بالقوة . وعلى غرار تدخلها في مسألة قضية جنوب السودان، تستعد الإدارة الأميركية للعب دور فاعل في تحريك الحوار السياسي بين أطراف النزاع السوداني، وتهيئةً لهذا الدور طرح معهد السلام الأميركي بواشنطن في أغسطس/آب الماضي مقترحًا بعنوان "الطريق إلى

الحوار الوطني في السودان "أعدّه المبعوث الرئاسي الأميركي السابق للسودان برنستون ليمان، وجون تيمن، يشير إلى أن أزمات السودان التي لا تزال تتفاقم حتى بعد التقسيم قادت إلى توافق دولي يُقر بأن الحلول الجزئية لتسوية النزاعات الداخلية قد فشلت"، وأن هناك حاجة لنهج أكثر شمولية للتعاطي مع أمهات قضايا الصراع وأنه مع إقرار النظام"[1]

بالحاجة إلى التغيير إلا أن الرئيس البشير وكبار مساعديه لن ينخرطوا في عملية حوار جدية ما لم تكن هناك ضمانات لتسوية أوضاعهم في ظل قرارات التوقيف الصادرة بحقهم من المحكمة الجنائية الدولية واحتمال محاكمتهم في لاهاي حال مغادرتهم مناصبهم.

وتقترح خريطة الطريق الشروع في إجراء حوار وطني، وعملية إصلاح يديرها الشعب السوداني بنفسه ويدعمها المجتمع الدولي، وأن يكون شاملاً بحيث تشارك فيه عناصر النظام الحالي، والإسلاميون، وجماعات المعارضة المسلحة والمدنية. ودعت إلى تأجيل انتخابات عام 2015 لعامين إذا أثبتت عملية الحوار جديتها لأنها ستتطلب وقتًا طويلاً. ودعت لأن يلعب فريق وسطاء الاتحاد الإفريقي بقيادة الرئيس جنوب الإفريقي السابق ثابومبيكي، دورًا مهمًا فاعلاً في الترويج لهذه العملية وتوجيهها حتى تؤدي إلى تشكيل حكومة ممثلة لقاعدة واسعة قادرة على السعي نحو عملية مصالحة مجدية. واللافت أن هذه الخطة، تزامنت مع تطورات داخلية مهمة؛ حيث تبنى الرئيس البشير وثيقة إصلاح للحزب الحاكم والدولة تتضمن اتخاذ إجراءات لبناء الثقة تجاوبًا مع مطالب المعارضة لحثّها على الانخراط في حوار وطني يفضي إلى إقرار دستور دائم، وهي مسألة مثار جدل حول جديتها والمدى الذي يمكن أن تصل إليه في ظل تاريخ طويل من العهود والمواثيق المنقوضة. ومع أنه ليس هناك تفسير لهذا التزامن إلا أن الملاحَظ أن الرئيس البشير الذي ظل المسؤولون الغربيون يتحاشون الاجتماع به منذ صدور قرار التوقيف بحقه في مارس/آذار 2009، استقبل الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر منتصف

"1" http://www.usip.org/publications/pathway-national-dialogue-in-sudan Pathway for national dialogue in Sudan By: Jon Temin and Princeton Lyman. Published : August 13, 2013.

يناير/كانون الثاني 2014 وأبلغه عزمه اتخاذ خطوات مهمة لتحريك دفة الحوار الوطني وموافقته لأن تتولى لجنة مبيكي الإفريقية تسهيل العملية. ويشير هذا الحديث في شأن داخلي مع شخصية أجنبية إلى رغبة البشير في رؤية دور أميركي فعّال في هذا الحوار قد يساعد في الحصول على ضمانات لتسوية قضيته مع المحكمة الجنائية التي تشكّل مصدر انشغال في أجندتة"[1]" .

وقد أثبت التدخل الأميركي في مفاوضات نيفاشا قدرته على تقليص دور وأجندة القوى الإقليمية من جيران السودان؛ حيث اضطرت مصر للرضوخ للتسوية القائمة على منح الجنوب حق تقرير المصير بعدما دعمت واشنطن وسطاء "إيقاد" لدول شرق إفريقيا. وفي ظل احتفاظ الحكومة بعلاقات جيدة مع معظم دول الجوار في الوقت الراهن، مع توتر مستتر في العلاقة مع مصر، فمن المستبعد أن يعمد أي طرف منها إلى عرقلة عملية الحوار خاصة إذا حظيت برعاية أميركية"[2]" .

ويرى البعض أن أزمة الحكم في السودان بنيوية وأن جوهرها يتعلق بالنظام الاجتماعي الذي يتميز بخاصية عدم المساواة بين مكوناته الرئيسية، ومع إدراك أن كل المجتمعات فيها درجة من عدم المساواة ولكن القضية تتعلق بنجاح القيادة التي تتصدى للمسؤولية في إدارة الصراعات الناتجة عن هذه المظالم بكفاءة، واستدامة أزمة السودان يأتي من عجز الطبقة السياسية، أو عدم رغبة كتلة القوى المسيطرة تاريخيًا على القيام بدور يغير المعادلة المختلة حفاظًا على مصالحها"[3]".

وبعد أن أطلع الباحث على هذه الملعومات إستنتج أن القوى السياسية تكاد تتفق على ضرورة تعديل بنية السلطة المركزية، على اختلاف الأنظمة المتعاقبة، وتخفيف قبضتها وهيمنتها المستمرة منذ الاستقلال لصالح نظام أكثر استيعابًا لشراكة حقيقة متوازنة لكل مكونات الأطراف، إلا أن تلك التركيبة المركزية ظلت تثبت أنها عصيّة على التغيير وإن بدت مستعدة لإفساح بعض المجال لإلحاق الأطراف بها.

"1" http://www.usip.org/publications/pathway-national-dialogue-in-sudan Pathway for national dialogue in Sudan By: Jon Temin and Princeton Lyman. Published : August 13, 2013.

"2" http://www.usip.org/publications/pathway-national-dialogue-in-sudan Pathway for national dialogue in Sudan By: Jon Temin and Princeton Lyman. Published : August 13, 2013.

"3" عطا البطحاني- أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011) ص 309

المبحث الثالث
الجهود الخارجية لدعم سلام دارفور

إن حكومة السودان وحركة / جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساوة (المشار إليها فيما بعد بالأطراف) المجتمعة في أبوجا – نيجيريا في سياق جهودها طويلة الأمد الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع في دارفور .

إذ تضع في الإعتبار إتفاقاتها السابقة حول هذا الموضوع .

إذ تدين جميع أعمال العنف الممارسة ذد المدنيين وإنتهاكات حقوق الإنسان وتؤكد قبولها الكامل وغير المشروط لإلتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة .

إذ تؤكد إلتزامها المتبادل بمقررات الإتحاد الإفريقي وقرارات مجلس أمن الأمم المتحدة المتعلقة بضرورة التوصل إلى إتفاق سلام شامل يأتي في النهاية بالسلام والأمن لأهل دارفور .

إذ تؤكد سيادة ووحدة السودان وسلامة أراضية .

إيماناً منها بأن هذا الإتفاق يشكل الأساس السليم لتسوية النزاع .

إذ تؤكد بعزم أن التوقيع على هذا الإتفاق يمثل خطوة بالغة الأهمية نحو إيجاد حل سياسي عادل وسلمي ودائم للنزاع في دارفور .

تتفق لدى توقيعها على هذا الإتفاق على ما يلى :

1. التنفيذ الكامل والفعل لهذا الإتفاق الذي يشمل تقاسم السلطة وتقاسم الثروة ووقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية فضلاً عن الحوار الدارفوري – الدارفوري والتشاور .
2. كون الوثائق التالية تشكل جزءا من هذا الإتفاق (وهي واردة على شكل ملحقات) ينبغي أن تنفذها الأطراف من الآن فصاعداً وفقاً لأحكام الفصول في هذا الإتفاق"[1]" :

"1" إتفاق سلام دارفور – غرفة عمليات تطبيق إتفاق سلام دارفور – ص5 .

أ. إتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الخاص بالنزاع في دارفور الموقع في 8 أبريل 2004 "ملحق1"

ب. البرتكول الخاص بإنشاء مساعدات إنسانية ،الموقع في 8 ابريل 2004 في إنجامينا تشاد "الملحق رقم2" .

ج. إتفاق الأطراف السودانية حول ترتيبات إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر مراقبين في دارفور ، الصادر في 28 مايو 2004 "الملحق رقم 3" .

د. البرتكول بين حكمة السودان وحركة / جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ، المتعلق بتحسين الوضع الإنساني في دارفور والصادر في 9نوفمبر 2004 "الملحق رقم 4"

هـ. البروتوكول بين حكومة السودان وحركة / جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساوة حول تعزيز الوضع الأمني في دارفور وفقاً لإتفاق انجامينا(الملحق5).

و. إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دارفور ، الصادر في 5 يوليو 2005(الملحق6).

3. كون عبارة (هذا الإتفاق) الواردة في الفصول هنا تشير إلى إتفاق السلام الدارفوري"[1]".

الحوار والتشاور الداخلي في دارفور"[2]" :

1. تدرك الأطراف إدراكاً كاملاً أهمية الدور الذي إضلع به أصحاب المصلحة في دارفور في عملية سلام الدوحة .
2. تتفق الأطراف على أن مخرجات المشاورات والمناقشات العديدة التي عقدت داخل دارفور/ السودان وخارجه شاكلاً ذلك منتديا الدوحة (1) و(2) والمؤتمر الموسع لإصحاب المصلحة في دارفور، بشأن القضايا المتعلقة بالأسباب الجذرية للنزاع والأثار المرتبة عنه قد أثرت المفاوضات وأدت إلى توقيع هذا الإتفاق .
3. تشدد الأطراف على ضرورة مواصلة الحوار والتشاور داخل دارفور ، بغية تعزيز السلم والتشجيع على المصالحة والتئام الجراح.
4. وعليه تتفق الأطراف على أن يجري الحوار والتشاور الداخلي في دارفور وفقاً للأحكام الواردة في هذا الإتفاق .

"1" إتفاق سلام دارفور – غرفة عمليات تطبيق إتفاق سلام دارفور – ص5 .
"2" وثيقة الدوحة للسلام في دارفور – مكتب متابعة وتنفيذ إتفاق سلام دارفور – ص88 .

اختصاصات الحوار والتشاور الداخلي في دارفور"[1]" :

يسعى الحوار بشكل أساسي إلى ترسيخ السلم في دارفور وتعزيز بناء الثقة والتشجيع على تحقيق المصالحة والوحدة بين أهل دارفور والسودان بشكل عام عن طريق المشاورات الشعبية والحوار ويهدف على وجه الخصوص إلى مايلي :

i. توسيع نطاق ملكية هذا الإتفاق وحشد الدعم لتنفيذة .
ii. معالجة القضايا المتعلقة بالمسؤوليات المدنية والقيم والممارسات الديمقراطية وبناء السلام.
iii. ترسيخ الممارسات التقليدية الموغلة في القدم المتعلقة بتسوية النزاعات المحلية ، وملكية الأرض والمراعي ، والتنقلات الرعوية الموسمية والماء والمواردالطبيعية.
iv. التشجيع على السلم والمصالحة والتعايش السلمي المنسجم بين القبائل والمجتمعات .
v. تقوية وضعية الإدارة الأهلية بما في ذلك استعادة سلطتها وبناء قدراتها .
vi. رفع الوعي وحشد الدعم لكافة التدابير التي اتخذت فيما يتعلق بمراقبة اسلحة المدنيين والنهوض بالناء وتنمية الشباب والعودة الآمنة للنازحين واللاجئين واعاة دمجهم في المجتمع ورد الممتلكات والتعويض على النحو المنصوص عليه في ها الاتفاق .
vii. اعادة الحيوية للاوضاع الاجتماعية والسياسية في دارفور ومساعدة الاهالي على التصالح مع ماضيهم القريب والمضي نحو المستقبل.

تيسيير الحوار والتشاور الداخلي في دارفور"[2]" :

1. تتفق الاطراف على ان تقوم اليوناميد والاتحاد الافريقي ودولة قطر بتيسير هذا الحوار والتشاور الداخلي في دارفور . يُطلب إلى هذه الجهات اعداد الطرق والآليات لإجراء الحوار والتشاور وتحديد الأطر الزمنية التى سيجرى فيها . وتتعهد الأطراف بإتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة المناسبة لتعزيز مصداقية العملية والنتيجة التى خرج بها المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور.

"1" مرجع سابق – وثيقة الدوحة للسلام في دارفور– ص88
"2" مرجع سابق – وثيقة الدوحة للسلام في دارفور– ص89

2. يجري تمثيل ممثلي الأطراف وكافة مجموعات المصالح الاخرى بشكل كامل في الآليات .
3. يعتبر الحوار آليه استشارية وقاطرة من اجل تحقيق التحول الاجتماعي والسياسي ومن المتوقع ان يكون له اثر فوري في رأب النسيج الاجتماعي وتغيير الذهنية الفردية والجماعية نحو التعايش السلمي والمصلحة ورسم مستقبل اهل دارفور وتقدم مخرجات عملية الحوار والتشاور التي تأتي في شكل أفضل الممارسات والدروس المستفادة سمياً الى حكومة السودان وسلطة دارفور الإقليمية وحكومات الولايات"[1]" .

اختصاصات الحوار والتشاور الداخلي في دارفور"[2]" :

يسعى الحوار بشكل أساسي إلى تم إطلاق المرحلة الثانية من عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في شهر مايو 2014م وتم تنظيم لقاءات للحوار والتشاور على مستوى المحليات في 21 محلية من جملة 64 محلية في دارفور بين يونيو وديسمبر 2015م وأربعة إجتماعات في الخرطوم في شهر ديسمبر 2015م حضر كل إجتماع بين 150- 200 ممثل من مختلف المجتمعات لمناقشة الأسباب الجذرية للصراع في دارفور واقتراح الحلول الممكنة لسلام وأمن طويل الأمد وتنمية مستدامة وذلك بالتمويل الأول الذي قدمته دولة قطر .

في 21 فبراير 2016م أفرجت الحكومة السودانية عن مبلغ 6.4 مليون جنية سودانياً بما يعادل 1 مليون دولار أمريكي تقريباً أو 50 في المائة من 2 مليون دولار، أمريكيا كانت قد تعهدت للمساهمة به في عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور والذي سيمكن من إستئناف العملية التي نهدف إلى تعزيز السلام وبناء الثقة وتشجيع المصالحة في دارفور وتستمر الخطط بالتشاور مع رئيس الحوار والتشاور الداخلي في دارفور لتنظيم 26 إجتماع آخر على مستوى المحليات موزعه على النحو التالي : 7 في ولاية شمال دارفور و7 في ولاية جنوب دارفور و4 في ولاية غرب دارفور و4 في وسط دارفور و4 في ولاية شرق دارفور .

"1" مرجع سابق – وثيقة الدوحة للسلام في دارفور– ص89
"2" موقف تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور– ص12.

تعد الإتحاد الأوروبي بمبلغ 800.000 يورو لتمويل عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور وقد رحبت الحكومة السودانية بهذا الدعم .

جهود دولة تشاد في تحقيق ودعم السلام في دارفور"[1]" :

ظلت العلاقات التاريخية الإجتماعية والسياسية بين دولتي السودان وتشاد متميزة بحكم الحدود المشتركة والتداخل الإجتماعي وبعد بروز أزمة دارفور لعبت جمهورية تشاد دوراً رئيسياً وداعماً لجهود السلام منذ بداية إنطلاقتها حيث قام رئسها بالتوسط بين الأطراف السودانية لنزع فتيل النزاع في بدايته .

لقد قامت جمهورية تشاد منذ الوهلة الأولى لإندلاع الأزمة بمادرة للتوسط بين الأطراف السودانية لنزع فتيل الحرب في بدايتها حيث تم عقد لقاءين في مدينة ابشي التشادية نتج عنهما التوقيع على وقف إطلاق النار بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان . ثم جرى تنظيم لقاءين آخرين في العاصمة التشادية انجمينا نتج عنهما التوقيع على أول اتفاق إطلاق بين الأطراف السودانية المتحاربة ممثلة في حكومة السودان من جانب وحركة العدل والمساوة السودانية وحركة تحرير السودان من جانب آخر وذلك في الثامن من أبريل عام 2004م – عرف باتفاق انجمينا والذي كان بحضور إقليمي (الإتحاد الأفريقي) ودولي محدود . وأيضا تبنت جمهورية تشاد مبادرة أخرى نتج عنها التوقيع على خارطة طريق للحل السياسي للأطراف الثلاثة (حكومة السودان وحركة العدل والمساوة وحركة تحرير السودان) بتاريخ 24أبريل 2004م غير ان حركة العدل والمساوة وحركة تحرير السودان رفضتا الإتفاق على الرغم من توقيع مناديبهما عليه .

وعلى الرغم من إضراب وتعقيد العلاقة بين السودان وجمهورية تشاد الا أن ذلك لم يمنع تشاد من مواصلة اهتمامها بالوضع في دارفور لقد كانت في طليعة الدول الداعمة والعاملة على تسهيل إنطلاق العملية السلمية في أبوجا وإنطلاق المفاوضات في ابوجا في أغسطس 2004م وتابع حتى وقعت أتفاقية سلام دارفور بأبوجا في السادس من مايو العام 2006م والذي عرفت لاحقاً بإتفاقية أبوجا . فكانت لجمهورية تشاد دوراً ملحوظاً في إنجاح التحركات من اجل السلام وخاصة عندما تمكنت من

"1"موقف تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور .

اقناع حركة العدل والمساوة بتوقيع اتفاق حسن النوايا بينهما وبين حكومة السودان بتاريخ 17 فبراير 2009م .وكذلك بذلت جهداً كبيرا في اقناع حركة العدل والمساوة والحكومة السودانية بالتوقيع على الاتفاق الاطاري بتاريخ 23 فبراير 2010م والذي تزامن مع ميلاد حركة التحرير والعدالة والتي ضمت مجموعتي (خارطة الطريق ومجموعة ليبيا).

وسعت جمهورية تشاد على حث حركة التحرير والعدالة على الإستمرار في التفاوض للتوصل لاتفاق نهائي ، ولم يؤثر إنسحاب حركة العدل والمساوة من العملية التفاوضية في منبر الدوحة في ايقاف جهود تشاد بل إستمرت في دعم السلام حتى توصلت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة الى التوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بتاريخ 14يوليو 2011م ، ولقد كان لدولة تشاد حضوراً مميزاً في مناسبة تدشين السلطة الإقليمية لدارفور بالفاشر حاضرة ولاية شمال دارفور وذلك في الثامن من فبراير عام 2012م .

وأيضاً لعبت تشاد دورا اساسيا في اقناع فصيلاً رئسياً من حركة العدل والمساوة بقيادة محمد بشر (جناح دبجو حالياً) لاعتماد وثيقة الدوحة للسلام بدارفور في السادس من ابريل 2013م. كما اقنعت حركة تحرير السودان (جناح محمدين) بالتوقيع على اتفاقية مع حكومة السودان بانجمينا في 2014م .

لعبت دولة قطر ومازالت تلعب دوراً وبارزاً في صناعة السلام والأمن والإستقرار في المحيط الإقليمي والدولي . وقد بذلت الشقيقة قطر جهداً كبيراً بالتعاون والتنسيق مع جهود حكومة السودان وأطراف النزاع بهدف تحقيق السلام في دارفور ومتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة عبر رئاستها للجنة الدولية للمتابعة ومبادرتها بمشروعات إعادة الإعمار والتنمية بدارفور .

تم تفويض دولة قطر من المنظمات الإقليمية والدولية (الإتحاد الإفريقي – الأمم المتحدة – الجامعة العربية – ومنظمة التعاون الإسلامي) لإستضافة مفاوضات حل المشكلة السودانية في دارفور كما تم إعتماد الدوحة منبراً للتفاوض في خواتيم 2008م .

قامت قطر بزيارات ميدانية وأجرت مشاورات واسعة مع المجتمع المدني الدارفوري والنازحين واللاجئين بدولة تشاد وغيرهم من اصحاب المصلحة ، وطافت وفودها على ولايات دارفور وسعت لتقريب وجهات النظر بين الأطراف من خلال دعمها القوى لجهود الوسيط المشترك للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة السيد (جبريل باسولي) ، كما لتقت بقادة الحركات المسلحة بدولة تشاد ودول اخرى وعقدت لقاءات ومشاوارات مثمرة في العام 2008م.

إستضافت قطر أول جولة تفاوضية بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية والتي نتج عنها التوقيع على اتفاق حسن النوايا بين الطرفين 17فبراير 2009م بالدوحة – قطر ، وإستضافت قطر مجموعة خارطة الطريق والوساطة الأفريقية الأممية و المسهلين من بعض الدول في 2008م في إطار دعمها لتوحيد الحركات المسلحة بدارفور.وأيضا إستضافت المنتدى الأول والثاني للمجتمع المدني بدارفور بتاريخ نوفمبر 2009م ويوليو 2010م على التوالي .

99 تحت رعاية قطر وبحضور عدد من رؤوساء الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وقعت حكومة السودان وحركة التحري والعدالة على اول اتفاق إطاري وإتفاق وقف اطلاق النار بتاريخ 18 مارس 2010 م بالدوحة – قطر .

ولقد استضافت دولة قطر الاحزاب والقوى السياسية السودانية والمجتمع المدني الدارفوري والإدارات الأهلية والنازحين واللاجئين وممثلي المجالس التشريعيه بدارفور كما عقدت لقاءات مع اصحاب المصلحة الاخرين وبمشاركة كافة الاطياف السياسية من الحكومة والمعارضة ساهمت في تقريب وجهات النظر بين كافة الاطراف وكما استضافت المؤتمر الموسع لإصحاب المصلحة بدارفور بتاريخ 28-32 مايو 2011م و الذي مهد للتوقيع على وثيقة الدوحة للسلام بدارفور .

بموجب المادة (75) والفقرة (474) من وثيقة الدوحة للسلام بدارفور تم تفويض دولة قطر واليوناميد والاتحاد الافريقي بتسيير الحوار والتشاور الداخلي في دارفور ولقد تم تدشين اعمال الحوار والتشاور الداخلي في دارفور بتاريخ 25يناير2015م

الذي يسعى لترسيخ السلم وتعزيز بناء الثقة والتشجيع على تحقيق المصالحة والوحدة بين اهل دارفور والسودان بشكل عام عن طريق المشاورات الشعبية والحوار .

جهود دولة قطر في تحقيق السلام وإعادة الإعمار في دارفور"[1]" :

لعبت دولة قطر ومازالت نلعب دوراً هاماً وبارزاً في صناعة السلام والأمن والإستقرار في المحيط الإقليمي والدولي وذلك بالتعاون والتنسيق مع جهود حكومة السودان وأطراف النزاع بهدف تحقيق السلام في دارفور ومتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة عبر رئاستها للجنة الدولية للمتابعة ومبادرتها بمشروعات إعادة الإعمار والتنمية بدارفور.

تم تفويض دولة قطر من المنظمات الإقليمية والدولية لإستضافة مفاوضات حل المشكلة السودانية في دارفور وكما تم إعتماد الدوحة منبراً للتفاوض في خواتيم 2008م . ولقد قامت قطر بزيارات ميدانية وأجرت مشاورات واسعه مع المجتمع المدني الدارفوري والنازحين واللاجئين بدولة تشاد وغيرهم من اصحاب المصلحة وطافت وفودها على ولايات دارفور وسعت لتقريب وجهات النظر بين الأطراف من خلال دعمها القوى لجهود الوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وكما ألتقت بقادة الحركات المسلحة بدولة تشاد ودولة اخرى وعقدت لقاءات ومشاورات مثمرة في العام 2008م .

لقد إستضافت قطر اول جولة تفاوضية بين حكومة السودان وحركة العدل والمساوة السودانية ونتج عنها التوقيع على اتفاق حسن النوايا بين الطرفين في 17فبراير 2009م . وايضاً إستضافت مجموعة خارطة الطريق والوساطه الأفريقية الأممية والمسهلين من بعض الدول في 2008م في إطار دعمها لتوحيد الحركات المسلحة بدارفور. وشجعت اللجنة السداسية المكلفة بتحقيق الوحدة بين الحركات بوحدة مجموعتي (مجموعة خارطة الطريق – مجموعة ليبيا) والتي كللت جهودها بتكوين حركة التحرير والعدالة بتاريخ 23فبراير 2010م ؛ وذلك تزامناً مع توقيع الإتفاق الإطاري بين حكومة السودان وحركة العدل والمساوة . ولقد إستضافت المتدى الأول والثاني للمجتمع المدني بدارفور بتاريخ نوفمبر 2009م ويوليو 2010م

"1" جهود دولة قطر في تحقيق السلام وإعادة الإعمار في دارفور .

على التوالي . وأيضاً إستضافت الأحزاب والقوى السياسية السودانية والمجتمع المدني الدارفوري والإدارات الأهلية والنازحين واللاجئين وممثلي المجالس التشريعية بدارفور كما عقدت لقاءات مع اصحاب المصلحة الآخرين وبمشاركة كافة الأطياف السياسية من الحكومة والمعارضة ساهمت في تقريب وجهات النظر بين كافة الطراف ، كما إستضافت المؤتمر الموسع لإصحاب المصلحة بدارفور بتاريخ 28 – 31 مايو 2011م والذي مهد للتوقيع على وثيقة الدوحة للسلام بدارفور .

يرى الباحث إن إلتزام الأطراف الموقعه على تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور باعث عل الإطمئنان وقد يساهم في تحقيق الإنجازات في مجالات تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية .

يعتقد الباحث إن دولة قطر بذلت جهودا مشهودة من أجل الحفاظ على وحدة واستقرار السودان وتحقيق السلام في كل أراضيه، وذلك بحتضانها محادثات الدوحة لرأب الصدع بين أبناء إقليم دارفور، أحرص الدول على وحدة السودان وترابه. وجاء الدور القطري المتميز في تحقيق الوفاق والاتفاق بين ابناء البلد الواحد تعبيرا عن الرغبة القطرية الصادقة في إشاعة روح المصالحة والتسامح ونبذ الخلاف والانقسام حيث شكل الاتفاق الإطاري الذي وقعت عليه الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة كبرى فصائل دارفور في العاصمة التشادية اختراقا كبيرا باتجاه تحقيق السلام في اقليم دارفور، فكان اولى ثمار النجاح القطري وخطوة اولى من شأنها تعزيز الجهود القطرية الناجحة التي كانت تتحرك في كل الاتجاهات لدفع مسيرة السلام الذي ما كان ليتحقق لولا الرعاية الكريمة للقيادة القطرية لمفاوضات الدوحة. كما عكست الإشادات العربية والإقليمية والدولية بالجهود القطرية المبذولة من اجل توحيد الفصائل الدارفورية بشكل واضح مدى التقدير على المستويين الإقليمي والدولي للوساطة القطرية في ملف دارفور وأهميتها باتجاه رسم صورة الحلول المتكاملة للقضية، حيث ظلت الدوحة وفية لما تعهدت به منذ ان اتجهت لبذل وساطتها الحميدة بين الفرقاء السودانيين، في اطار رؤاها ومواقفها الدولية القائمة على مد يد العون لكل الاشقاء في سبيل حل أي أزمة تعوق مسيرة الاستقرار والتنمية

في المنطقة العربية. وبعد أن حظيت جهود الوساطة القطرية بدعم العالم بأسره نظرا للآمال العريضة التي تعلقها الأسرة الدولية عليها، باتت الدوحة تعني لجميع الأطراف بقضية دارفور أن الحل السلمي هو الخيار الاستراتيجي للجميع وهو الخيار الذي ينبع من إرادة سياسية جادة من مختلف الاطراف، مما يؤكد ان الدوحة اصبحت المنبر المناسب والأفضل لحل قضية دارفور كما كانت بالنسبة لقضايا أخرى شائكة وأكثر تعقيدا، حيث استطاعت العاصمة القطرية، بفضل إخلاصها ونظرتها الموضوعية والحيادية الايجابية ان تساعد مختلف الأطراف على التوصل الى ما يريده كل طرف من خلال التفاوض ولو كان الطريق طويلا والسير عليه بطيئا، للوصول بقضية دارفور إلى شاطئ الأمان برؤية مشتركة، وارادة صادقة، وبإيمان وعزيمة لا تتزعزع بان الوطن واحد والأمة واحدة .

وبنجاح قطر في إرساء السلام في دارفور أصبحت الدوحة عاصمة السلام في العالم مؤكدة بقوة وثقة وثبات وإصرار أهمية الدور العربي الأصيل بإيجاد الحلول للمشاكل والازمات العربية.. وهو ما سيكون مثالا يحتذى به في الامة العربية.

يعتقد الباحث أنه ينبغي أن تستمر هذه الجهود لضمان التنفيذ الكامل لهذه الوثيقة حتى بعد إنتهاء أمد السلطة الإقليمية لدارفور حتى يتسنى لشعب دارفور التمتع بفوائد السلام ولتشجيع الذين لم ينضموا بعد للإلحتاق بعملية السلام .

الفصـل الثانـي

إستدامــة الســلام

ويحتوي على :

- **المبحث الأول : مفهوم السلام**
- **المبحث الثاني : بناء السلام وعمليات السلام**
- **المبحث الثالث : مفهوم التنمية المستدامة**

المبحث الأول
مفهوم السلام

يعد السلام في مقدمة القيم الإنسانية الرفيعة ، وهناك العديد من الأقوال المتواترة في هذا الخصوص التي شاعت في أعمال الفلاسفة والباحثين والشعراء والدباء تمجد جميعها في السلام وتجعل منه قيمة أساسية ومحورية في الحياة .

"والسلام قيمة دينية نادت بها جميع الأديان السماوية ، فلا يوجد من بين الرسل من نادى بالصراع والعنف وتفكك المجتمع بل أجمعوا على ضرورة التحابب والتعايش السلمي وإشاعة روح المحبة والتكافل بين أفراد المجتمع الإنساني"[1] .

"أشار القرآن الكريم في كثير من آياته وأكد على ضرورة وجود السلام بين الناس ولكن السلام الحقيقي يحتاج إلى إرادة مؤمنة تضع السلام على أرض الواقع لهذا عبأ القران الكريم نفوس المؤمنين به بحب السلام والسعي من أجل تركيزة في حياتهم وحياة الناس عامة"[2] .

والسلام بمعناه السلمي : أمنية غالية ورغبة اكيدة يتمناها كل إنسان يعيش في هذه الحياة الدنيا ، لما في السلام من معاني الطمأنينة ، والراحة والحرية والمودة والمحبة بين الشعوب والإستقرار والتنمية وإذا وجد السلام إنتقلت الحروب والأحقاد والضغائن بين الناس .

" يعرف السلام لغة : يعني الخضوع والاستسلام والمذلة والتسليم بما يؤمر به الإنسان أو ينهى عنه. اما تعريف السلام من الناحية العسكرية والسياسية هو غياب الاضطرابات العنيفة، مثل الحروب لايعني وجود السلام بعدم وجود الصراع بين الناس مثل المناقشات والمباريات الرياضية والحملات الانتخابية.

عبر التاريخ كان يأمل الشعوب بوجود السلام فجاء الاسلام ودعا الى نبذ العنف والتطرف والاحتكام"[3]. الى القران الكريم قال تعالى :﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله﴾"[4]

السلامة أن يسلم الإنسان من العاهة والأذى فالله ﷻ هو السلام لسلامتة مما يلحق المخلوقين من العيب والنقص والفناء قال الله ﷻ :﴿والله يدعو إلى دار السلام ﴾"[5].

"1" سر الختم عبد الرحيم توتو – ورقة ثقافة السلام مدخل إستراتيجي للتنمية في دارفور – مجلة محاور العدد الثاني عشر والثالث عشر – يناير / مايو 2006م . جامعة أمدرمان الأهلية – مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ص 56.

"2" محمد أبو عاقلة الترابي – ثقافة السلام والحرب والحوار من منظور إسلامي دراسة تأصيلية – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ص17.

"3" "mawsoah.net/gae_portal/maogen.asp?main2&articleid=!%C7%E1%D3%E1%C7%E3!151695_"

"4" سورة الأنفال: الايه 61.

"5" سورة يونس : الايه 25.

"ومن معناه : المسالمة ، وهو المصالحة وتجنب الحرب""[1] .

وقيل السلام والسلامة البراءة وتسلم منه : تبرء ومنة قولة تعالى:﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ﴾"[2]. أي تسلماً وبراءة لاخير بيننا وبينكم ولا شر . ويقولون : سلام عليكم : فكأنه علامة المسالمة وأنه لا حرب هنالك ، وقيل قالوا سلاماً أي سداداً من القول وقصداً ، لا لغو فيه ومنه قولة عز وجل :﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾"[3] أي لا داء فيها ولايستطيع الشيطانن أن يصنع فيها شيئاً .

"وقد يجوز أن يكون (السلام) جمع سلامة والسلام ، التحية""[4] ؛ ومنه قولة :﴿دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام﴾"[5]والذي يهمنا من معنى السلام هو المسالمة من الحرب والعنف والصراع .

"وقد جرت عدة محاولات لتعريف السلام ولذلك قيل بأنه :

I. التعايش السلمي ، التناغم الصفح المصالحة ، التوسط ، العدل.
II. عدم إستخدام العنف لفض النزاع .
III. السلام ليسس فقط حالة إنعدام النزاع المسلح بل هو مجموعه من العلاقات الديناميكية التي تحقق التعايش السلمي والتعاون بين الناس عن طريق إحترام مجموعة القيم الإنسانية من عدل ومساواة وإحترام حقوق الإنسان وكرامتة والتحرر من كل مايقيد حرية الإنسان الفطرية""[6] .

ومن التعريفات التي وردت عن المفردة سلام "ما جاء في و سلم من الآفة بالكسر سلامة وسلمه الله تعالى فيها تسليماً مسلمة إليه تسليماً فتسلمة أعطيته فتناوله والتسليم الرضا والحرب والعمل على زرع التحمل والإيمان في عقول الرجال والنساء""[7] .

والسلام كذلك في أبسط تعريفاته هو : غياب الخلاف _العنف _ الحرب . هذه نظرة شائعة في العديد من الكتابات والتي لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة ؛ وإمتدت في التاريخ الإنساني المسيحي ويتبنى دعاة الإسلام هذا التعريف لمفهوم السلام . ويرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب ووجود الحرب لا يعني وجود السلام .

"1" "انظر مقاييس اللغة ، لابن فارس مادة (س ل م)90/31.
"2" سورة الفرقان : الايه 63.
"3" سورة القدر: الايه 5.
"4" لسان العرب : لابن منظور ، مادة(س ل م)12 و289.
"5" سورة يونس : الايه 21.

"6" سر الختم عبد الرحيم توتو – ثقافة السلام مدخل إستراتيجي للتنمية في دارفور – مصدر سابق ص 56.

"7" حاج أبا آدم الحاج – دراسة بعنوان نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلمي ورتق النسيج الإجتماعي – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ماله علاقة بالعنف مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية (أي تلك التي تشب بين مناطق جغرافية في مواجهة مناطق أخرى داخل إقليم الدولة ذاته) .

وعادة ماتعود اسباب النزاعات المناطقية إلى إعتبارات إقتصادية مثل الصراع على الثروات الطبيعية كما هو الأمر في العديد من بلدان إفريقيا أو سياسية مثل إحتكار مناطق جغرافية معينة للسلطة السياسية

مثلما هو النزاع الجاري حاليا في دارفور ، أو عرقية مثل النزاعات بين الأعراق المختلفة التي تقطن مناطق جغرافية في مواجهة بعضها بعضاً كما كان الحال حتى وقت قريب في الصراع بين شمال وجنوب السودان . والسلام هو الإتفاق والإنسجام والهدوء . "ووفق هذا التعريف فإن السلام _عكس التعريف السابق _ لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله ، ولكنه يعني صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجه إلى التوصل إلى إتفاق الرغبة في تحقيق الإنسجام في العلاقات بين البشر سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة ؛ هكذا السلام إذن هو حالة إيجابية في ذاتها الإستقرار والهدوء مثلاً أكثر من كونة غياباً لحاله سلبية مرفوضة العنف الحرب القتل مثلاً ؛ يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم السلام : هناك سلام بين الدول ، وهنالك سلام بين جماعات بشرية ، وهناك سلام في داخل الأسرة وهناك سلام بين المرء وذاته""[1] .

وهنالك عدة جهود بذلت لصنع السلام عبر التاريخ وهي :

1. العالم الإغريقي والروماني القديم :

جهود صنع السلام في العالم الإغريقي كان من مجموعة من المناطق المستقلة التي أطلق عليها الدول المدن التي كانت تشكل الحروب فيما بينها لكنهم حاولوا من الحد من الحروب من خلال تشكيل تنظيم الذي أطلق عليه إسم العصبة الأمفكتونية الذي كان يحظر على الأعضاء المنتمين إلى التنظيم من يدمر عضواً آخر في التنظيم أو أن يقطع إمداداتة من المياة .

"1" www. Maatpeace . org / node/300

الإمبراطورية الرومانية عملت على حفظ السلام بالفترة التي سميت بإسم السلام الروماني وإمتد هذا السلام من 72ق – 180 ق.م ومن خلال هذه الفترة توسع نطاق الإمبراطورية الرومانية الذي وصل إلى أنحاء كبيرة من أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

فترة العصور الوسطى الأروبية :

نشأ العرف الكنائسي الذي عرف بإسم سلام الله عندما نشأت الحروب في أوربا عند ضعف الإمبراطورية الرومانية عندها أصبحت الكنيسة هي القوة التي تدعم السلام كانت أيام القتال في المنازعات يقصتر على أيام معينة في الأسبوع .

ووجد حكم كنائسي آخر بإسم سلام الله الذي حرم القتال في الكنائس والأضرحة لكن الكنيسة سمحت بالحروب التي تعزز موقعها في المنطقة .

2. الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر:

"ظهر في أوائل القرن السابع عشر الميلادي المشروع الكبير لتحقيق السلام في أوربا الذين يدعون إلى السلام الدائم من خلال مجموعة من المقترحات مثل الفرنسي ماكسيمليان دي بيثون ، الهولندي دوق سلي . في. أ.

إقترح هوجو جروتيو سالهولندي في كتابة قانون الحرب والسلام عام 1625م مجموعة من قواعد السلوك الدولي ومن خلال مقترحات وأفكار جروتيوس نشأ عليها القانون الدولي"[1] .

3. الفترة الأخيرة والقرن العشرين :

"تحول الأفراد من ما كانوا يدركونة كوسائل تقليدية معادية للحرب ووجهوا أنشطتهم نحو ابتكار مؤسسات موجهة سياسياً وشرعياً لتحقيق عالم مستقر .

أ. دعموا تنظيم القانون الدولي من خلال المؤتمرات وبشكل خاص المؤتمرات المعتمدة على مبادئ الصراع الفضاء الخارجي والمحيطات .

ب. أنشأوا مؤسسات لتطبيق القانون في شكل المحكمة الدائمة للعدل الدولي (1921م–1946م) ومحكمة العدل الدولية التي أسست عام 1946م"[2] .

ج. "عملوا على تطوير وتوسيع مبدأ الحل السلمي للنزاعات من خلال عمليات مصاغة بشكل واضح للوساطة ، التسوية المصالح والتحكيم .

"1" العربية العالمية – النسخة الإعلامية السلام 2009م .

"2" مفهوم السلام وتصنيفاته وأنماط دعمة ومعوقاته 2007م .

د. وأخيراً أنشأوا مؤسسات سياسية في شكل عصبة الأمم (1919م – 1946م) والأمم المتحدة التي تناقش فيها الأزمات من خلال إجتماع مفتوح والإهتمامات الدولية توجه من خلال مجموعة وكالات ، مفوضيات ولجان ، وأكثر المنظمات المعروفة دولياً هي منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذسة (الفاو)"[1]" .

من الأهمية بمكان أن نؤكد أن صياغة مفهوم واضح للسلام لا تتناقض بالضرورة مع الرؤى والنماذج السائدة في الفكر العالمي حول السلام .

"ولهذا نتبين فيما يتعلق بالمراحل المختلفة التي مرت بها عملية صياغة مفهوم السلام يرى الباحيثن أنها تنقسم إلى ست مراحل وهي"[2]" :

المرحلة الأولى:–

السلام بإعتبارة غياباً للحرب كممارسة وسلوك ، وهو يطبق على الصراع الضيق سواء بين الدول أو داخل الدول ذاتها في صورة الحروب الأهلية وهذه الفكرة عن السلام ذائعة لدى الجماهير العادية ولدى السياسيين والعسكريين في نفس الوقت .

المرحلة الثانية :–

ركزت على السلام بإعتباره توازناً للقوى في إطار النظام الدولى أو ما يعرف بالتعايش السلمي .

المرحلة الثالثة :–

هي التأكيد على السلام السلبي " أي منع نشوب الحرب " ويعرف بأنه غياب للعنف في التجمعات افنسانية الرئيسية كالأمم "الدول" وأيضاً بين التجمعات العرقية والعنصرية . والسلام الإيجابي " منع العنف البنيوي في المجتع" .

المرحلة الرابعة :–

هي تلك التي ساد فيها مفهوم نسوي للسلام حاول أن يربط بين المستوى الكلي للسلام والمستوى الجزئي ولذللك فهو لا يفرق بين الحرب والعدوان على الأفراد مثل ممارسة العنف غير المنظم على النساء في الحروب كالإغتصاب وكل صور العف ضد الأشخاص .

"1" مفهوم السلام وتصنيفاتة وأنماط دعمة ومعووقاته 2007م .

"2" سهير زين منصور : ورقة عمل حول واقع المرأة العربية في عملية نشر ثقافة السلام والحلول المقدمة في الملتقى الدولي حول دور المرأة في نشر ثقافة السلام 2005م – الجمهورية العربية التونسية وزارة التربية والتعليم 2005م – ص3

المرحلة الخامسة : –

لوجدنا تركيزاً على فكرة السلام مع البيئة بإعتبار أن الممارسات الرأسمالية قد أعتدت بوحشية على البيئة الإنسانية .

المرحلة السادسة :–

التركيز على السلام الداخلي للإنسان بإعتبارة يرتبط بالضرورة بالسلام على المستوى الكلى . السلام التام الذي هو غياب للعنف متضافراً مع نمط للتعاون والسلام .

لقد أشتملت مبادئ اليونسكو المتعلقة بالسلام على نقاط هامة لتمكين البشرية من تطبيق السلام وممارستة والإحساس به والإستمتاع به حيث أن السلام يبدأ في عقول البشر أي أنه يجب أن يكون تفكيراً سليماً ، كما أن الجهل بالآخر ومناهج حياته وثقافتة – يعتبر عبر التاريخ سبباً عاماً لخلق حالة الشك وعدم الثقة بين الناس مما يؤدي إلى تطوير الفوارق وتحولها إلى الحرب ومن أبرز ما جاء في مبادئ اليونسكو مايمكن تلخيصة في أن السلام المبني على الترتيبات السياسية والإقتصادية للحكومة لن يكون سلاً قادراً على الدعم والمساندة الدائمة لشعوب العالم ولذا يجب أن يؤسس السلام على الروابط الإجتماعية التي تحقق التعايش السلمي بين الناس . ونشير إلى أن المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تهدف إلى وضع الأسس وتحديد العوامل التي ستؤدي إلى تحقيق السلم على المستوى القومي والإقليمي والدولي .

"إن تحقيق السلام يتطلب بذل الجهود الكبيرة للقضاء على مهددات السلام وأن تعمل وسائل الإعلام بكفاءة ووعي من أجل بناء وتحقيق السلام . هذا بالإضافه إلى ضرورة تحمل الدولة لمسئوليتها كاملة وتحمل المجتمع من خلال شرائحة المختلفة لدورة ومسئولياتة بوعي وإدراك (الحوار المجتمعي الذي انتظم في أرجاء البلاد) .

ومن أبرز متطلبات بناء السلام إرساء قواعد ثقافة السلام في المجتمع"[1] .

مفهوم ثقافة السلام :

من الأهمية أن نحدد مفهوم الثقافة كعامة ثم نحدد مفهوم ثقافة السلام .

"1" سر الختم عبدالرحيم توتو – ثقافة السلام – مرجع سابق –ص 56-57 .

مفهوم الثقافة والثقافة لغة هي "تثقيف الرجل من باب ضرب لغة فيه فهو ثقف وثقف كعضد والثقاف ما تسوى به الرماح وتثقيفها تسويتها وثقة من باب فهم "[1] .

"وتعرف الثقافة بأنها عبارة عن مجموع الطرق التقليدية المتبعة في حل المشكلات أو هي الحلول المتعلمة والموجودة بطريقة مسبقة"[2] .

ويحدد مفهوم الثقافة " أنها ذلك الكل الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات والتقاليد التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع"[3] . وبذلك يتبين أن الثقافة هي وسيلة وقائية أو هي غطاء متوارث يتقى به الإنسان غوائل البيئة وقسوة الظروف .

لكن ربما كان الوقف والإكتفاء بالمعني اللغوي للمفردة (ثقافة) لا يوفر المعنى التام لهذه المفردة في إطار التعبير "ثقافة السلام" كذلك يمكننا البحث عن معنى مفردة السلام وهي الأخرى في اللغة لعل ذلك يساعد في التوصل إلى المعنى المطلوب.

فمن التعريفات التي وردت عن المفردة "سلام" ماجاء في القاموس المحيط قولة "والسلام من أسماء الله تعالى مسلمة إليه تسليماً فتسلمة أعطيتة فتناوله . والتسليم الرضا والسلام وأسلم إنقاد وصار مسلماً كتسليم العدو وخزية . وأمرة إلى الله سلمه وتسالماً تصالحاً"[4]وهنا يتضح المعنى اللغوي العميق لمفردة (سلام) في اللغة العربية ، فأول هذه المعناني أنها أحد أسماء الله سبحانه وتعالى {هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمين العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشكرون}[5] "وهذا الربط فيه دلالة عميقة فالإنسان مدعو للإتصاف بهذه الصفة قدر الوسع والطاقة"[6] لكن بقدر إفادتنا من هذا الشرح في فهم مفردة سلام لكن لا زال الغموض يكتنف التعبير سلام في إطار المنظومة والسياق (ثقافة السلام) . فمن الواضح في إطار المصطلح وتفتيته على صخرة دلالته لكن ذلك قبل ذلك سأورد هنا ما تم التوصل إليه لمفهوم ثقافة السلام وهي رؤية تحتاج من المصادر المختلفة لكنها تأخذ بعداً فلسفياً وإجتماعياً . إن مفهوم الثقافة هنا يرتكز على أصول فلسفية وإجتماعية يسعى إلى فتح فضاء التعبير ثقافة السلام نحو الإجتماعية .

"1" الفيروزبادي –محي الدين محمد يعقوب – القاموس المحيط – الجزء الرابع – دار الجيل بيروت 1952م ص 132.

"2" قباري محمد إسماعيل – علم الإنسان – منشأة المعارف ، الإسكندرية ص 61.

"3" أحمد مجدي حجازي – أزمة علم الإجتماع – دار النهضة العربية – القاهرة 2007م ص93.

"4" الفيروزبادي –محي الدين محمد يعقوب – القاموس المحيط – مرجع سابق - ص 132.

"5" سورة الحشر الآية 23 .

"6" خليل صبري : منهج المعرفة الإسلامي – دراسة في منهج الإستخلاف الإسلامي (بحث غير منشور) شعبة الفلسفة كلية الآداب جامعة الخرطوم.

من المعروف أنه قد أكتنفت العديد من العتريفات بالحالة الصورية والسياقات التجريدية للثقافة ، ولم تسعى إلى توفير تعريف ديناميكي للثقافة . ولما كان البحث عن معنى ثقافة ليس بحثاً شكلياً أو تجريدي بل هو بحث في سياق الواقع فمن الضروري بمكان أن لا يكتفي الباحث في الأمور الحساسه والمؤثرة على السياقات والأبعاد الأبستمولوجيه (المعرفة) دون التفكير في الأشكال الأنطلوجية "المادية المحسوسة" لتلك الأفكار الفاعلة ، لأن تخيل الأشكال العملية والمؤثرة في حياة الناس ، وليس بوصفها مفهوم ينتهي عند حدود السياق أو التصور والتخيل .

ومن المعروف هناك إتجاهين من التعريفات للثقافة أحدهما ينظر للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والأيدلوجيات ، وما شكلها من المنتجات العقلية ، أما الإتجاه الآخر فيرى الثقافة على أنها تشير إلى النمط الكلي لحياة شعب ما ، والعلاقات الشخصية بين أفرادة .

ومن الملاحظ في التعريف الأول عبارة عن وصف تصوري للثقافة مثل القول (تتكون من القيم و"المعتقدات" و"المعايير" والتفسيرات العقلية والرموز والأيديولوجيات" وهلمجرافهو تفسير مجرد لا يذهب إلى البحث في ماهية أو كيف تتم تلك القيم؟ أو المعتقدات؟ فهو تفسير تصوري للثقافة أما التعريف الثاني فهو تعريف ديناميكي "فاعل ومتحرك" للمصلح ثقافة مثل القول "العلاقات" و"النمط الكلي". وإلى هذا التعريف الأخير ينتمي التعبير "ثقافة سلام" الذي يأخذ معنى أعمق من الناحية السيسيولوجيه و الأنثربولوجيه . لأن البحث في العلاقات بين الناس مسألة واقعية وهو تعريف يبحث في معرفتنا للعلاقات أو المفاهيم والمعتقدات لهؤلاء الناس من وجهة نظر معرفية وثقافية متداخلة . إذا فالمفردة "ثقافة" التى وردت في السياق "ثقافة سلام" يمكن تفسيرها في إطارها الحركي والإجتماعي مما يدل على أنها مصطلح فالتعبير "ثقافة السلام" هو مصطلح يمكن توفره بتوفر عناصره وشروطه الديناميكية . وهو أيضاً سياق لفظي وفلسفي في إطار مشروع التنمية البشرية Human Growth يمكن أن يراوح محلة وتثرية المجادلة والمنافحة ثم يندثر بمرور السلام مثل غيره من المصطلحات)"[1] .

"1" أبو القاسم قور : ثقافة السلام – نموذج تدريس السلام المسرح التنموي من أجل ثقافة السلام ص 4.

المبحث الثانـي
بناء السلام وعمليات السلام

يُعتبر السلام مطلباً وغايةً ملحّة، تطمح لبلوغها كلّ المجتمعات البشريّة بكل تكويناتها، وهو قضيّة تحظى باهتمام كل الدول. فهو الركيزة الأساسيّة في نموّها وتطورها، وتحقيقه بات الشغل الشاغل للعديد من القيادات، والمنظّمات، والتحالفات الدوليّة في مختلف أنحاء العالم، بهدف عدم الرجوع إلى النزاعات والصراعات.

والسلام قيمة دينية نادت بها جميع الديان السماوية فلا يوجد من بين الرسل من نادي بالصراع والعنف وتفكك المجتمع بل أجمعوا على ضرورة التحابب والتعايش السلمي وإشاعة روح المحبة والتكافل بين أفراد المجتمع الإنسان"[1] .

لقد ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، أشكال جديدة من النزاعات ساهمت في تطوير حقل حل النزاعات الدولية الذي يعنى بدراسة أسباب الحرب و النزاع و العمل على حلها، وهذا التطور في حقل النزاعات عرف نقاشات فكرية ونظرية من طرف المحللين ، السياسيين والأكاديميين الذين أبدو اهتمام بالغ ، ومحاولة لتوضيح الغموض المفاهيمي وتدارك بعض العجز في إيجاد نظرية تلم بكل جوانب وحيثيات مفهوم "بناء السلام"، وهذا راجع إلى التشابك و التداخل في المفاهيم والرؤى حول هذا الموضوع .

إن مفهوم بناء السلام الذي ارتبط بمرحلة الحرب الباردة يعتبر من المواضيع المهمة والمثيرة للنقاش، لأنه يعبر عن اهتمام الدول والأفراد على حد سواء في توفير السلم والاستقرار. كبديل للحروب ولإصلاح فترة ما بعد النزاعات، الشيء الذي أدى إلى تكثيف الجهود وتنسيقها من أجل إنجاح هذه العملية وتحقيق غاياتها المنشودة التي من شأنها مساعدة الإنسانية وإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين.

إن فهم أسباب النزاع والعوامل التي تؤدي إلى تصاعده تتطلب تحديث طرق لحل هذا النزاع، لإيجاد بديل لتجنب الوقوع فيه مجددا. وقد تتخذ برامج خاصة لتنفيذ هذه الطرق من خلال إتباع خطوات طويلة الأجل بغرض إصلاح النزاع، وتتطلب هذه العملية تدخل طرف ثالث لتسويته عبر أساليب مختلفة مثل حفظ السلام، صنع السلام، بناء السلام .

"1" سر الختم عبد الرحيم توتو – ورقة ثقافة السلام مدخل إستراتيجي للتنمية في دارفور ، مجلة محاور العدد الثاني عشر والثالث عشر ، يناير / مايو 2006م – جامعة أمدرمان الأهلية – مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ص 56 .

ولكن توطيد السلام الدائم. يتطلب تشييد البنية الأساسية الهيكلية وتوفير الأمن الإنساني، وحماية حقوق الإنسان والدفع بعجلة التنمية ومعالجة الاقتصاد المنهار نتيجة الحروب ، كذلك لإزالة الأسباب العميقة للنزاع بحيث يتمكن الأطراف من إصلاح علاقتهم مع بعضهم البعض وإصلاح الادراكات الخاطئة تجاه الأخر عبر إعادة بناء الثقة، فعملية بناء السلام تتضمن مثل هذه الأنشطة، فلقد أصبح هذا المفهوم الجديد محط اهتمام كل الدول إذ أنه يعبر عن أولوياتهم وخططهم لتحقيق الديمقراطية والمصالحة. فبناء السلام جاء ليكمل عمليات حفظ السلام وصنع السلام وهذا لتأسيس السلام الدائم والحفاظ على النظام الدولي.

دخل مفهوم بناء السلام الجديد نسبيا في فترة التسعينيات حيث نشأ كنتيجة لانتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، و هو عبارة عن مفهوم يحدد البنى و يدعمها، و هي بنى من شأنها تمتين السلام و ترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع. يعرف بناء السلام على أنه "تشييد البنية الأساسية و الهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي .

"يمكن القول أن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربع عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى ، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة""[1]

" دولية راعية له وهي عصبة الأمم ، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992 المعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شاملٍ متكاملٍ لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداولٌ في أدبيات السلم والأمن الدوليين""[2] .

وفي تقريره المقدم عام 1998 عن" أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم.

"1" رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية : مفاوضات السلام، دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998، ص39؛
"2" رياض الداودي، مرجع سابق الذكرص39؛

والتنمية المستدامة في أفريقية "ذهب إلى القول: " ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة""[1]وكان تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر عام2004 ، بأن بناء السلام يحقق انسجام عمل الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة التي أضحى الأمن الدولي عرضةً له وفي هذا التقرير انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة في منظومة الأمم المتحدة يوكل إليه مهمة بناء السلام، ولعل أبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه لبناء السلام في حين أنه ثمة اختلافا على الصعيد الدولي في أسس وطبيعة عملية بناء السلام وفقاً للجهة التي تتناول هذا الموضوع ، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلام عملية سياسية –اقتصادية وفقاً لمفاهيمها المتعلقة بكل جانب من هذه الجوانب ،" في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية ، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تُتيح مشاركة المجتمع المدني ،UNDP للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات""[2]

حفظ السلام Peace–keeping عبارة عن العمليات التي تقوم بها المنظمات الدولية للفصل في النزاعات، هذه المنظمات تعمل على حفظ السلام الذي يحاول تكريسه أكثر بعد أن يتم تحقيق الاتفاقيات . وفي العادة تكون المنظمات الدولية هي الفاعل في حفظ السلام.
حفظ السلام هو واحد من طائفة من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين في أنحاء العالم.
وتتمثل الأنشطة الأخرى فيما يلي"[3]:

- منع نشوب النزاع والوساطة : وينطوي منع نشوب النزاع على اتخاذ تدابير دبلوماسية لمنع تطور التوترات والمنازعات داخل الدول أو بين الدول إلى نزاع عنيف. ويشمل منع نشوب النزاع الإنذار المبكر وجمع المعلومات والتحليل الدقيق للعوامل المفضية إلى النزاع. وقد تشمل أنشطة منع نشوب النزاع استخدام "المساعي الحميدة" من جانب الأمين العام، أو النشر الوقائي لبعثات تابعة للأمم المتحدة، أو القيام بالوساطة في النزاع بقيادة إدارة الشؤون السياسية.

"1" خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 27 العدد الثالث (2011).ص491.
"2" رياض الداودي، مرجع سابق الذكر ص29.
"3"www.un.org/ar/peacekeeping/oprations"

- صنع السلام : ويشمل صنع السلام عموما اتخاذ تدابير لمعالجة النزاعات الجارية، وينطوي عادةً على عمل دبلوماسي من أجل الوصول بالأطراف المتعادية إلى اتفاق عن طريق المفاوضات. وقد يباشر الأمين العام للأمم المتحدة "مساعيه الحميدة" لتسهيل حل النزاع. ويمكن أن يكون صنّاع السلام أيضا مبعوثين، أو حكومات، أو مجموعات من الدول، أو منظمات إقليمية أو الأمم المتحدة. ويمكن أن يضطلع بجهود صنع السلام أيضاً مجموعات غير رسمية و غير حكومية، أو شخصية بارزة تعمل على نحو مستقل.
- تعزيز(إنفاذ) السلام : وينطوي تعزيز (إنفاذ) السلام على تطبيق طائفة من التدابير القسرية، بما في ذلك استعمال القوة العسكرية. وهو يتطلب الإذن الصريح من مجلس الأمن. ويُستخدم من أجل استعادة السلام والأمن الدوليين في الحالات التي يقرر فيها مجلس الأمن اتخاذ إجراء في مواجهة

تهديد للسلام أو خرق للسلام أو عمل عدواني. ويجوز للمجلس أن يستعين، حسب الاقتضاء، بمنظمات ووكالات إقليمية لإنفاذ ما يتخذه من إجراء تحت سلطته ووفقا لميثاق الأمم المتحدة.

- بناء السلام : يهدف بناء السلام إلى الحد من خطر الانزلاق إلى نزاع أو العودة إلى النزاع، وذلك عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وإرساء الأساس لسلام وتنمية مستدامين. وهي عملية معقدة وطويلة الأجل لتهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام مستدام. وتتناول تدابير بناء السلام القضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة، وتسعى إلى تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بمهامها الأساسية بصورة فعالة وشرعية.

ويتضح لنا أن عمليات منع نشوب النزاع وصنع السلام وحفظ السلام وتعزيز السلام نادراً ما تحدث على نسق خطي أو بصورة متعاقبة. وقد أثبتت التجربة أنه ينبغي النظر إليها باعتبارها عمليات تعزز إحداها الأخرى. إذ أنها أذا استُخدمت متجزئة أو منفصلة تفشل في توفير النهج الشامل اللازم لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبالتالي الحد من خطر تكرر نشوب النزاع.

أصبحت الحدود بين منع نشوب النزاع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام مطموسة بشكل متزايد. ونادرا ما تقتصر عمليات السلام على نوع واحد من النشاط . "ففي حين

تُنشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من حيث المبدأ لدعم تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار أو اتفاق سلام، فهي غالبا ما يطلب منها أن تقوم بدور نشط في جهود صنع السلام، وقد تنخرط أيضا في جهود مبكرة لبناء السلام""[1]".وتيسّر عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد اليوم العملية السياسية، وتحمي المدنيين، وتساعد في عمليات نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم؛ وتدعم تنظيم الانتخابات، وتحمي حقوق الإنسان وتعززها، وتساعد في استعادة سيادة القانون .وقد تستخدم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام القوة دفاعاً عن نفسها وعن ولايتها وعن المدنيين، ولا سيما في الحالات التي تعجز فيها الدولة عن توفير الأمن وصون النظام العام .وأثبتت عمليات حفظ السلام أنها أكفأ الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لمساعدة البلدان المضيفة على شق الطريق الصعب من الصراع إلى السلام.

وتنفرد عمليات حفظ السلام بتمتعها بنواحي قوة، بما في ذلك الشرعية، وتقاسم الأعباء، وبقدرة على نشر القوات وأفراد الشرطة من جميع أنحاء المعمورة، والاحتفاظ بهم، ودمجهم في حفظة السلام المدنيين من أجل النهوض بولايات متعددة الأبعاد .ويوفر حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة الأمن، ويقدمون الدعم السياسي، والدعم اللازم لبناء السلام، لمساعدة البلدان على التحول المبكر الشاق من الصراع إلى السلام.

"بدأت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام 1948 عندما أذن مجلس الأمن بنشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط""[1] . وكان حفظ السلام يقتصر بالدرجة الأولى على صون حالات وقف إطلاق النار وتحقيق الاستقرار في الأوضاع على الأرض، مع تقديم دعم حاسم للجهود السياسية الرامية إلى حل النزاع بالوسائل السلمية . وكانت تلك البعثات تتألف من مراقبين عسكريين غير مسلحين وقوات مسلحة تسليحا خفيفا تضطلع بالدرجة الأولى بأدوار الرصد والإبلاغ وبناء الثقة.

"وأول عمليتين من عمليات حفظ السلام تنشرهما الأمم المتحدة كانتا هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان""[2]. وكلتا البعثتين ما زالت تعمل حتى اليوم، وهي مثال على نوع عمليات المراقبة والرصد، ويبلغ قوامها المأذون به مئات قليلة. وكان مراقبو الأمم المتحدة العسكريون غير مسلحين.

"1"www.un.org/ar/peacekeeping/oprations/peacekeeping.shtml
"1"www.un.org/ar/peacekeeping/oprations/rolesc.shtml.
"2"www.un.org/ar/peacekeeping/oprations/peacekeeping.shtml

وكانت أول عملية حفظ سلام مسلحة هي" قوة الطوارئ الأولى التابعة للأمم المتحدة، ونشرت بنجاح في عام 1956 لمعالجة أزمة السويس""[1].

"وأطلقت عملية الأمم المتحدة في الكونغو في عام 1960، وكانت أول بعثة واسعة النطاق إذ بلغ عدد أفرادها العسكريين حوالي 000 20 في وقت ذروتها. وأظهرت هذه العملية المخاطر التي تنطوي عليها محاولة تحقيق الاستقرار في مناطق مزقتها الحرب – إذ قضى 250 من الأفراد التابعين للأمم المتحدة نحبهم وهم يخدمون في تلك البعثة، بمن فيهم الأمين العام داغ همرشولد""[2].

وفي الستينات والسبعينات، أنشأت الأمم المتحدة "بعثات قصيرة الأجل في الجمهورية الدومينيكية – بعثة ممثل الأمين العام في الجمهورية الدومينيكية، وفي غينيا الجديدة الغربية (إيريان الغربية) –قوة الأمم المتحدة للأمن في غينيا الجديدة الغربية، واليمن– بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في اليمن، وبدأت نشر عمليات أطول أجلا في قبرص– قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وفي الشرق الأوسط – قوة الطوارئ الثانية التابعة للأمم المتحدة، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان""[3].

"وفي عام 1988، مُنح حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام""[4]. وفي ذلك الوقت، ذكرت لجنة نوبل "إن قوات حفظ السلام قدمت بجهودها إسهامات هامة نحو تحقيق واحد من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة".

بانتهاء الحرب الباردة، تغير السياق الاستراتيجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تغيرا هائلا. وحولت الأمم المتحدة عملياتها الميدانية من بعثات "تقليدية" تنطوي بصفة عامة على مهام مراقبة يؤديها أفراد عسكريون إلى مشاريع "متعددة الأبعاد"، ووسعت نطاقها. وكان الغرض من هذه البعثات المتعددة الأبعاد كفالة تنفيذ اتفاقات السلام الشاملة والمساعدة في إرساء الأسس لسلام مستدام. وكذلك تغيرت طبيعة النزاعات على مر السنين. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي أنشئت في الأصل كوسيلة للتعامل مع نزاع بين الدول، أصبحت، بشكل متزايد، تطبق على النزاعات داخل الدول، وعلى الحروب الأهلية.

"1"www.un.org/ar/peacekeeping/oprations/peacekeeping.shtml
"2"www.un.org/ar/peacekeeping/oprations/peacekeeping.shtml
"3"www.un.org/ar/peacekeeping/oprations/peacekeeping.shtml
"4"www.un.org/ar/peacekeeping/oprations/noblprize/1988.

ويُطلب الآن، بشكل متزايد، من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الاضطلاع بمجموعة متنوعة واسعة النطاق من المهام المعقدة، بدءا من المساعدة في بناء مؤسسات حكم مستدامة، ومرورا برصد حقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني، وانتهاء بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم .

"وعلى الرغم من أن العسكريين لا يزالون هم عماد معظم عمليات حفظ السلام""[1]"، تضم الآن عمليات حفظ السلام وجوها كثيرة، منها:

- المديريون
- الاقتصاديون
- ضباط الشرطة
- الخبراء القانونيون
- خبراء إزالة الألغام
- مراقبو الانتخابات و مراقبو حقوق الإنسان
- أخصائيو الشؤون المدنية والحكم
- خبراء الاتصالات والإعلام

بعد انتهاء الحرب الباردة، حدثت زيادة سريعة في عدد عمليات حفظ السلام. فقد أذن مجلس الأمن، استنادا إلى توافق جديد في الآراء وإحساس بالغرض، "بعمليات جديدة بلغ مجموعها 20 عملي في ما بين عامي 1989 و 1994، فزاد بذلك عدد حفظة السلام من 11 000 إلى 75 000 فرد. ونُشرت عمليات حفظ السلام التي أنشئت في بلدان مثل أنغولا –بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا""[2]"، وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وكمبوديا– سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، والسلفادور – بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وموزامبيق – عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وناميبيا– فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، من أجل الاضطلاع بالمهام التالية:

- المساعدة في تنفيذ اتفاقات سلام معقدة؛
- تحقيق الاستقرار في الوضع الأمني؛
- إعادة تنظيم الجيش والشرطة؛
- انتخاب حكومات جديدة وبناء مؤسسات ديمقراطية.

"1"www.un.org/ar/peacekeeping/issues/military.shtml.
"2"www.un.org/ar/peacekeeping/missions/past/unavemi.htm.

"فترة إعادة تقييم عمليات الامم المتحدة""[1]" :

رفع النجاح العام الذي حققته البعثات الأولى من التوقعات من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى مستوى يفوق قدرتها على الوفاء. وكان ذلك يصدق بوجه خاص على أواسط التسعينات في حالات تعذر فيها على مجلس الأمن أن يأذن بولايات قوية بالقدر الكافي أو بتوفير موارد كافية.. وأنشئت بعثات في حالات لم تكن فيها المدافع قد سكتت بعد، في مناطق مثل يوغوسلافيا السابقة – قوة الأمم المتحدة للحماية، ورواندا – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، والصومال – عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.حيث لم يكن هناك سلام يحتاج إلى حماية. وقد تعرضت عمليات حفظ السلام الثلاث الكبرى هذه للنقد، إذ كان حفظة السلام يواجهون مواقف فشلت فيها الأطراف المتحاربة على الالتزام باتفاقات السلام، أو حيث لم يكن حفظة السلام أنفسهم مزودين بموارد كافية أو بدعم سياسي. وبارتفاع خسائر المدنيين واستمرار الأعمال العدائية، تضررت سمعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأدت النكسات التي وقعت في أوائل وأواسط التسعينات إلى أن يحد مجلس الأمن من عدد بعثات حفظ السلام الجديدة، وأن يبدأ عملية تقييم للذات لمنع تكرار هذه الإخفاقات.

ومع استمرار الأزمات في عدد من البلدان والمناطق، سرعان ما جرى التأكيد من جديد بشكل جازم على الدور الأساسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي النصف الثاني من التسعينات، أذن المجلس بإنشاء عمليات جديدة للأمم المتحدة في المناطق التالية:

- أنغولا – بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا و بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا؛
- البوسنة والهرسك – بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك؛
- كرواتيا – عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا و وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية و فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة المدنية؛
- جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة – قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي؛
- غواتيمالا – بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا؛
- هايتي – بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي و بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي و بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي.

"1"www.un.org/ar/peacekeeping/missions/past/unprofor.htm.

تحديات جديدة وعمليات جديدة:

في منعطف القرن، اضطلعت الأمم المتحدة بعملية رئيسية للنظر في التحديات التي تواجه حفظ السلام في التسعينات وإدخال الإصلاح. وكان الهدف تعزيز قدرتنا على إدارة العمليات الميدانية والاحتفاظ بها بفعالية. ومع توافر فهم أكبر لحدود – وإمكانات – عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أصبح يُطلب من الأمم المتحدة أن تؤدي مهام أكثر تعقداً. "وبدأ ذلك في عام 1999 عندما قامت الأمم المتحدة بدور المدير في كل من كوسوفو في يوغوسلافيا السابقة – بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفي تيمور الشرقية (تيمور – ليشتي الآن) – إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي كانت في سبيلها إلى نيل الاستقلال من إندونيسيا .

وخلال العقد التالي، أنشأ مجلس الأمن أيضاً عمليات كبيرة ومركبة لحفظ السلام في عدد من البلدان الأفريقية، وذلك كما يلي:

- بوروندي – عملية الأمم المتحدة في بوروندي؛
- تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى – بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛
- كوت ديفوار – عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛
- جمهورية الكونغو الديمقراطية – بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية و بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- إريتريا/إثيوبيا – بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا؛
- ليبريا – بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛
- سيراليون – بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛
- السودان – بعثة الأمم المتحدة في السودان في جنوب البلد، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور "[1]".

وعاد حفظة السلام أيضاً إلى استئناف عمليات حفظ السلام وبناء السلام الحيوية في المناطق التي تقلص فيها سلام هش، وذلك في هايتي – بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفي تيمور – ليشتي المستقلة حديثا – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

"1" ويكيبيديا

وقد أنجز كثير من هذه العمليات الآن ولاياتها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليونو بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وفي العقد الأول من القرن، وجدت الأمم المتحدة لحفظ السلام نفسها وقد توسعت إلى درجة لم تحدث من قبل، وأصبح يُطلب منها، بشكل متزايد، الانتشار إلى بيئات عمل نائية غير مضمونة، وإلى سياقات سياسية متقلبة.

ّكانت هناك أيضا عملية حفظ السلام قصيرة في سورية – بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية –والتي تم سحبها بعد مدة أربعة أشهر من تأسيسها في نيسان/أبريل 2012.

وواجه حفظ السلام مجموعة متباينة من التحديات، بما في ذلك تحديات متمثلة في الوفاء بالتزاماته في أكبر بعثاته وأكثرها تكلفة وتزايداً في التعقد، وتحديات متمثلة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات انتقال صالحة، للبعثات حيثما يكون قد تحقق قدر من الاستقرار، وتحديات متمثلة في الاستعداد لمواجهة مستقبل يتسم بعدم اليقين ومجموعة من الاحتياجات"[1].

مبادئ عمليات حفظ السلام :

هناك ثلاثة مبادئ أساسية تظل تميّز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كأداة لصون السلام والأمن الدوليين وهذه المبادئ الثلاثة مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وهي كالتالي:

1. **موافقة الأطراف :** حيث يتم نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بموافقة أطراف النزاع الرئيسية، ويتطلب ذلك التزام الأطراف بعملية سياسية. وقبول الأطراف نشر عملية لحفظ السلام يتيح للأمم المتحدة الحرية اللازمة للتصرف السياسي و المادي على السواء، من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بها. وبدون هذه الموافقة، تتعرض عملية حفظ السلام لخطر أن تصبح طرفا في النزاع؛ وأن تنجرف نحو الإجراءات الإنفاذية، وتنأى عن دورها الأساسي لحفظ السلام.

"1" ويكيبيديا

وإبداء الأطراف الرئيسية موافقتها على نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لا يعني أو يضمن بالضرورة أن تكون هناك أيضاً موافقة على المستوى المحلي، لا سيما إذا كانت الأطراف الرئيسية منقسمة داخلياً أو تتسم نظم القيادة والسيطرة بها بالضعف. بل إن حصول الموافقة من جميع الأطراف يصبح أقل احتمالا في الظروف المتقلبة، التي تتسم بوجود جماعات مسلحة لا تخضع لسيطرة أي من الأطراف أو وجود مفسدين آخرين.

2. **الحياد** : هو أمر بالغ الأهمية للمحافظة على موافقة وتعاون الأطراف الرئيسية، ولكن لا ينبغي الخلط بينه وبين عدم الاكتراث أو التقاعس. إذ ينبغي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يكونوا محايدين في تعاملهم مع أطراف النزاع، لكن دون أن يكونوا غير مبالين في اضطلاعهم بولايتهم.

فكما يكون الحَكم الجيد محايدا لكنه يفرض الجزاء على المخالفات، كذلك لا ينبغي لعملية حفظ السلام أن تغمض الطرف عن أي أعمال تقوم بها الأطراف تشكل انتهاكاً للجهود المضطلع بها في عملية السلام أو للمعايير والمبادئ الدولية التي تدعمها عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى الرغم من ضرورة إقامة علاقات طيبة والمحافظة عليها مع الأطراف، يجب على عملية حفظ السلام أن تتفادى بكل صرامة أي أنشطة قد تمس صورة حيادها. ولا ينبغي للبعثة أن تجفل من التطبيق الصارم لمبدأ الحياد خشية سوء الفهم أو الانتقام.

وإن عدم قيام عملية حفظ السلام بذلك يمكن أن يقوض مصداقيتها وشرعيتها، ويمكن أن يفضي إلى سحب الموافقة على وجودها من جانب طرف أو أكثر من الأطراف.

عدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس أو دفاعا عن الولاية : **إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ليست أداة إنفاذ. ومع ذلك فيمكنها استعمال القوة على المستوى التعبوي، بتفويض من مجلس الأمن، إذا كانت تتصرف دفاعا عن النفس أو دفاعا عن الولاية.**

وفي حالات معينة اتسمت بالتقلب، أعطى مجلس الأمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولايات "قوية" تخول لها "استخدام كافة الوسائل اللازمة" لردع محاولات استخدام القوة لعرقلة العملية السياسية، ولحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بهجوم مادي، و/أو مساعدة السلطات الوطنية في الحفاظ على القانون والنظام. ولا ينبغي الخلط بين حفظ السلام القوي

وإنفاذ السلام، على النحو المتوخى بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإن بديا أحيانا متماثلين على أرض الواقع.

- فعملية حفظ السلام القوية تنطوي على استخدام القوة على المستوى التعبوي بتفويض من مجلس الأمن وموافقة الدولة المضيفة و/أو الأطراف الرئيسية في النزاع.
- وعلى النقيض من ذلك، لا يتطلب إنفاذ السلام موافقة الأطراف الرئيسية وقد ينطوي على استخدام القوة العسكرية على المستوى الاستراتيجي أو الدولي، وهو ما يحظر في العادة على الدول الأعضاء بموجب المادة 2 (4) من الميثاق، ما لم يأذن مجلس الأمن بذلك.

وينبغي لعملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ألا تستخدم القوة إلا إذا كان ذلك أحد تدابير الملاذ الأخير. وينبغي معايرة ذلك دائما بطريقة دقيقة وتناسبية وملائمة، في إطار مبدأ استخدام القدر الأدنى من القوة اللازم لتحقيق الأثر المنشود مع الاحتفاظ بالموافقة فيما يتعلق بالبعثة وولايتها. ولاستخدام القوة من جانب عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة آثار سياسية، ويمكن أن ينشأ عنها في أحيان كثيرة ظروف ليست في الحسبان.

ولا بد للقرارات المتعلقة باستخدام القوة أن تتخذ على المستوى المناسب على مستوى البعثة، استنادا إلى مجموعة من العوامل بما فيها قدرة البعثة، والتصورات العامة؛ والأثر الإنساني؛ وحماية القوة؛ وسلامة وأمن الأفراد؛ وأهم من ذلك كله الأثر الذي سيترتب على هذا الإجراء بالنسبة للموافقة الوطنية والمحلية على البعثة.

مما سبق يرى الباحث أن حفظ السلام مجلس الأمن يتولى إنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويحدد نطاقها وولايتها في إطار جهوده الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وتنطوي معظم العمليات على مهام عسكرية كمراقبة وقف إطلاق النار أو إنشاء منطقة عازلة، فيما يسعى المتفاوضون إلى التوصل إلى حل طويل الأجل. وقد تتطلب عمليات أخرى وجود شرطة مدنية أو موظفين مدنيين آخرين من أجل تقديم المساعدة على تنظيم الانتخابات أو رصد حقوق الإنسان. ولا تزال تنشر أيضاً عمليات لرصد اتفاقات السلام بالتعاون مع قوات حفظ السلام التابعة للمنظمات الإقليمية.

"وقد تدوم عمليات حفظ السلام عدة أشهر أو تستمر لعقود. فعلى سبيل المثال، أنشئت عملية الأمم المتحدة عند خط وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان في ولاية جامو وكشمير، في عام 1949، وحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة موجودون في قبرص منذ

عام 1964. وفي المقابل، أمكن للأمم المتحدة أن تنجز في غضون ما يزيد قليلاً على شهر واحد المهمة التي اضطلعت بها عام 1994 في قطاع أوزو بين ليبيا وتشاد.

ومنذ قيام الأمم المتحدة لأول مرة في عام 1948 بنشر أفرادها لحفظ السلام، وفر زهاء 130 بلداً بصورة طوعية نحو مليون من الجنود والشرطة والمدنيين. وخدم هؤلاء إلى جانب آلاف من المدنيين في 60 عملية لحفظ السلام. وفي 2009، كان هناك 120 بلدا تساهم بنحو 000 90 من الجنود النظاميين – وهو رقم قياسي. ويخدم حاليا ما يزيد عن 95 ألف فرد نظامي، قدمهم 115 بلدا، في تلك البعثات""[1].

ونتوصل مما سبق ان مفهوم حفظ السلام جزء لا يتجزء من بناء السلام لان مفهوم بناء السلام جديد نسبيا لقد ظهر في فترة التسعينات حيث نشأ كنتيجة لإنتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، و هو عبارة عن مفهوم يحدد البنى و يدعمها، و هي بنى من شأنها تمتين السلام و ترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع. يعرف بناء السلام على أنه "تشييد البنية الأساسية و الهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي " .

و يعرف أيضا بأنه مفهوم " يضم العمليات التي تهدف إلى لإنعاش المجتمع المدني و إعادة بناء البنية التحتية و استعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، و قد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى. "

إن بناء السلام قضية تعني كل البلدان في مراحل النمو، و بالنسبة إلى البلدان التي تخرج من حالة الصراع يمنح مفهوم بناء السلام فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية و سياسية و قضائية جديدة و هي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور.

"1" ويكيبيديا

المبحث الثـالث
مفهـوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح " التنمية المستدامة" علي الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البنيوية، الجينوم، المعلوماتية، ... وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم، وأيضا لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذه المصطلحات ولا يكون عندنا لبس أو خلط للأمور؛ فالتعريفات للمصطلحات تأخذ منحنيات وتفسيرات وتأويلات مختلفة طبقاً لطبيعة البلد وثقافته، ولوجهة نظر واضع المصطلح، وأيضاً لوجهة نظر المفسر للمصطلح، إنّ ذلك يخلق قدراً من الغموض والالتباس في معني المصطلح ليس فقط لدي العامة ولكن لدي المتخصصين أنفسهم.

"وجدير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم ، كان المفهوم السائد هو "التنمية" بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.""[1]

ولقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في

"1" ويكيبيديا

العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وقد صنفت التعاريف التي قيلت بشأن التنمية المستدامة إلى صنفين، هما :

الصنف الأول: تعاريف مختصرة :

سُميت هذه التعاريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها :

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار .
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

الصنف الثاني: تعاريف أكثر شمولاً، ومنها :

وفقاً لأحد التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية .

فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

"وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها 'التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها""[1]."

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية)

"1" ويكيبيديا

تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية."

يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"[2]"، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها إلاّ أنّ التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة، إنّما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة، ومن ثمّ تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

وجديرٌ بالذكر أيضاً، أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية الاستدامة، فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فإنَّ

"1" ويكيبيديا

"2" ويكيبيديا – التنمية المستدامة

السياسات الزراعية والتي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أنْ تخدم الأهداف البيئية.

"**مفهوم الاستدامة** (Sustainability) هي مفهومٌ يُطلق على البيئة الحيويّة متنوعة الكائنات الحية، والعوامل الطبيعية التي تحافظُ على وجودها لأطول فترةٍ زمنية ممكنةٍ، وأيضاً تُعرفُ الاستدامة بأنّها الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍّ ممكنٍ يؤدّي إلى المحافظة على استمرار الحياة، ومن التعريفات الأخرى لمفهومِ الاستدامة بأنّها مجموعةٌ من العمليات الحيويّة التي توفرُ وسائل الحياة للكائنات الحية بمختلف أنواعها، ممّا يساعدها في المحافظة على تعاقب أجيالها، وتطوير وسائل نموها مع مرور الوقت"[1].

"مبادئ الاستدامة يعتمدُ تطبيق الاستدامة في أيّ بيئةٍ حيويةٍ على أربعةِ مبادئ، هي:

1. نطاق الاستدامة: هو عبارةٌ عن المجال، أو المجتمع الذي تتمّ تطبيق الاستدامة على أرضِهِ، وعادةً يرتبطُ وجوده بمجموعةٍ من العوامل الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والبيئية التي تشكلُ معاً الدعم الكامل لنطاقِ الاستدامة بكافةِ مكوّناته.
2. الاستهلاك: هو معدل الاستفادةِ من المكوّنات الطبيعيّة التي تُشكلُ حافزاً مهماً لاستدامة حياة الكائنات الحية، وكلّما كانت نسبة الاستهلاك مرتفعة، أدى ذلك إلى المحافظة على استدامةِ الحياة، والعكس صحيح.
3. الموارد: هي كافّة المصادر الطبيعيّة، والصناعيّة التي تساهمُ في دعمِ نطاق الاستدامة على القيام بدوره، فعندما تكون الموارد كافيةً ومناسبةً لأعداد الكائنات الحية يؤدّي ذلك إلى المحافظة على استدامةِ حياتها لأطولِ وقتٍ ممكن.
4. التكنولوجيا: هي التأثير العلميّ الحديث على طبيعةِ الحياة والتي تؤدّي إلى تطوّرها، فعندما يتمّ استخدام التكنولوجيا بطريقةٍ صحيحةٍ، تؤدّي إلى المحافظة على الاستدامة من خلال توفير مجموعةٍ من الاكتشافات العلمية الحديثة في مجال الطبّ، وعلم الأحياء"[2].

"1" http://mawdoo3.com
"2" http://mawdoo3.com

مقياس الاستدامة هو "الأداةُ التي تستخدمُ مجموعةً من المقاسات العدديّة، والتي تساهمُ في إدارةِ مكوّنات الاستدامة من خلال الاعتماد على فهمِ المعرفة البشرية، ويعملُ مقياسُ الاستدامة على قياس طبيعة الاستدامة في مختلف أشكال الحياة من خلال العمل على توفيرِ مجموعةٍ من المؤشرات الحيويّة، والتي تقدمُ قياساتٍ دقيقةٍ تساعدُ على تطبيق العديد من الدراسات الحيوية المرتبطة بمفهومِ الاستدامة، ومن أهمّ أنواع مقاييس الاستدامة:

أ. مقياس السكان .

ب. مقياس التطوّر الحضاريّ.

ج. مقياس التخطيط العمرانيّ، وغيرها من المقاييس الأخرى.

"أهداف الاستدامة:

1. توفير مجموعةٍ من الحلول للمحافظة على نسبِ الغذاء العالميّ.
2. التقليل من معدلات الفقر.
3. محاولة إيجاد الطرق البديلة لعلاجِ الأزمات الاقتصاديّة التي توفرُ حصصاً ماليةً متساوية للأفراد.
4. ضمان توفير تعليمٍ شاملٍ، وكافٍ يحافظُ على الاستدامةِ، من خلال ظهور دراساتٍ جديدةٍ تقدّم أفكاراً للدعم الكافي للاستدامة.
5. الاستفادة من مصادر الطاقة الطبيعيّة، والصناعيّة لتوفير المواد المعتمدة عليها بأسعارٍ معقولة، وضمن القدرات المالية للناس.
6. الحرص على توفير قطاع صحيّ قادرٍ على التقليل من نسب انتشار الأمراض، وتقديم العلاجات المناسبة للتقليل من الأزمات الصحية العالميّة.""[1]

أبعاد ومكونات التنمية المستدامة :

"أن "فكرة التنمية المستدامة" تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992م؛ حيث أدرك القادة السياسيين – في هذا المؤتمر– أهمية فكرة التنمية المستدامة، لاسيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن

"1" http://mawdoo3.com

النظام البيئي العالمي يعانى من ضغوط حادة، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً"[1]"،

وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة .

"ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

البُعد البيئي:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات .
- ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.
- الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

البُعد الاقتصادي:

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة."[1]"

"1" ويكيبيديا

"1"https://www.seo-ar.net"

البُعد الاجتماعي:

"إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب""[1]".

كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي– إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

البُعد التكنولوجي:

تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، "كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.""[2]"

"1" https://www.seo-ar.net

"2" المرجع السابق

مكونات وأنماط الاستدامة:

توجد عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

الاستدامة المؤسسية:

"تُعني الاستدامة المؤسسية بالمؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني""[1] وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات ودور في تنمية مجتمعاتها، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما مدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.

الاستدامة الاقتصادية:

توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية فالتنمية الزراعية والريفية – على سبيل المثال – "تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فقط بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي""[2].

الاستدامة البيئية:

يُقصد بالاستدامة البيئية "بأنها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي""[3]، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط

"1"https://www.seo-ar.net

"2" ويكيبيديا

"3"https://www.seo-ar.net"2"

للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى.

البشرية المستدامة:

بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى "ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية""[1].

ومما سبق يرى الباحث أن التنمية المستدامة هي التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل مما يؤكد المثل القائل "لا تعطني سمكة ولكن علمني كيف أصطادها " . وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب والسليم لنجاحها .وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعملية التنمية المستدامة في الجوانب الإقتصادية ، الإجتماعية ، البيئية ومما زاده أهمية هو أحتواءه على البعد الإنساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأسرة .

ومع مطلع القرن 21 أعتبرت التنمية المستدامة كدليل قاطع للتطور في العالم نظرا للتحولات الإستراتيجية في مختلف الميادين التي ترتب عليها تحرير التجارة وفتح السواق وأصبحت هناك منافسة واضحة بين اقتصاديات الدول .

يعتقد الباحث أنه لابد ان تكون هنالك نظرة شاملة عند إعداد إستراتيجيات التنمية المستدامة نراعي فيها الأبعاد والمكونات والأنماط لكي نسهم في ديمومة التنمية بمفهومها الشامل .

"1" ويكيبيديا – التنمية المستدامة

الفصـل الثالـث

الإطـار المفاهيمـي لحفظ وبناء السلام

ويحتوي على :

المبحث الأول : مفهوم نزع السلاح

المبحث الثاني : العلاقة بين نزع السلاح وبناء السلام

المبحث الثالث : مفوضية نزع السلاح وإعادة الدمج

المبحث الأول
مفهوم نـزع السلاح

منذ نهاية الثمانينيات، أصبحت الأمم المتحدة تستدعى بشكل متزايد لدعم تطبيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في الدول التي خرجت لتوها من النزاعات . ففي سياق حفظ السلام، أصبح هذا التوجه جزءاً من التحرك نحو عمليات معقدة تضطلع بالتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا تمتد من الأمن حتى حقوق الإنسان و تحكيم القانون، والانتخابات والحاكمية الاقتصادية بدلاً من حفظ السلام التقليدي حيث يتم الفصل بين طرفين متنازعين بخط وقف إطلاق النار الذي يقوم بمراقبته جنود القبعات الزرقاء.

ومع أن الأمم المتحدة قد حصلت على خبرة متميزة في تخطيط وإدارة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ، إلا أنه لا يزال عليها أن تؤسس لمنهج شامل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ، أو إيجاد سياسات وخطوط إرشادية قابلة للتطبيق من أجل تفعيل التنسيق والتعاون بين وكالات ودوائر وبرامج الأمم المتحدة.

يزداد انخراط الأمم المتحدة في عمليات معقدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، سواء تنفيذاً لعمليات حفظ السلام أو في سياقات خارج حفظ السلام . ففي الماضي كانت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تتم بطريقة غير مرتبطة وغير متكاملة نظراً لضعف التنسيق، والتخطيط والدعم وأحياناً بسبب التنافس بين وفيما بين عمليات وكالات وصناديق وبرامج حفظ السلام. ونتيجةً لذلك لم يتم توفير الدعم الكافي للجهود الوطنية والدولية لتثبيت الأمن مما أضعف فرص نجاح عملية السلام.

وقد أكد تقرير الإبراهيمي رقم (A/55/305 S;/2000/809) الصادر في أغسطس2000 على أهمية جميع وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها العاملة مع أو المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام ، التي تعمل في اتجاه تحقيق نفس الهدف . ولأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عملية متعددة الأبعاد وتستقطب خبرة عدد من الجهات الفاعلة لدعم مسرح العمليات، فإنه لابد من وجود

نهج متكامل لضمان أن هذه الجهات الفاعلة والعمليات تعمل بتناسق وفي نفس الاتجاه لنهاية واحدة . وهذا بدوره يحتاج لمبادئ وسياسات و بُنَى وعمليات جيدة وشاملة لإرشاد وتطبيق العمليات المتكاملة.

وكجزء من عملية بناء السلام بشكل رسمي في الدول الخارجة من نزاع مسلح، فإن نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج المقاتلين المسلحين سواء من القوات المسلحة الحكومية أو المجموعات والقوات المسلحة الغير حكومية يمكن أن يساعد في إيجاد جو من الثقة والأمن، الضروريين لبدء أنشطة العودة للحياة الطبيعية . وتتم عادة الموافقة على تثبيت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج خلال وقف إطلاق النار، أو نهاية العمليات المسلحة أو خلال عملية سلام شاملة . مما يوجد إطار عمل سياسي و عملي وقانوني ملزم قانوناً . ورغم ذلك فإنه في العديد من حالات ما بعد النزاع ، لم تكن الأطراف المتنازعة التي اتفقت على وقف إطلاق النار أو وقعت اتفاقية سلام تثق ببعضها ولا تمتلك القدرة على تصميم أو تخطيط أو تطبيق برنامج نزع سلاح وتسريح و إعادة دمج . وعليه يتم الطلب من طرف ثالث كالأمم المتحدة ليكون وسيطاً لاتفاقية عملية السلام وتوفير المساعدة لتخطيط وتطبيق عمليات بناء السلام كما هي الحال في نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

نزع السلاح والتسريح، متبوعين بإعادة الدمج على المدى البعيد للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية، كل ذلك يساعد على التعامل مع المشاكل الأمنية التي تحدث بعد النزاعات وذلك بتوفير بديل للمقاتلين السابقين عن مصادر كسب العيش (المعيشة) وشبكات الدعم العسكري التي قد يكونون اعتمدوا عليها خلال فترة النزاع، والتي لم تعد صالحة أثناء فترة النزاع . إن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لوحدها لا تستطيع حل النزاع أو منع العنف؛ ولكنها، على كل حال، يمكنها المساعدة في إيجاد بيئة آمنة من أجل استمرار عناصر إستراتيجية بناء السلام، بما في ذلك إدارة السلاح ، وإصلاحات قطاع الأمن، وكذلك إصلاح الانتخابات وسيادة القانون.

تنظر الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على أنها خطوة أولية في سلسلة من عمليات بناء السلام، حيث يركز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة

الدمج على الإدارة الفورية للأشخاص الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات والمجموعات المسلحة .هذا البرنامج يضع الأعمال على الأرض من أجل حماية واستمرارية المجتمعات التي يمكن أن يعيش فيها هؤلاء الأشخاص كمواطنين ملتزمين بالقانون كما يبنى هذا البرنامج أيضاً، على المدى البعيد، القدرة الوطنية للسلام والأمن والتنمية .

أن الأمم المتحدة لا يزال ينقصها إطار العمل الاستراتيجي لتنفيذ ودعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج .لانها تعتمد في معظم مبادراتها على المعلومات والخبرات التي يمتلكها موظفو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، الذين عادة يعودون للتقارير العديدة، والدراسات والأعمال المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج التي تعدها الأمم المتحدة، والوكالات المانحة، والمنظمات الدولية والمحلية الغير حكومية، ومعاهد إجراء البحوث .إلا أن الإرشاد الذي قد لا يكون إلا بالاستنتاج ، لم يكن دائماً واضحاً وعادة ما يصبح من الصعوبة ترجمته عملياً. ونتيجةً لذلك، فإن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كانت تنفذ بطريقة مجزأة؛ وتفتقد التنسيق الكافي بين بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، والوكالات الأخرى، والبرامج والصناديق؛ كما أنها تساوم بسوء التخطيط والدعم الضعيف .وعليه فقد ظهر اتفاق بين المعنيين في الأمم المتحدة وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج حول الحاجة لتحسين أداء المنظمة في هذا المجال.

وتم على إثر ذلك تطوير المعايير الموحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من قبل مجموعة بين (IAWG–DDR) عمل الأمم المتحدة عبر الوكالات حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج 2004–2006، حيث تم تمثيل أربع عشرة دائرة، ووكالة وبرنامج وصندوق إضافة للمنظمة العالمية للهجرة في هذه المجموعة[1] .

وتقدم معايير الأمم المتحدة الموحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج توجيهاً وإرشادات لأولئك المنخرطين في إعداد وتطبيق ودعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

---

(1)دائرة شؤون نزع السلاح، دائرة عمليات حفظ السلام، دائرة الشؤون السياسية، دائرة الإعلام العام، منظمة العمل العالمية، المنظمة العالمية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناع /والإيدز، صندوق الأمم المتحدة للطفل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لدعم المرأة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، صندوق الأمم المتحدة السكاني، مكتب الأمم المتحدة للجنة العليا للاجئين، البرنامج العالمي للغذاء، ومنظمة الصحة العالمية__.

ومع أن هذه المعايير كانت قد طورت لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج التي تنفذ في سياق حفظ السلام، إلا أن توجيهاتها وإرشاداتها تنطبق على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج التي تنفذ في سياقات لا ترتبط بحفظ السلام. وتجمع المعايير الموحدة المعرفة والدروس والممارسة الجيدة لمجموعة واسعة من القضايا من المبادئ، السياسات، والاستراتيجيات إلى تخطيط البرامج والتصميم والإدارة والمراقبة والتقييم.

وقد تم تصميم المعايير الموحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لتقدم مجموعة من السياسات والإرشادات والإجراءات لعمليات الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في سياقات حفظ السلام؛ إلا أن هذه المعايير صالحة للاستخدام من قبل كل أولئك المنخرطين في العمل مع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، سواء كجزء من برنامج الأمم المتحدة أم خلاف ذلك، وباستقلالية عن إنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

إن المعايير الموحدة مفيدة للإدارة والتقييم وتدريب الموظفين لاستخدام هذه المعايير للأغراض التالية "[1]":

1. صياغة إطار العمل والسياسة والإستراتيجية: وذلك من أجل:

أ. التفاوض والإعداد لعموم أطر عمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، و فصول وجزئيات اتفاقيات السلام، إضافة للسياسات والإستراتيجيات الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج .

ب. تحديد نهج دولي عام وموحد لدعم الجهود الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في دولةٍ ما.

2. تطوير البرامج : من أجل اتخاذ القرارات المستنيرة وتطوير برنامج وطني واحد ومتماسك لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، من التخطيط حتى التصميم ومن التطبيق حتى المراقبة والتقييم؛

3. إدارة البرامج : لكي تدار هذه البرامج بكفاءة وفعالية أكبر .

"1" - منذ عام 2006 ، كانت ومازالت إحدى اتحادات معاهد التدريب – المجموعة الموحدة لتدريب نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج – تستخدم المعايير الموحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كأساس لكل برامج التدريب التي تقدمها المجموعة. يمكن الحصول على جدول الدورة من : http://www.unddr.org

4. تقييم البرامج : تضع المعايير الموحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج المعايير التي يفترض أن تستخدم بشكل واسع ويتوجب الرجوع إليها من قبل المقيمين عندما يقيمون ما إذا كان البرنامج قد حقق المخرجات المطلوبة أم لا.
5. تدريب الموظفين : تعتبر المعايير الموحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مصدراً للتدريب يجب أن تستخدم بشكل واسع وتتم الإشارة لها في المبادرات التدريبية والتعريفية و التوجيهية . فعلى مستوى البلاد، يفترض أن تقدم عرضاَ سريعاً لهذه المعايير قبل تعريف موظفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على بعض السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية المعينة "[1]".

مبدأ و تعريفات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج :

يعتقد الباحث أن هدف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج هو المساهمة في الأمن والاستقرار في أوضاع ما بعد الحروب وذلك لكي تبدأ عملية التعافي والتنمية .وتعتبر عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج المقاتلين السابقين عملية معقدة، وذات أبعاد سياسية وعسكرية وأمنية وإنسانية واجتماعية اقتصادية .وتهدف العملية إلى التعامل مع المشاكل الأمنية بعد النزاعات والتي تنتج عن ترك المقاتلين السابقين دون مصادر للحياة أو شبكات دعم، سوى رفقاء السلاح السابقين، وذلك خلال الفترة الانتقالية من النزاع إلى السلام ومن ثم التنمية .هذه الرؤية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لها عدة معان ضمنية سياسية وعملية وهي"[2]" :

1. برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ما هو إلا واحد من العديد من عمليات التدخل لتثبيت الاستقرار وبناء الثقة بعد النزاعات .
2. يجب أن تتعامل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بشكل كامل مع جميع أوجه نزع السلاح وضبط وإدارة الأسلحة ، لان الاستقرار على المدى البعيد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برامج مسئولة ومدروسة بعناية لإدارة الأسلحة.

"1" : http://www.unddr.org -مرجع سابق

"2" نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم -2006م - ص 6-9.

3. يجب أن تدعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عملية تحويل المقاتلين إلى مواطنين منتجين .هذه العملية تبدأ في مرحلة التسريح حيث يتم خلالها تفكيك بنية القوات أو المجموعات المسلحة ومن ثم ينال المقاتلون الوضع المدني بشكل رسمي.
4. برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مصممة لتحقيق إدماج مستمر .ولكنها لا تتمكن من ذلك بمفردها، وعليه فإن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج يجب أن تكون ترتبط بعملية أكبر من التنمية وإعادة البناء الوطنية.
5. الهدف النهائي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج هو منع عودة النزاع العنيف، أي جعل السلام غير قابل للنقض .ومن أجل تحقيق ذلك فإن على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أن تشجع الاطمئنان والثقة والتعامل مع جذور مشكلة النزاع .
6. برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عملية مرنة يجب أن يتم تكييفها بما يختص بحاجات كل بلد وإقليم بذاته .وبحسب الظروف، فإنه ليس من الضروري تطبيق جميع جوانب البرنامج في بعض الحالات، وقد لا يتم تنفيذهم بنفس الترتيب في كل عملية.
7. وختاماً، فإن على الأمم المتحدة أن تستخدم مبدأ واختصار "DDR" كتعبير شامل يشمل الأنشطه المرتبطة به، مثل إعادة التهجير، إعادة التأهيل، المصالحة وغير ذلك، بهدف تحقيق إعادة الدمج. وعليه فإن هذه الأنشطة يجب أن تصبح جزءاً من المبدأ العام والتخطيط لعملية إعادة الدمج حيث يكون ذلك ضرورياً"[1]".

وفي كتابه للجمعية العمومية (A/C.5/59/31) يُعَرِّف السكرتير العام للأمم المتحدة عناصر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كما هي مبينة فيما يلي. وهذه التعريفات تستخدم أيضاً لتقرير الميزانية التي وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تمويل مراحل برنامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (بما في ذلك إعادة الإسكان)، وذلك من الميزانية المقدرة لحفظ السلام.

"1" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم -2006م – ص9-12.

نزع السلاح "[1]":

هو عملية استلام السلاح من الجنود المسرحين أو من غير الجنود وجمعه في مواقع معلومة بقصد حفظه أو تدميره. ويتم ذلك عبر إجراءات معينة وفقاً لقوانين دولية وحلية محددة.

التسريح "[2]":

هو تسريح الجنود من الخدمة العسكرية وإعفاؤهم من مهامهم القتالية . وقد يكون هؤلاء الجنود نظامين في الجيش أو الشرطة أو غير نظاميين في حركة مسلحة أو ميليشا أو دفاع شعبي أو جيش حزبي .

إعادة الدمج"[3]" :

هي الطريقة التي يتم بواسطتها تحويل المحاربين السابقين الى الوضع المدني ويتحولوا من الحياة العسكرية الى الحياة المدنية في العمل والدخل .

إعادة الدمج للمحاربين السابقين ، العائدين والنازحين (IDPS) عملياً صعبة في ظروف مابعد الحرب. ويمكن الحديث عن إعادة الدمج في نطاق محدود بإعتبار أن الحرب تؤؤثر عل المقاتلين وإمكاناتهم وقدرتهم وقد يكون من الصعب عودتهم إلى حياتهم الإجتماعية السابقة للحرب .

هي عملية إجتماعية وإقتصادية إطارها الرئيس مفتوح وهي جزء من التنمية العامة للقطر وتمثل مسئولية قومية وتحتاج بالضرورة لدعم خارجي .

يرى الباحث انه من أجل تحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لابد من وجود إتفاق سلام شامل يحتوي على خطوط واضحة ومبادئ تتبع في عملية نزع السلاح وتحديد نسب قوات الطرفين وتحديد أماكن الأسلحة .

"1" قاموس نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج DDR وثقافة السلام (إنجليزي / عربي) محمد مضوي مخاوي 2008م – ص64.
"2" مرجع سابق – قاموس نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –ص61.
"3" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الباب الثالث – ص32.

إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تحتوي على العديد من المبادئ أهمها :"1"

1. الأمان : لحياة الناس وتقليل خطورة التداول وأهمية توفير مختصين بالأسلحة .
2. السيطرة : للتأكد من التأمين الشفافية والكفاءة والأمن ، ووضع خطة تحطيم وجمع للأسلحة آمنة وسهلة التنفيذ .
3. الشفافية : لكسب ثقة المستهدفين ، بحيث يجب إشراكهم في القرارات والمساوة والعدل وتأكيد التحقق من الإجراءات .
4. الإستدامة : مرتبطة بالشفافيه بدء تأمين المجتمع ثم المناطق الأخرى وقناعتهم بأن الأمر يشمل الكل وتوفير كافة الموارد (الخدمات ،الصحة ،الماء ، التعليم) قبل البدء في عمليات نزع السلاح والميزانية لبناء الثقة .
5. القانونية : تكون بجدول زمني والمرجعية للأمم المتحدة بتوفير الأمن للجميع والجميع متساوين .
6. التغيير : (في الخطوات – التدريب التنوع في البرنامج وتغيير الأحوال)
7. بيئة مابعد الحرب تتطلب فرصة لإعادة هيكلة للسياسة والمشاركة /الحكم الرشيد/التقدير الجيد/الأخلاق/ المساوة والشمولية التأثير والاعتماد على القوانين .
8. تقسيم السلطات : كل الأحزاب تقبل التغيرات للسياسة أولها الدستور والتحضيرات الاقتصادية للحكومة .
9. الديمومة : يجب ان تكون عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملية مستدامة وعليه تحتاج إلي تمويل كافي ومصادر بشرية والمثالي ان يبقى المحاربين في المجتمع المدني ولا يعودوا الي الاقتتال مرة اخرى .
10. مشروعات ذات اثر عاجل : يجب ان تظون هنالك مشروعات بعيدة المدى ذات اثر عاجل عل المستهدفين بعد برامج التسريح مباشرة يتقبلها المستهدفين بعد إخلاء طرفهم .

"1" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم -2006م – ص11؛ 36 ؛ 37.

يرى الباحث أنه يجب على المخططين أن يبنوا نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على معرفة الأسباب الأساسية للعنف والنزاع، ويكون هدفهم هو عناصر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج للعمل معاً عن قرب في جميع الأوقات، كما أن عليهم التخطيط للانتقال إلى التعافي والتطوير على المدى البعيد .و تتوفر العديد من طرق تحليل النزاعات للبدء في هذه المهمة، حيث قدمت اللجنة التنفيذية في مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة والمختصة بلجنة العمل في المساعدات الإنسانية في الحالات الانتقالية قدمت مجموعة من الإرشادات لتطوير إطار عمل عبر الوكالات لتحليل النزاعات في الحالات الانتقالية.

هنالك عدة فئات أُعد لها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإستهدفها البرنامج وأخدها بعين الإعتبار وهي "[1]":

1. المقاتلون والمقاتلات.
2. الأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة.
3. أولئك الذين يقومون بأدوار ليست قتالية (بما في ذلك النساء).
4. المقاتلون السابقون ذوي الإعاقات والأمراض المزمنة.
5. التابعون/المعولون.

وفي الوقت الذي يتوجب فيه وضع أحكام لضم المجموعات الأربع الأولى المذكورة أعلاه في

برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، فإنه يمكن ضم المجموعة الخامسة ، بحسب الموارد المتوفرة والظروف المحلية، في مرحلة إعادة الدمج من البرنامج .أما المؤسسات الوطنية فستقرر عموماً سياستها بناءً على الفوائد المباشرة التي ستتلقاها هذه المجموعة خلال عملية إعادة الدمج.

"1" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم -2006م – ص20-21.

إن هنالك خطوات أساسية يجب أخذها في الإعتبار عند تصميم برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وهي "[1]":

1. السلامة والأمن : يجب أن يتم تحديدهما قبل أنشطة التخطيط والتطبيق .
2. التنسيق : يجب إيجاد إطار عمل إستراتيجي مشترك وآلية تمويل مشتركة وآليات للتشاور واتخاذ القرار.
3. التقييم المستمر والمراقبة : يجب أن يتم تعزيز عملية جمع البيانات الشاملة الكمية والنوعية بشكل مفصل بواسطة أنظمة إدارة المعلومات وايضا إيجاد آليات مراقبة وتقييم داخلية وخارجية منذ البداية.
4. المعلومات والتوعية : يجب تكييف الاستراتيجية لتناسب حاجات مختلف الأشخاص، كما يجب استخدام طرق اتصال متعددة وملائمة محليا.
5. إستراتيجية الإنتقال والمغادرة : يجب أن يُبنى تحويل البرامج والخدمات إلى الحكومة و/أو المنظمات الوطنية غير الحكومية و/أو القائمين على التنمية على إستراتيجية لتنمية القدرة.

يعتقد الباحث أن النزاعات المسلحة لا تتوقف دائماً بشكل كامل عندما يتم التوصل لتسوية سياسية أو عند توقيع اتفاقية سلام .ومعالجة المشاكل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والأسباب الأخرى الأساسية للحروب عملية طويلة ويبقى دائماً خطر عودة المجتمع للعنف خلال الفترة المباشرة التي تلي الحرب.

ولهذا السبب، وقبل البدء في أي عملية مدعومة من قبل الأمم المتحدة كعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، فإنه لا بد من تقرير ما إذا كان نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج – كليا أو جزئياً – هو الأكثر ملائمةً استجابةً لحالة معينة . فإذا تم تقرير أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عملية ملائمة، فإن أي عملية يجب أن تكون مبنية على تحليل للأسباب الجذرية للنزاع وطبيعة هذا النزاع وكذلك بيئة ما بعد النزاع. وكثيراً ما تنخرط الأمم المتحدة في دعم عمليات نزع السلاح المكونة من تركيبة من القوات المسلحة والمجموعات المسلحة والمليشيات، إذا أن قراراً بذلك سوف يشكل جزءاً من أحكام اتفاقية وقف إطلاق النار أو اتفاقية

"1" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم -2006م – ص12.

سلام شاملة .وسوف يتم تقاسم المسئولية نحو عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بين الأمم المتحدة والموقعين على اتفاقية السلام، مع دعم تمويلي دولي.

إتضح للباحث إن الهدف الشامل لنهج الأمم المتحدة تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج هو زيادة الأمن والاستقرار في حالات ما بعد النزاع من أجل استعادة التعافي والتنمية مرة أخرى. وإنه يتوجب أن تقوم بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها بتوحيد جهودها لتشكيل فريق واحد يعمل بموجب إستراتيجية واحدة مشتركة ويستخدم ترتيبات تمويلية مشتركة أيضاً.

إن التخطيط لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج يتطلب رؤيةً ويجب أن يبدأ بأسرع وقت ممكن خلال عملية السلام.

المبحث الثاني
العلاقة بين نزع السلاح وبناء السلام

لقد ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، أشكال جديدة من النزاعات ساهمت في تطوير حقل حل النزاعات الدولية الذي يعنى بدراسة أسباب الحرب و النزاع و العمل على حلها، وهذا التطور في حقل النزاعات عرف نقاشات فكرية ونظرية من طرف المحللين ، السياسيين والأكاديميين الذين أبدو اهتمام بالغ ، ومحاولة لتوضيح الغموض المفاهيمي وتدارك بعض العجز في إيجاد نظرية تلم بكل جوانب وحيثيات مفهوم "**بناء السلام**"، وهذا راجع إلى التشابك و التداخل في المفاهيم والرؤى حول هذا الموضوع .

إن مفهوم **بناء السلام** الذي ارتبط بمرحلة الحرب الباردة يعتبر من المواضيع المهمة والمثيرة للنقاش، لأنه يعبر عن اهتمام الدول والأفراد على حد سواء في توفير السلم والاستقرار. كبديل للحروب ولإصلاح فترة ما بعد النزاعات، الشيء الذي أدى إلى تكثيف الجهود وتنسيقها من أجل إنجاح هذه العملية وتحقيق غاياتها المنشودة التي من شأنها مساعدة الإنسانية وإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين.

إن فهم أسباب النزاع والعوامل التي تؤدي إلى تصاعده تتطلب تحديث طرق لحل هذا النزاع، لإيجاد بديل لتجنب الوقوع فيه مجددا. وقد تتخذ برامج خاصة لتنفيذ هذه الطرق من خلال إتباع خطوات طويلة الأجل بغرض إصلاح النزاع ، وتتطلب هذه العملية تدخل طرف ثالث لتسويته عبر أساليب مختلفة مثل **حفظ السلام، صنع السلام ، بناء السلام .**

ولكن توطيد السلام الدائم. يتطلب تشييد البنية الأساسية الهيكلية وتوفير الأمن الإنساني، وحماية حقوق الإنسان والدفع بعجلة التنمية ومعالجة الاقتصاد المنهار نتيجة الحروب ،كذلك لإزالة الأسباب العميقة للنزاع بحيث يتمكن الأطراف من إصلاح علاقتهم مع بعضهم البعض وإصلاح الادراكات الخاطئة تجاه الأخر عبر إعادة بناء الثقة ، فعملية بناء السلام تتضمن مثل هذه الأنشطة ، فلقد أصبح هذا المفهوم الجديد محط اهتمام كل الدول إذ أنه يعبر عن أولوياتهم وخططهم لتحقيق

الديمقراطية والمصالحة. **فبناء السلام** جاء ليكمل عمليات حفظ السلام وصنع السلام وهذا لتأسيس السلام الدائم والحفاظ على النظام الدولي.

تعريف مفهوم بناء السلام :-

يمكن القول أن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربع عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى ، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم ، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992 المعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شاملٍ متكاملٍ لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية و تستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداولٌ في أدبيات السلم والأمن الدوليين"[1] .

وفي تقريره المقدم عام 1998 عن أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقية "ذهب إلى القول: (**ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة**) "[2] وكان تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر عام2004 ، بأن بناء السلام يحقق انسجام عمل الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة التي أضحى الأمن الدولي عرضةً له وفي هذا التقرير انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة في منظومة الأمم المتحدة يوكل إليه مهمة بناء السلام. ولعل أبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه لبناء السلام في حين أنه ثمة اختلافا على الصعيد الدولي

"1"رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية : مفاوضات السلام، دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998، ص39؛

"2"خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 27 العدد الثالث (2011).ص491.

في أسس وطبيعة عملية بناء السلام وفقاً للجهة التي تتناول هذا الموضوع ، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلام عملية سياسية – اقتصادية وفقاً لمفاهيمها المتعلقة بكل جانب من هذه الجوانب ، في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية ، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تُتيح مشاركة المجتمع المدني ،UNDP للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات "[1].

Johan Galtung: عمل على الدراسات الميدانية للسلام ، ومنع نشوب الصراعات، "ويركز على مستويات حل النزاع خارج وداخل الدولة من قبل مجموعات بناء السلام ، ويهتم بدور النخب في هذه العملية بالتركيز على الأبعاد النفسية، الاجتماعية، الدينية وغيرها من الأبعاد في عملية بناء السلام على الصعيد المحلي و المستوى المجتمعي".

Necla Tshirgi: "بناء السلام في جوهره يهدف إلى منع وحل النزاعات العنيفة، بتعزيز السلام بعد إن يكون العنف قد انقص منه، وعادة بناء السلام لفترة ما بعد النزاع يهدف إلى تجنب الوقوع فيه مجددا، فبناء السلام يسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما فيها من أسباب سياسة، هيكلية، اجتماعية، ثقافية ، اقتصادية..." ويجمع بين الوقاية من الحرب ،حل النزاع و إعادة الاستقرار لما بعد النزاع و يوضح ان بناء السلام هو أفضل تصور لنشاطات موجهة نحو الأهداف المشتركة، و جوهره تعريف بناء السلام كأداة لبناء المؤسسات و البنى التحتية للدول التي عانت من الحروب الأهلية والنزاعات ، وبناء علاقات سلمية تقوم على أساس المنفعة المتبادلة بين الدول التي كانت في حالة حرب،وهذا بمعالجة الأسباب العميقة للصراع"[2] كما عرف **جون بول ليدراخ** بناء السلام بأنه مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردا وجماعة وكذا السلطة ،والفواعل كما المجتمع المدني و إعادة بناء البنية التحتية و استعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، و قد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه

"1" رياض الداودي، مرجع سابق الذكر،ص29؛

"2"Necla Tshirgi, strongtheningthe security;devloppementnexus;conflict peace and peacebuilding as the link between security and developpement ,is the windows of opportunityclosing!international peace academy studies in securityand development;december2003;new York.p.2

المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها تدفع لتمتين عملية بناء السلام "1" .

من خلال تحليل تعريفه نرى أنه حدد الفواعل في عملية بناء السلام أن بناء السلام ينطوي على البحث في الأسباب العميقة للنزاع من خلال إعادة بناء البنى التحتية ككل وهذا ما يدفع لإنهاء النزاع ككل.

إذن فإن بناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاعٍ مسلحٍ وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطواتٍ أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلةٍ جديدةٍ من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهةٍ أخرى، (كما هو مبين بالشكل1).

شكل رقم 1

مسارات بناء السلام

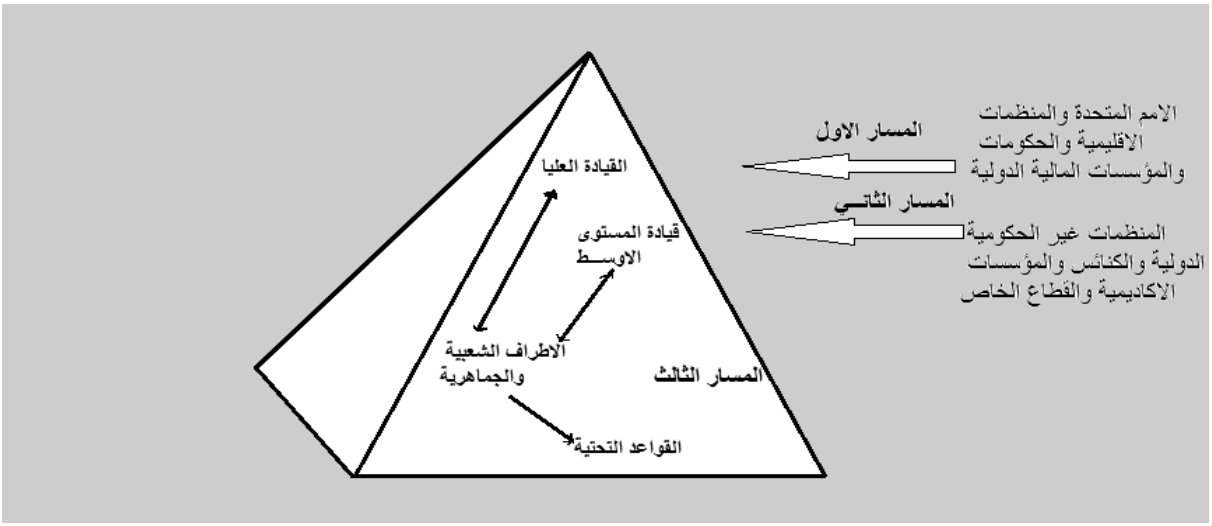

المصدر: محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003.

*المسار الاول: يتم في هذا المسار كل من المفاوضات ، حفظ السلام، التحكيم، دعم السلام .

الوساطة العضلية : سياسة التهديد بالقوة بين الاطراف.

*المسار الثاني: ويتم فيه استعمال كل من : المساعي الحميدة ، التوفيق، والوساطة النقية.

"1" محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003.ص22.

نهج حل المشكلة: التكامل وسيادة التهديد بالقوة.

*المسار الثالث: دوائر السلام داخل بؤرة النزاع، بناء الترابط الاجتماعي.

إيجاد أرضية مشتركة: التكامل وسيادة التهديد بالقوة.

ويلخص "ليدراخ" إلى أن السلام سيكون الهدف الأول والأخير وانه سوف يعبر عنه في القرن الحادي والعشرين بإحدى ثلاث وسائل ليست متباينة.

أولا: فهو عملية وهيكل في آن واحد قابلة للتشكيل وفقا للعلاقات الإنسانية التي تتصف بقدر عال من العدالة وانحسار العنف.

ثانيا: يعبر عن بنية أساسية لمنظمة او نظام حكم يتجاوب مع النزاع الإنساني بوسائل غير عنيفة كحل اول واخير.

ثالثا: هو رؤيا لنظم تتجاوب مع عنصري الاستمرارية والتلازم في العلاقات وفي المتغيرات "[1]" .

بالإضافة "ليدراخ" رأى بناء السلام على أنه يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى الأفعال الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات وتلبية الاحتياجات الأساسية ،إضافة إلى نشاطات تغذي وتقوي السلام الموجود .

كما يعرف بناء السلام أيضا على أنه "تشييد البنية الأساسية و الهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي " .

الظروف الدولية التي أدت إلى ظهور مفهوم بناء السلام"[2]" :-

تزامن ظهور مفهوم بناء السلام في مع عدة متغيرات فرضت نفسها على الساحة الدولية وتمثلت بما يأتي:

أ. توسع نطاق التهديدات التي تعترض السلم والأمن الدوليين: إن تبنى ميثاق الأمم المتحدة مفهوما تقليديا للسلم والأمن الدوليين يقوم على أساس أن التهديدات التي يمكن أن تعترضهما تكمن في اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد بذلك، وعلى الرغم من الاهتمام الذي أبداه الميثاق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان إلا أنه لم يربط هذه المسائل ربطاً عضوياً

"1" محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق الذكر،ص23 ؛

"2"United Nations, Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, United Nations, Departmentof peacekeeping operations- Department of field support, 2008, p.18.

محكماً بالسلم والأمن الدوليين، وعليه تطور مفهوم الأمن الجماعي الذي خرج من إطاره التقليدي ذي الأبعاد العسكرية، لينطلق نحو تصورٍ جديدٍ للأمن الجماعي ذي أبعادٍ إنسانيةٍ لم تغب يوماً عن بال واضعي الميثاق "[1]"،الأمر الذي يستخلص مما ورد في عباراته الافتتاحية من تأكيد الالتزام بالحقوق الأساسية للإنسان وبدفع عجلة الرقي الاجتماعي قدماً ورفع مستوى الحياة وغيرها من الإشارات التي تضمنها الميثاق بهذا الشأن .وأضحى تحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي يتطلب بعداً في النظر يتخطى معالجة المخاطر المرتبطة بالنزاعات المسلحة ،بإعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية حيزاً أكبر من الاهتمام .

جديدة قد فرضت نفسها في مواجهة هذا المفهوم ، فإن بناء السلام يأتي كآلية جديدة تأخذ على عاتقها، كما سنرى لاحقاً، معالجة جوانب متنوعة من شأنها المساهمة في إرسائهما"[2]" .

ب. تزايد المخاطر المنبثقة عن النزاعات المسلحة غير الدولية :

يعد تعامل الأمم المتحدة مع النزاعات المسلحة غير الدولية حديثا نسبيا مع النزاعات ذات الطابع غير الدولي، ولم يتعرض ميثاق الأمم المتحدة لمثل هذه النزاعات كأحد عوامل تهديد السلم والأمن الدوليين، على عكس تلك ذات الطابع الدولي ، في وقتٍ تصاعدت فيه وتيرة هذه النزاعات لتصبح أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين ، علماً بأن المادة 34 من الميثاق يمكن أن تُتيح فرصة تدخلها في مثل هذه النزاعات، إذ تمنحها هذه المادة فرصة فحص أي نزاعٍ أو موقفٍ من شأنه أن يؤدي إلى احتكاكٍ دوليٍ، دون تحديد الصفة الدولية أو غير الدولية لمثل هذا النزاع أو الموقف.

وقد أصبحت النزاعات المسلحة غير الدولية، بحد ذاتها، تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين إذا كان من شأنه أن تُعرض شعب الدولة التي يقوم ضمن حدودها النزاع لأعمال تنطوي على انتهاكات لحقوقهم الأساسية، أو إذا أسفر النزاع عن موجات اللجوء والنزوح، وما يعقب ذلك من مشكلات قد تطال دولاً أخرى، أو في حال امتلك النزاع قابلية للتحول إلى نزاع دوليٍ بحكم ارتباط الدولة المعنية بروابط

"1"United Nations, Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, United Nations, Departmentof peacekeeping operations- Department of field support, 2008, p.18.

"2"خولة محي الدين، مرجع ساق الذكر،ص491.

عرقيةٍ أو دينيةٍ أو سياسيةٍ مع دولٍ أخرى خاصةً المجاورة منها "[1]".

ويأتي مفهوم بناء السلام بما يمتلكه من رؤية لمرحلة ما بعد النزاعات المسلحة ليعالج مرحلةً حساسةً تعقب النزاعات المسلحة على اختلاف أنواعها، إلا أنها تبدو أكثر ح سياسية في مرحلة النزاعات المسلحة غير الدولية لما تنطوي عليه بيئة هذه النزاعات من تناقضات واختلافات أكثر قابلية للعودة مجدداً إلى دوامة النزاع.

ويختلف مفهوم بناء السلام عن مجموعة من المفاهيم المشابهة له نذكر منها ما يلي:

1- حفظ السلام : Peacekeeping

وهو مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع و تثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل و إصلاح النزاع. إن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره و إنما استعادة اللاعنف"[2]

2- صنع السلام : Peace Making

يشير صنع السلام إلى الجهود و العمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض و التحاور بين الأطراف و استعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع ،و تجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع. "[3] .

3- فرض السلام : Peace Enforcement .

ينصرف هذا المفهوم إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل إرغام الطرف المعني على الامتثال للقرارات و العقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على السلم و النظام، و قد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية كالعقوبات، و إجراءات عسكرية "[4] .

إن الانتقال من حفظ السلام وصنع السلام الى بناء السلام كانت له مقدمات بحيث عمل العديد من المفكرين على ايجاد طريقة لدعم عمليات حفظ السلام وصنع السلام ومحاولة ايجاد بديل يمكن الاطراف من المتنازعة من استعادة الثقة واستعادة

"1" المرجع السابق،ص492؛

"2"Susan Bliss , Peace building and conflict and resolution, Global eduction learing emphases, Directr NSW 2001-2010 .p5.

"3"أحمد أبو العلا ، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين مصر،دار الكتب القانونية، 2005،ص9.

"4"محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق ، ص24.

ما دمرته الحرب من بنى تحتية للدول وكدا المؤسسات الهيكلية حيث بدأ ادوارد ازارEdward azar في 1970 بجمع المعلومات والتخطيط لديناميكية النزاع الاجتماعي المطول، وفي نفس السنة قام جون بورتنJohn Burton بالعمل على فهم تهميش الحاجيات الاساسية للإنسان واعتبرها كمصدر رئيسي للنزاع.

وفي سنة1980 عمل كل من John Macdonald و Louis Dimamend وJohn ficher على دعم دور تدخل الطرف الثالث في النزاع بحث اوضحو نوع التدخل الذي يجب ان يكون مناسبا مع مستوى التصعيد في النزاع.

أما سنة 1990 حدد Fen Osler مفهوم النضج وj.Rpeness التدخل الناجح وبض انواع الدعم التي تكون لازمة للإلمام بعملية السلام، وحدد Louis Kniesbery المساهمة المحتملة للتصعيد في حل النزاع ونشاط السلام، كما Paul . J Leadrach ساهم في تحديد نجاح نتائج تقنيات حل النزاع، وفي نفس السنة مول البنك العلمي ابحاث اجريت على نزع السلاح واعادة الاندماج.

ولذلك فإن بناء السلام مرتبط بحفظ السلام إذ يمثلان بعض المبادئ المشتركة و هذا لإنجاح عملية السلام فمند 1980 قوات حفظ السلام وعدد كبير من النشطاء المدنيين في بناء السلام انتشروا داخل الدول وهذا للحفاظ على النظام و المساعدة على تطبيق الاتفاقيات فهناك عمليات جمعت حفظ السلام وبناء السلام .

يفترض زارتمان أنه خلال مرحلة معينة من النزاع ، تظهر الأطراف المتحاربة استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها في السابق، ويعود ذلك إلى إدراكها بأن أي بديل عن التفاوض سيؤدي إلى كارثة، فضلا عن أنه لا تلوح في الأفق أية علامات لإمكانية الحسم العسكري.

هنا نكون أمام ما يسمى بلحظة النضج Ripe moment والتي تحسّن وبشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة. حيث يتحول قادة أطراف النزاع عن عقلية الانتصار Winning Mentality لصالح عقلية التوفيق Conciliating Mentality.وحسب تعبير Campbell فإن القبول بالحل التفاوضي لا يعود إلى إتباع إجراءات معينة فحسب، ولكنه يعود بالأساس إلى مدى جاهزية الأطراف

لاستغلال الفرص، ومواجهة الخيارات الصعبة، وتقديم تنازلات متبادلة ومتكافئة، باختصار يجب أن تفعل الشيء الصحيح في الوقت المناسب "1" .

وعلى هذا الأساس، فإن تصور لحظة النضج يقوم على إدراك أطراف النزاع بأنهم يعيشون مأزقا صعبا متبادلاHurting Stalemate Mutually، لا تبدو في الأفق أية نهاية له، وحيث لا يمكنك الحصول على النجدة ولا تظهر هناك أية إمكانية لتصعيد حاسم يحقق النصر. بينما تماثل الكارثة المتبادلة Imminent Mutual Catastropheتخطي حافة الهاوية Precipe أو النقطة التي تسوء فيها الأمور بشكل مفاجئ.

إن إدراك أطراف النزاع بأنها في مأزق، ولو بدرجات متفاوتة، يجعلها تحس بأنها محتجزة ضمن وضعية لا تكون لهم معها أية مكاسب من خلال الاستمرار في التصعيد، وهنا يدركون بأنه يتعين عليهم البحث عن سياسة بديلة أو مخرج لهذا النفق المسدود .deadlock ويؤكد "**هنري كيسنجر**"، مهندس عملية السلام في الشرق الأوسط ذلك، بإقراره بأن المأزق [المتبادل] هو:

إحدى الشروط الأساسية لنجاح التسوية.ويستند إحساس أطراف النزاع بأنها أمام مأزق إلى المعاناة وتزايد الخسائر التي ترتبط باستمرار التصعيد وعندما يرتفع معامل التكاليف نسبة إلى المكاسب بشكل دراماتيكي، تشعر بالاحتجاز وتبحث عن بديل آخر. ويرتكز ذلك على خاصية التعلم حيث أن المجموعات الإثنية المتنازعة تعتبر بدروس الماضي، وفي خياراتها المستقبلية، فإنها تأخذ بعين الاعتبار معاناتها السابقة والتكاليف التي تحملتها.

يعتقد الباحث أن مصطلح بناء السلام غالبا ما يستعمل كمصطلح يتقاطع مع عدة مفاهيم مثل حل النزاع ، إدارة النزاع، الوقاية والتحويل، فهو يضم عدة نشاطات التي تهدف إلى منع ظهور النزاع مجددا من خلال إعداد إطار عمل متكامل يشمل العديد من الأبعاد ويمر عبر مختلف مراحل النزاع مرورا بحفظ السلام وصنع السلام.

"1" خولة محي الدين ،مرجع سابق،ص 16.

ويرى الباحث إن بناء السلام يرتبط بعدة أبعاد كانت محط نقاشات المفكرين، فقد اختلفوا حول أي من المعايير هي الأنسب لإنجاح عملية السلام، فهناك من ربط هذه العملية بمجال واسع يشمل كل مجالات بناء السلام ومعالجة الأسباب العميقة للنزاع على المدى الطويل بإشراك الفواعل الداخلية، ومن جهة أخرى هناك من يحصر بناء السلام في مجال ضيق ليركز الاهتمام على إصلاح البنية الهيكلية للدولة بمساعدة دول ومنظمات حكومية على المدى القصير.

كما اختلفت الرؤى حول بناء السلام كخطوة تأتي مباشرة في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام على المدى الطويل فالأول يهدف إلى إصلاح مادمرته الحرب مرتبط بعمليات حفظ السلام أما الثاني فيهتم بإعادة بناء العلاقات من خلال مشاركة سياسية واقتصادية فعالة وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقا.

ولقد وجد الباحث إن بناء السلام يعاني من نقص مفاهيمي وعدم وجود نظرية شاملة ، ما استدعى الأمر إلى إيجاد نظريات جزئية تعمل على تحليل وتفسير مفهوم بناء السلام.

إن بناء السلام قضية تعني كل البلدان في مراحل النمو، و بالنسبة إلى البلدان التي تخرج من حالة الصراع يمنح مفهوم بناء السلام فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية و سياسية و قضائية جديدة و هي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور، بتبني استراتيجيات سياسية ،أمنية وهيكلية .وإشراك فواعل دولية ومحلية.

المبحث الثالث
مفوضية نزع السلاح وإعادة الدمج

لقد غرق السودان في نزاع مسلح منذ حصوله على الاستقلال في العام 1956م، باستثناء 11 عاماً. نشب النزاع بين الشمال والجنوب في العام 1955م، قبل عام واحد من حصول السودان على استقلاله.

(اندلعت الحرب بين حكومة السودان وبين الجيش /الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) التي انتهت مؤخراً، في العام 1983م على إثر انهيار اتفاقية أديس أبابا التي وُقعت في 1972م. وتتمثل الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب في النزاع على الموارد والسلطة ودور الدين في الدولة وتقرير المصير. أدى النزاع الذي دام 21 عاماً إلى خراب أجزاء كبيرة في أكبر قطر في أفريقيا وحرمان البقية من الاستقرار والنمو والتنمية. دفعت الأمة السودانية جراء هذا النزاع ثمناً باهظاً، حيث قُتل أكثر من مليوني شخص، ونزح أربعة ملايين شخص ولجأ حوالى 600.000 إلى البلاد المجاورة للسودان.)"1"

وقد تجاوزت المشكلات، طبيعةً وحجماً، السودان إلى البلاد المجاورة له حيث سببت البؤس وأدت إلى انعدام الأمن في المنطقة.

بذلت أطراف خارجية عديدة محاولات كثيرة خلال سنوات الحرب الطويلة، بما في ذلك دول الجوار، والمانحون المعنيون والدول الأخرى، وطرفا النزاع، لوضع نهاية للنزاع. غير أن التعقيدات الضخمة للحرب وانعدام الإرادة السياسية حالت دون الوصل إلى حل مبكر.

في عام 1993 أصبح رؤوساء دول الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد) طرفاً في المبادرة الأخيرة التي سعت إلى جمع الطرفين. وكانت هذه بداية لعملية طويلة تكللت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005م.

"1"http://www.drmoiz.com/vb/showthread.php?t=10907

تابعت الأمم المتحدة ، تحت رعاية الإيقاد ، مبادرة السلام الإقليمية ودعمتها عن قرب. مثّل المستشار الخاص للأمين العام، السيد محمد سحنون، ومسئولون كبار آخرون الأممَ المتحدة في اجتماعات قمة دول الإيقاد وأدراوا مشاورات مع الحكومات والمنظمات الإقليمية دعماً لعملية السلام. كذلك شاركوا في اجتماعات منبر شركاء الإيقاد الذي يتكون من الدول المانحة والمنظمات التي تدعم علمية السلام تحت رعاية إيقاد وتساعد المنظمة الإقليمية في تحسين قدراتها في مناحٍ عديدة.

الاتفاقيات الست :

((وقعت حكومة السودان و الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان ستة اتفاقيات بوساطة من الإيقاد.

- بروتوكول مشاكوس : وُقع في مشاكوس، بكينيا، في 20يوليو2002م ، حيث وافق الطرفان على إطار عام ، يضع مبادئ للحكم ، والعملية الانتقالية ، وهياكل الحكم ، بالإضافة إلى الحق في تقرير المصير لشعب جنوب السودان، كما يتناول موضوع الدين والدولة.
- بروتوكل الترتيبات الأمنية : وُقع في نيفاشا، بكينيا، في 25 سبتمبر 2003م.
- بروتوكول تقاسم الثروة :وُقع في نيفاشا، بكينيا، في 7 يناير 2004م.
- بروووكول تقاسم السلطة: وُقع في نيفاشا، بكينيا، في 26 مايو 2004م.
- بروتوكول حسم النزاع في جنوب كردفان/ جبال النوبة وولاية النيل الأزرق :وقع في نيفاشا، بكينيا، في 26 مايو 2004م.
- بروتوكول حسم النزاع في أبيي :وُقع في نيفاشا، بكينيا، في 26 مايو 2004م.

كان لابد أن يكتمل العمل في ثلاثة اتفاقيات حتى يتسنى الوصول إلى اتفاقية للسلام الشامل:

- الاتفاقية الأولى: ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم،
- الاتفاقية الثانية: بشأن تطبيق كافة البروتوكولات التي تم توقيعها وإبرام الاتفاق الذي تبقى بشأن ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم،
- الاتفاقية الثالثة: بشأن الضمانات الدولية/الإقليمية.))"1"

"1"http://www.drmoiz.com/vb/showthread.php?t=10907

توقفت المفاوضات بين الطرفين بشأن بروتوكول وقف إطلاق النار الدائم في جولة المحادثات التي عُقدت بنيفاشا في يوليو 2004م. لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بشأن عدد من المواضيع، وأهمها: إعادة نشر القوات في شرق السودان وتمويل الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان.

(وافق الطرفان، تحت ضغط من المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في السودان، والاتحاد الأفريقي، والإيقاد، على مواصلة محادثات السلام بنيروبي في 7 أكتوبر 2004م. تواصلت المحادثات بمناقشات على مستواً عالٍ بين النائب الأول للرئيس على عثمان محمد طه ورئيس الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان، جون قرنق أصدر القائدان، في 16 أكتوبر، بياناً صحفياً مشتركاً أعلنا فيه أن المواضيع التي تم مناقشتها والوصول لحل بشأنها خلال مفاوضات ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم خلال الفترتين قبل الانتقالية والانتقالية تشمل الآتي: الوحدات المشتركة المدمجة (JIUs) في شرق السودان. تأسيس أسلحة خدمة للوحدات المشتركة المدمجة. التعاون فيما يتعلق بالتعامل مع المجموعات المسلحة الأخرى. النواحي الأخرى لوقف إطلاق النار الدائم وتشمل دور بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام)"[1].

كما اتفق الطرفان على الآتي:

أن تستمر اللجنة الفنية لمفاوضات إطلاق النار في مناقشة أية مواضيع متبقية بما في ذلك تمويل القوات المسلحة ووقت استيعاب وإدماج المجموعات المسلحة الأخرى في الهياكل ذات الصلة في القوات المسلحة السودانية والجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان. تبدأ اللجنة الفنية بشأن وسائل التنفيذ والضمانات الدولية/ الإقليمية أعمالها فوراً. يعود النائب الأول وقائد الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد شهر رمضان لإكمال اتفاقية السلام الشامل في تاريخ يُعلنه الطرفان وسكرتارية إيقاد.

"1"http ://www.drmoiz.com/vb/showthread.php ?t=10907

قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودورة في اليوناميد :

يدعم القسم الخاص بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اليوناميد، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، حكومة السودان فنياً ولوجستياً في مجال تخطيط وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور. وقد تمّ تصميم هذا البرنامج بناءً على أحكام الترتيبات الأمنية النهائية لاتفاق سلام دارفور الموقع في مايو 2006 ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي اعتمدتها حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في يوليو 2011 .

في العام 2008، شرعت مفوضية دارفور لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عملية نزع سلاح الحركات التي وقعت إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور كجزء من عملية دمج المقاتلين السابقين في المؤسسات الأمنية القومية. وكنتيجة لعملية نزع السلاح ونسبة للحاجة إلى معالجة مسألة الذين لم يستوفوا شروط الإدماج, بدأت مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعملية تسريح تلك الفئة في العام 2009"[1].

بالنسبة إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، فإنّ عملية التحقق التي أجريت على عناصر حركة التحرير والعدالة في مارس 2012 ستوفر أساس لعدد الحالات التي يجب معالجتها .

<u>شركاء اليوناميد</u> :

لليوناميد عدة شركاء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وهم"[2] :

1. **<u>مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج</u>**

أنشئت مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أساساً لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان على مستوى الدولة والمستوى المحلي. وقد كونت بعد إنشاء المجلس القومي لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمرسوم جمهوري في العام 2006. وهو مجلس مكلّف بالإشراف على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أعلى مستوى السياسات.

"1"https://unamid.unmissions.org/ar/%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%86%D8%B2%D8%B9

"2" https://unamid.unmissions.org/ar/%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%86%D8%B2%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%AD-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC

تتولى الآن مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قيادة عملية التخطيط والتنفيذ لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. (ويهدف هذا البرنامج إلى إدارة وجود الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المجتمع بهدف خلق بيئة تقود إلى الحالة العادية وتشجيع عدم الرجوع إلى الإحتراب وتقليل كمية الأسلحة المتداولة وسط سكان القطر وايضا يهدف إلى تقليل الخوف من العودة إلى الاقتتال والتأكد من أمن وسلامة وإستقرار الإنسان في منطقة النزاعات)"1".

ويستهدف برنامج المفوضية القوات النظامية ،العصابات ، المليشيات والمدنيين المسلحين لحماية أنفسهم .

(إتفاق السلام هو الأساس لنزع السلاح وعادة يوضع الإطار العام في الإتفاقية وهنا تظهر أهمية سرعة إجراء نزع السلاح لضمان سريان الإتفاق كذلك أهمية وجود مراقبين دوليين لضمان نزع السلاح الفاعل وأهمية وضع خطوات واضحة ومبادئ تتبع في عملية نزع السلاح داخل إطار الإتفاق . وكذلك الإتفاق والتخطيط يجب أن يكون على المستوى القومي بمعنى ان عملية نزع السلاح خطة عامة للمجتمع وليس لفئة بعينها . إن تحديد نسب قوات الطرفين وتحديد أماكن الأسلحة الثقيلة في الإتفاق يؤدي إلى بناء الثقة وبالتالى نجاح العملية . لابد من تدريب القوات المشاركة في عمليات نزع السلاح على طرق التنفيذ الخاصه بالعملية وتفصيلها ويجب بناء قاعدة إقناع محلية للعملية)"2" .

يرى الباحث إن عملية نزع السلاح تحتوي على جمع السلاح بشتى انواعه من المحاربين المدنيين وإدارته مما يجعل هذه العملية في غاية الأهمية لبناء الثقة وتأمين الإستقرار في أجواء مابعد الحرب المليئة بالقلق والخوف وعدم الثقة .

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج :

يمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الرائدة للتنمية في البلاد من خلال تمكين الناس في جميع أنحاء السودان من تحقيق السلام المستدام والتنمية.

(وتهدف تدخلاته الاستراتيجية إلى تنمية قدرات المؤسسات والمجتمع المدني والمجتمعات وذلك لمساعدتها على ترسيخ السلام ومنع المزيد من النزاعات وبناء حياة أفضل. ومن خلال الشراكة مع الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال التنمية،

"1" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم -2006م – ص9.
"2" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم -2006م – ص10.

يعملون على بناء بيئة تعزز الحكم الديمقراطي والأمن الإنساني وتقليل الفقر والأمراض وتمكين المرأة وضمان الاستدامة البيئية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015.)"1"

يعتقد الباحث ان قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اليوناميد يعمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقديم المشورة الفنية والدعم اللوجستي لبرنامج أمن المجتمع والسيطرة على الأسلحة الصغيرة وتحديد فرص إعادة الدمج ومشاريع الأثر السريع .

3. اليونيسيف :

من خلال التنسيق مع الحكومة والشركاء غير الحكوميين وشركاء المجتمع، تهدف النشاطات التي تدعمها اليونيسيف إلى إعادة وضع السودان على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات تجاه إعلان الألفية. ويتضمن ذلك الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والتعليم الأساسي وحماية الطفل وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وبرنامج الطوارئ الخاص بدارفور .

نشاطات قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باليوناميد :

1. تسريح البالغين وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بالأطفال:

إعترافاً منها بالتحديات المرافقة للصفة الجزئية لاتفاق سلام دارفور، قدمت اليوناميد الدعم الفني واللوجستي وأنواعاً أخرى من الدعم المادي إلى مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية التسريح الخاصة بالموقعين على إعلان الالتزام، وهي تعدّ في الوقت عينه الأرضية للعملية الأكبر لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحسباً لاتفاق السلام الشامل.

"1"https://unamid.unmissions.org/ar/%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9%D9%86%D8%B2%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC

ولغاية يوليو 2011، تمثلت نتيجة العملية المؤقتة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أجرتها مفوضية دارفور لتفيذ الترتيبات الأمنية ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإجراء معاملات 4028 من المقاتلين السابقين (من القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي ومجموعات حركة العدل والمساواة جناح السلام وجيش تحرير السودان الإرادة الحرة وجيش تحرير السودان الأم وجيش تحرير السودان فصيل السلام وجيش تحرير السودان جناح مصطفى تيراب)"1".

أيضاً دعمت اليوناميد، من خلال التعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووزارة الرعاية الاجتماعية واليونيسيف، عملية إطلاق السراح الرسمي للأطفال المرتبطين بالحركات المسلحة. وقد بلغ عدد الأطفال المرتبطين بالحركات المسلحة الذين تمّ إطلاق سراحهم وتسريحهم 1041 طفلاً في ولايات دارفور الثلاث .

2. الإعلام والتوعية :

وضع قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باليوناميد استراتيجية اتصال شاملة وهو الآن يقوم بتنفيذها مع الشركاء وهي جزء من حملة توعية أوسع حول برنامج أمن المجتمع والسيطرة على الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تغطي جميع أنحاء دارفور .

3. المشاريع المجتمعية ذات العمالة المكثفة :

كبرنامج مكمّل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج أمن المجتمع والسيطرة على الأسلحة الصغيرة، تمّ تصميم المشاريع المجتمعية ذات العمالة المكثفة لمعالجة احتياجات الشباب وجماعات أخرى مستضعفة تواجه خطر التجنيد من قبل الحركات المسلحة وجماعات إجرامية بسبب غياب التعليم والعمل ومهارات الحياة الأساسية.

"1"https://unamid.unmissions.org/ar/%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9%D9%86%D8%B2%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC

(وتشتمل المشاريع المجتمعية ذات العمالة المكثفة على العمل المكثف وإدرار الدخل والتدريب على المهارات وبناء القدرات وأنشطة المصالحات في كافة أنحاء دارفور. وستكتسب المجموعات المستهدفة طائفة من المهارات المعيشية والحياتية لتحسين نوعية العمل والإدماج الاجتماعي وستشارك في إعادة بناء مجتمعاتها الهشة جنباً إلى جنبٍ مع أعضاء آخرين من المجتمع ممّا يؤدي إلى انخفاض ملموس لوتيرة العنف والنزاع في إطار المحليّات المستهدفة)"1" .

يستهدف المشروع أيضاً تحفيز وتوفير منبر للهياكل الحكومية الولائية والمحلية المختصة لإطلاق مشاريع مماثلة في مناطق أخرى من دارفور. إنّ الهدف الرئيسي لهذه المشاريع تعزيز مبادرات بناء السلام من خلال تبني أنشطة سلمية لكسب المعيشة وتعزيز السلوك المسؤول اجتماعياً وسط الشباب المعرض للخطر والمجتمعات المستضعفة من أجل تقليل العنف والحفاظ على الأمن. إنّ المشاريع المجتمعية ذات العمالة المكثفة هي مشاريع تشاركية تعمل على تعزيز المجتمعات حصراً وهي ملك لها. وستشارك المجتمعات المستهدفة بشكل مباشر في كافة مراحل تنفيذ المشروع.

تقييم ومتابعة برامج المفوضية :

المفوضية لديها قسم خاص لاجراء التقييم والمتابعة ويستمر القسم فى التحسين والتطوير لرصد معلومات مفصلة والتقييم الفعال لضمان المسألة فى البرنامج. ويتم تقديم المساعدة الفنية فى التقييم والمتابعة من وحدة الـ DDR ببرنامج الامم المتحدة الانمائى UNDP ووحدة اليوناميدUNAMID. و يضع النظام اعتباراً للمؤاشرات للصعيدين الداخلى والخارجى لعملية إعادة الإدماج.

تشير العوامل الداخلية إلى كفاءة وفعالية وملاءمة مخرجات برنامج DDR ويتم تقديم المشروعات المراد تنفيذها لشركاء التنفيذ من منظمات المجتمع المدني للقيام بتنفيذ هذه المشروعات ، لضمان المراقبة والجودة ترسل المفوضية تقارير فنية ربع سنوية وسنوية والتقارير المالية للحكومة ومجلس الـ DDR وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي–DDR والجهات المانحة.

"1"https://unamid.unmissions.org/ar/%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9%D9%86%D8%B2%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC

برنامج الاعاقة ببرنامج الـ DDR :

برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج يعد من أحد السبل الرئيسية لمواجهة التحديات المتنوعة فى مجتمعات ما بعد الحرب وتوفير الظروف الأمنية لهذه المجتمعات على المدى القصير وتوفير الإستقرار على المدى البعيد . وتعد شريحة المسرحين ذوى الإعاقة من هذه المجموعات الرئيسية التى يستهدفها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، فهم الذين خرجوا من اتون الحرب بانواع متعددة من الإعاقات ولايزالون يواجهون حواجز تعترض مشاركتهم كأعضاء فى المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين, وعليهم أن يواجهوا تحديات جديدة فى مجالين رئيسيين ، إعادة الدمج الاقتصادي والإجتماعي / النفسى، لذلك يعمل البرنامج على أن يصبح المسرحين ذوى الإعاقة مقبولين تماماً ومستوعبين فى مجتمعاتهم وفقاً لأدوارهم الحياتية الجديدة ووفقاً لوظائفهم التى أعيدت صياغتها لتتناسب مع هوياتهم التى تغيرت بسبب الحرب.

يعتبر المسرحين ذوى الإعاقة أحد أهم الفئات المستهدفة بالبرنامج وذات الإحتياجات الملحة والحساسة الأمر الذى يتطلب دعماً أكثر وضرورة تضافر جميع الجهود للعمل على تحسين ظروفهم المعيشية وضمان تمتعهم باستقلالهم الذاتي واعتمادهم على أنفسهم .

(لأن معاقي العمليات من فاقدي الأطراف – النظر – المشلولين الاعاقة النفسية والاعاقة العقلية والجسدية – المرضى بأمراض سريه ومستوطنه – يهدف البرنامج لإيجاد العلاج النفسي وتجهيز الأطراف الصناعية العلاج الصحي – التدريب ثم ايجاد فرص عمل مناسبة في المجتمع المدني للعيش الكريم دون الرجوع للحرب ومآسي الحرب وجعل المعاقين جزء من المجتمع لهم حقهم الأدبي والمادئي وألا يشعروا بالدونية وأن يوفر لهم العيش الكريم والعمل المناسب لهم ولذويهم)"1".

"1" مرجع سابق – نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم -2006م – ص46.

وفي الختام يرى الباحث مفوضية نزع السلاح وإعادة الدمج هي آلية ذات أبعاد متعددة لتعزيز السلام وخلق بيئة ملائمة للأنشطة المتعلقة بالأمن الإنساني والتنمية وإعادة الإعمار ويجئ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ضمن عملية شاملة للسلام والمصالحة الوطنية وبناء الثقة والاستقرار خلال فترة ما بعد الحرب والصراع، وما يهم البرنامج هو دمج المحاربين السابقين في المجتمع المدني مع اعطاء الأولوية للشرائح الضعيفة المرتبطة بهم والتي تعتبر أكثر عرضة للمخاطر مثل الأطفال والنساء والمعاقين وكبار السن.

إن نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج هو في الأساس عملية مدنية ذات مساهمات عسكرية ورغم إن الإسهام العسكري أكبر في عمليات نزع السلاح والتسريح الا ان عملية إعادة الادماج تعتبر عملية مدنية بحتة وذلك من خلال تحويل فائض الموارد البشرية المقاتلة وفائض المجهود الحربى إلي قوة منتجة تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد عبر :

- الوفاء بالإحتياجات الحقيقية للمجموعات المستهدفة من خلال التنمية الإجتماعية والإقتصادية تعزيزاً لفرص السلام التى وفرتها اتفاقيات السلام الموقعة .
- إعادة دمج المجموعات المستهدفة نفسياً واجتماعياً واقتصادياً في المجتمع المدني.
- تعزيز التعايش السلمي بين مختلف المجموعات من المحاربين السابقين ومجتمعاتهم من خلال التجهيز النفسي للبرنامج .
- تمكين المحاربين السابقين من التنافس اقتصادياً ومن الاعتماد علي أنفسهم .
- دعم المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة من النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن الذين هم في حاجة إلي دعم خاص بغرض بلوغ مرحلة إعادة دمج فاعلة ومتكاملة .

الفصـل الرابع

التطبيق

ويحتوي على :

المبحث الأول : دارفور .

المبحث الثاني : النماذج التطبيقية .

المبحث الثالث : المقابلات .

المبحث الأول

دارفور

يعد عدم الاستقرار السياسي هو السمة الغالبة في السودان، الذي تمزقه الحروب الاهلية منذ استقلاله عام 1956. فعندما بدا ان هناك بوادر على التوصل الى اتفاق بشأن مشكلة جنوب السودان، تفجرت ازمة دارفور غرب السودان في 2003، وحصدت ارواح الالاف وشردت اكثر من مليونين آخرين. وتقدر الامم المتحدة ضحايا النزاع في دارفور بـ300 الف قتيل بينما تقول الحكومة السودانية انهم عشرة الاف قتيل. فضلا عن تشريد اكثر من مليوني شخص. وتتداعى ازمة دارفور على الرغم من محاولات الوساطة وايجاد حلول لها لكنها تبقي مستعصية على الحل حتى الآن بسبب عدم جدية اطراف النزاع في الوصول الى حل من جانب وبسبب ضعف عمليات الوساطة لحل النزاع من جانب اخر .

"واعلنت البعثة المشتركة لحفظ السلام في اقليم دارفور . لا ترغب حكومة السودان في وجودها واستمرارها في الاقليم وذلك بسبب الهجمات التي استهدفت قواتها وباسلحة متطورة لم تستخدم من قبل . وخلال الاجتماع مع وفد سفراء الإتحاد الاوروبي قال نائب والي شمال دارفور"لا نستطيع القول ان ازمة دارفور انتهت لان حركة العدل والمساواة و(حركتي) تحرير السودان(جناح مني) مناوي و(جناح) عبد الواحد نور ما زالوا خارج اتفاقية الدوحة". وكانت الحكومة السودانية بوساطة من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي ودولة قطر قد وقعت وثيقة سلام مع حركة التحرير والعدالة في يوليو 2011م في العاصمة القطرية. لكن هذه الوثيقة قوبلت برفض حركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد نور وحركة العدل والمساواة اكثر الحركات تسلحا في دارفور، اضافة الى حركة تحرير السودان جناح مني مناوي التي وقعت مع الحكومة السودانية اتفاق ابوجا للسلام في مايو 2006 قبل ان تعاود اعلان تمردها على هذه الحكومة""[1].

"1"ويكبيديا

"يرجع سبب تسمية دارفور بهذا الاسم نسبة إلى قبيلة الفور وكلمة دارفور أصلها دار الفور وهي إحدى أكبر قبائل الإقليم. ويقع اقليم دارفور غربي السودان وتقدر مساحته بخمس مساحة السودان وتبلغ 493.180 كيلومترا مربعا (ما يعادل مساحة إسبانيا).، ويحد الإقليم ثلاث دول: من الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى ,ومن الجنوب دولة جنوب السودان، فضلاً عن متاخمته لبعض الولايات السودانية مثل كردفان وبحر الغزال والولاية الشمالية""[1].

يمتد الإقليم من الصحراء الكبري في شماله الي السافنا الفقيرة في وسطه الي السافنا الغنية في جنوبه. به بعض المرتفعات الجبلية وأهمها جبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه 3088م حيث توجد أكثر الأراضي الدارفورية خصوبة. كما ينقسم الإقليم إدارياً إلى خمس ولايات–:

- ولاية شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر.
- ولاية جنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا.
- ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة.
- ولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين.
- ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي.

كانت دارفور مملكة إسلامية مستقلة حكمها عدد من السلاطين كان آخرهم وأشهرهم علي دينار .كان الإقليم يحكم في ظل حكومة فيدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم حتى سقوط هذا النظام خلال الحكم العثماني.

وقد قاوم أهل درافور الحكم العثماني الذي دام 10 سنوات، وقامت خلال هذه الفترة عدة ثورات من أشهرها ثورة هارون التي قضى عليها غردون باشا عام 1877م، وعند قيام الثورة المهدية سارع الأمراء لمبايعة المهدي ومناصرته حتى نالت دافور استقلالها بعد نجاح الثورة المهدية. ولم يدم استقلال الإقليم طويلا حيث سقط مجدداً تحت حكم المهدية عام 1884م الذي وجد مقاومة عنيفة حتى سقطت المهدية عام 1898م، فعاد السلطان علي دينار ليحكم دارفور.

"1" https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1

"وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيد سلطان دارفور الدولة العثمانية التي كانت تمثل مركز الخلافة الإسلامية؛ الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بين السلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان البريطاني عام 1917م.

ويبلغ عدد سكان دارفور ما يقارب 7.5 مليون نسمة حسب آخر إحصاء للسكان سنة 2008 ، يستخدمون لغات محلية إلي جانب اللغة العربية. ويسكن دارفور عدد كبير من القبائل التي تنقسم إلى مجموعتين "مجموعات القبائل المستقرة" في المناطق الريفية مثل: "الفور"، "المساليت"، "الزغاوة"، "المراريت"، "الداجو"، "التنجر" "الهوسا"، و"التاما"، إضافة إلى مجموعات القبائل الرحل التي تتنقل من مكان لآخر مثل: "الأبالة"، "المحاميد"، "مهريه"، "بني حسين"، "الرزيقات"، "المعالية"والسلامات والبني هلبة والحيمات والترجم والقمر و"الميدوب". وغالبية القبائل المستقرة من الأفارقة، ويتكلمون لغات محلية بالإضافة للعربية، وبعضهم من العرب، أما غالبية قبائل الرحل فهم عرب ويتحدثون اللغة العربية، ومنهم أيضا أفارقة"[1].

يكثر في دارفور غابات الهشاب الذي يثمر الصمغ العربي فضلا عن حقول القطن والتبغ في الجنوب الغربي من الإقليم.كما تنمو اشجار الفاكهة المختلفة وتزرع الخضر في جبل مرة الذي يتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط . وتتم في بعض مناطق دارفور زراعة القمح والذرة والدخن وغيرها. ويمتاز دارفور بثروة حيوانية كبيرة قوامها الإبل والغنم والبقر. وقد تضررت هذه الثروة عندما ضرب الجفاف الإقليم في بداية السبعينات. وفضلا عن الحيوان والزراعة فإن بالإقليم معادن وبترولا. كثيرا ما عرف إقليم دارفور صراعات بين الرعاة والمزارعين تغذيها الانتماءات القبلية لكل طرف، فالتركيبة القبلية والنزاع على الموارد الطبيعية الشحيحة كانت وراء أغلب النزاعات، وغالبا ما يتم احتواؤها وتسويتها من خلال النظم والأعراف القبلية السائدة ويمثل إقليم دارفور نظرا لحدوده المفتوحة ولمساحته الشاسعة ولوجود قبائل عديدة لها امتدادات داخل دول أفريقية أخرى، منطقة صراع مستمر.

"1" https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1

وقد تأثرت المنطقة بالصراع التشادي–التشادي والصراع التشادي–الليبي حول شريط أوزو الحدودي وبالصراعات الداخلية لأفريقيا الوسطى فراجت في إقليم دارفور تجارة السلاح، كما تفاعلت قبائل الإقليم مع تلك الأزمات. ويعتبر دارفور قاعدة تشاد الخلفية فجميع الانقلابات التي حدثت في هذا البلد الأفريقي تم تدبيرها من دارفور ما عدا أول انقلاب أطاح بفرانسوا تمبلباي الذي كان أول رئيس لتشاد بعد استقلالها عن فرنسا. فالإطاحة بالرئيس فيليكس مالوم أو غوكوني عويدي ونزاع حسن هبرى مع الرئيس الحالي إدريس ديبي ارتبط بإقليم دارفور الذي كان القاعدة الخلفية للصراعات التشادية الداخلية . ويشكل الإقليم نقطة تماس مع ما يعرف بالحزام الفرنكفوني (تشاد، النيجر، أفريقيا الوسطى، الكاميرون) وهي الدول التي كانت تحكمها فرنسا أثناء عهد الاستعمار، لذلك يسهل –حسب المراقبين– فهم الاهتمام الفرنسي بما يجري في الإقليم في الوقت الراهن.

حيث يعرف أن منطقة دارفور غنية بالمواد الخام كالبترول ويعتقد أن هنالك احتياطي نفط يبلغ 7 مليارات برميل، ووجود اليورانيوم وكثرة الثروة الحيوانية

إتفقت الحكومة السودانية مع الأمم المتحدة بنشر قوات دولية، وهي قوات إفريقية تحت قيادة الإتحاد الإفريقي وقوات دولية وتبحث الأمم المتحدة عن تمويل لهذه القوات. لكن من أكثر الأسباب عرقلة دخول القوات الدولية لدارفور هو اعتراض الحكومة السودانية على بعض الدول التي سيشكل جنودها جزءاً من تلك القوات كالولايات المتحدة الأمريكية ومن جهة أخرى تلويح الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة السودانية بتطبيق عقوبات اقتصادية وغيره من الأسباب الكثيرة.

"مع وصول عدد ضحايا نزاع دارفور منذ 2003 إلى 300 ألف قتيل وما لا يقل عن 2،7 مليون مشرد، ذكرت دراسة نشرت في ديسمبر 2008 عن منظمة أهلية هي "جمعية دارفور" عن وجود دلائل قوية بأن آلاف الأطفال والكبار تم إجبارهم على التحول إلى عبيد في الإقليم""[1].

"1" https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1

"وتذكر منظمات أهلية أن الجيش السوداني وميليشيات الجنجويد شاركت في عمليات اختطاف استهدفت نساء وأطفالا من الناطقين بغير العربية سواء ممن يتم الاغارة على قراهم أو ممن يعثر عليهم مختبئين في البراري بسبب قصف قراهم، حيث يتم جمعهم وإرسال النساء والفتيات إلى الخرطوم حيث يوزعون على بيوت جنود سودانيين حيث يتعرضن للاغتصاب أو الزواج عنوة والعمل كخدم في المنازل نهارا، دون راحة. كما ذكرت الدراسة أن الرجال الذين اختطفوا تم إجبارهم على العمل في مزارع يملكها ويديرها الجنجويد. كما أفادت عدة تقارير أن القرى التي يتم الإغارة عليها من قبل ميليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة السودانية ، تتعرض للتطهير العرقي حيث يتم قتل عدد من المدنيين، ثم يجلب سكان ناطقين بالعربية للإقامة بتلك القرى وأن منهم قبائل في دول مجاورة مثل تشاد. ورغم أن الحكومة السودانية تنفي "رسميا" وجود العبودية فيها إلا أنها اعترفت بوجود حوالي 14.000 حالة اختطاف بين الأعوام 1983 – 2005 بسبب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب""[1].

الحرب في دارفور هي نزاع مسلح يجري في منطقة دارفور في السودان، اندلع في فبراير 2003 عندما بدأت مجموعتين متمردتين هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بقتال الحكومة السودانية التي تتهم باضطهاد سكان دارفور من غير العرب." ردت الحكومة بهجمات عبارة عن حملة تطهير عرقي ضد سكان دارفور غير العرب. أدت الحملة إلى مقتل مئات الآلاف من المدنيين واتهم بسببها الرئيس السوداني عمر حسن البشير بارتكاب إبادة جماعية، جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية منقبل محكمة العدل الدولية""[2].

"يضم الطرف الأول للصراع القوات المسلحة السودانية والشرطة والجنجاويد، وهي ميليشيا سودانية تتكون من قبائل عربية خصوصا البدو؛ ظلت أغلب المجموعات العربية الأخرى في دارفور غير مشاركة."[3]

"1"https://ar.wikipedia.org

"2"The Prosecutor v. Omar Hassan Ahmad Al Bashir". International Criminal Court.

"3"de Waal, Alex (25 2004 يوليو). "Darfur's Deep Grievances Defy All Hopes for An Easy Solution". The Observer.

"يضم الجانب الآخر المجموعات المتمردة، خصوصا حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، التي تتشكل من المجموعات العرقية المسلمة غير العربية مثل الفور، الزغاوة، والمساليت. رغم أن الحكومة السودانية تنفي علنا دعمها للجنجاويد، توجد مزاعم تؤكد دعمها لهذه الميليشيا بالمساعدة المالية والأسلحة وتنظيم هجمات مشتركة، خصوصا ضد المدنيين.""[1]" تقول تقديرات عدد الخسائر البشرية أنه يصل إلى عدة مئات آلاف من القتلى، إما بسبب القتال أو الجوع والمرض. أجبر النزوح الضخم والتهجير القسري الملايين إلى الذهاب إلى مخيمات اللاجئين أو عبور الحدود، مما أدى إلى أزمة إنسانية.

"وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة اتفاقا لوقف إطلاق النار في فبراير 2010، واتفاقا مؤقتا للسعي نحو السلام. نجحت حركة العدل والمساواة إلى حد كبير في المحادثات بعد أن تمكنت من نيل شبه حكم ذاتي للمنطقة مثل جنوب السودان""[2]". ومع ذلك، تعطلت المفاوضات بسبب اتهامات للجيش السوداني بشنه غارات وضربات جوية ضد أحد القرى، في انتهاك لاتفاق تولو. أنذرت حركة العدل والمساواة، أكبر مجموعة متمردة في دارفور، بمقاطعة المفاوضات.

على الرغم من أن دارفور، —أي "منزل الفور "بأسلوب آخر في اللغة العربية — هي الجزء التقليدي من الولايات التي تقع على طول وادي النيل العلوي، فإنها أصبحت سلطنة مستقلة في القرن الرابع عشر. استولى السودان المصري عليها أولا في 1875 واستسلم محافظها سلاطين باشا إلى الدولة المهدية في 1883. بعد الانتصار الإنجليزي المصري في الحرب المهدية، أعيد السلطان علي دينار كوكيل بريطاني قبل خلعه في حملة 1916 بعد أن أراد الدخول إلى جانب تركيا في منتصف الحرب العالمية الأولى .بعد ذلك، ظلت دارفور مقاطعة في السودان المصري الإنجليزي وجمهورية السودان المستقلة.

"1" "Rights Group Says Sudan's Government Aided Militias". Washington Post. 20 في 4 يناير الأصل يوليو 2004. تمت أرشفته من يونيو 2008. اطلع عليه 3 .American Broadcasting Company."Darfur – Meet the Janjaweed" / .2006. اطلع عليه بتاريخ 14 يناير 2007 جج.بتاريخ 16 يوليو 2008

"2""Will peace return to Darfur?". BBC News. 23 2010 .فبراير 2010. اطلع عليه بتاريخ 11 يوليو

هناك عدة تفسيرات مختلفة لجذور الصراع الحالي: يدعم التفسير الأول فكرة "النزاع على الأراضي بين رعاة الأغنام شبه الرحل والمزارعين غير الرحل .الصراع حول الماء هو سبب رئيسي أيضا للنزاع""[1]" .ارتبطت أزمة دارفور "بنزاع ثان في جنوب السودان، اندلعت الحرب الأهلية واستمرت لأكثر من عقدين بين الحكومة الشمالية التي يهيمن عليها العرب والسود المسيحيين والوثنيين الجنوبيين. تشابكت هذه الأخيرة لمدة عامين مع الصراع بين الحكومة الوطنية الإسلامية في الخرطوم ومجموعتين متمردتين اثنتين في دارفور: جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة""[2]".

"في أوائل 1991، وقعت قبيلة الزغاوة السودانية غير العربية ضحية لحملة تمييز عنصري عربية، لعزل العرب عن غير العرب.""[3]" اتهم العرب السودانيون، الذين يسيطرون على الحكومة، بممارسة التمييز العنصري ضد المواطنين السودانيين غير العرب. "اتهمت الحكومة "بالسعي نحو تحويل المجتمع إلى عربي بالكامل" بتنفيذها سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي.""[4]"

"قال فلينت ودي وال أن الإبادة الجماعية انطلقت في 26 فبراير 2003، عندما زعمت مجموعة تسمي نفسها جبهة تحرير دارفور علنا أنها شنت هجوما على غولو، المقر الرئيسي لمنطقة جبل مرة .مر هذا الهجوم، ومع ذلك، اندلع الصراع، عندما هاجم المتمردون مخافر الشرطة، نقاط الجيش والقوافل العسكرية وردت الحكومة بهجوم بري وجوي ضخم على معقل المتمردين في جبال مرة .كان العمل العسكري الأول للمتمردين هو عبارة عن هجوم ناجح على حامية للجيش في 25 فبراير 2002. عرفت الحكومة بالحركة المتمردة الموحدة منذ أن وقع هجوم على مخفر شرطة في غولو في يونيو 2002. قال فلينت ودي وال أن بداية التمرد كانت في 21 يوليو 2001، عندما اجتمعت مجموعة من الزغاوة والفور في أبو قمرة وأقسموا اليمين فوق القرآن بالعمل معا لمواجهة الهجمات التي ترعاها الحكومة على قراهم""[5]".

"1" "Darfur and the Genocide Debate". Foreign Affairs. 84 (1): 123–133.

"2". Straus, Scott (2005 يناير–فبراير). "Darfur and the Genocide Debate". Foreign Affairs.

"3" Johnson, Hilde F. (2011). Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations that Ended Africa's Longest Civil War. Sussex Academic Press. p. 38. ISBN 978-1-84519-453-6.

"4" Vukoni Lupa Lasaga, "The slow, violent death of apartheid in Sudan," 19 September 2006, Norwegian Council for Africa.

"5" Flint & de Waal 2005, p. 76-77.

"في 25 مارس 2003، احتل المتمردون حامية قرية تين بالقرب من الحدود التشادية، واستولوا على كميات كبيرة من الذخائرة والأسلحة. على الرغم من تهديد الرئيس عمر البشير بأن "يتدخل" الجيش، فإن عدد القوات المسلحة الاحتياطية كان صغيرا. نشر الجيش سابقا في كل من الجنوب، الذي وصلت فيه الحرب الأهلية السودانية الثانية إلى مراحلها الأخيرة، والشرق، حيث يهدد المتمردون المدعومون من إريتريا بضرب خط أنابيب تم إنشاءه مؤخرا يمتد من حقول النفط الوسطى إلى بورتسودان .أثبتت تكتيكات حرب العصابات وهي عبارة عن غارات سريعة عدم تدرب الجيش على القيام بعمليات في الصحراء لمواجهتها. ومع ذلك، دمر القصف الجوي مواقع المتمردين في الجبال."[1]

"في 5:30 صباحا في 25 أبريل 2003، دخلت قوة مشتركة من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة تركب 33 سيارة تويوتا لاند كروزر الفاشر وهاجمت موقعا عسكريا. في الساعات الأربعة التالية، دمرت أربعة قاذفات أنتونوف وطائرات هيلكوبتر (حسب الحكومة؛ سبعة حسب المتمردين) على الأرض، وقتل 75 جنديا، طيارا وتقنيا وأسر 32، بما في ذلك قائد قاعدة جوية، وهو لواء .لم يسبق لنجاح الغارة مثيل في السودان؛ في عشرين سنة من الحرب في الجنوب، لم ينفذ متمردو جيش التحرير الشعبي السوداني مثل هذه العملية أبدا."[2]

أصبحت غارة الفاشر نقطة تحول، عسكريا ونفسيا كذلك. أذلت القوات المسلحة بسبب الغارة، وأصبحت الحكومة في وضعية إستراتيجية صعبة. احتاجت القوات المسلحة العاجزة إلى إعادة التدريب. تقع مسؤولية المقاضاة عن نشوب الحرب على عاتق المخابرات العسكرية السودانية. ومع ذلك، في الأشهر الوسطى من 2003، فاز المتمردون في 34 من أصل 38 اشتباك. في مايو، دمر جيش تحرير السودان كتيبة في كتم، وقتل 500 وحرر 300 سجين؛ في منتصف يوليو، قتل 250 في هجوم ثان على تين. بدأ جيش تحرير السودان في المستقبل بدخول مناطق جديدة شرقا، مهددا بنشر الحرب في كردفان.

"1" Flint & de Waal 2005, p. 99.

"2" Flint & de Waal 2005, p. 99–100.

"خسر الجيش باستمرار، وقامت ثلاثة عناصر بمحاولة تحويل مسار الحرب لصالح الحكومة: المخابرات العسكرية، القوات الجوية والجنجاويد .يتكون هذا الأخير من رعاة قبيلة البقارة الذي استخدمتهم الحكومة لقمع انتفاضة المساليت من 1986 إلى 1999. أصبح الجنجاويد محور إستراتيجية مكافحة التمرد الجديدة. رغم نفي الحكومة باستمرار دعم مقاتلي الجنجاويد، فإن مصادر عسكرية داخل دارفور تصف هؤلاء بأنهم قوة شبه عسكرية، متكاملة مع نظام اتصالات وبعض المدافع. يدرك المخططون العسكريون العواقب المحتملة لهذه الإستراتيجية: أدت الأساليب المتشابهة المستخدمة في جبال النوبة وبالقرب من حقول النفط الجنوبية خلال عقد 1990 إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والتهجير القسري""[1]".

في 2004، احتضنت تشاد مفاوضات في إنجامينا والتي أدت إلى التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني في 8 أبريل بين الحكومة السودانية، حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان. لم تشارك مجموعة واحدة في محادثات أو اتفاق أبريل لوقف إطلاق النار، هي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، التي انفصلت عن حركة العدل والمساواة في أبريل. استمرت هجمات الجنجاويد والمجموعات المتمردة على الرغم من وقف إطلاق النار، وأسس الاتحاد الأفريقي لجنة لمراقبة هذا الأخير وتسجيل الملاحظات حوله.

في أغسطس، أرسل الاتحاد الأفريقي 150 جندي رواندي لحماية مراقبي وقف إطلاق النار. ومع ذلك، أصبح جليا أن عدد 150 جندي غير كاف، وبالتالي، انضم 150 جندي نيجيري.

في 18 سبتمبر، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1564 والذي أعلن فيه أن الحكومة السودانية لم تنفذ التزاماتها وأعرب كذلك عن قلقه البالغ بخصوص هجمات الهيلكوبتر والاعتداءات من قبل الجنجاويد. ورحب بنية الاتحاد الأفريقي زيادة عدد المراقبين في مهمته وحث كل الدول الأعضاء على دعم مثل هذه الجهود.

"1"Flint & de Waal 2005, pp. 60, 101–103.

خلال أبريل 2005، بعد توقيع الحكومة السودانية اتفاقا لوقف إطلاق النار مع جيش التحرير الشعبي السوداني الذي أدى إلى نهاية الحرب الأهلية السودانية الثانية، زاد عدد قوة مهمة الاتحاد الأفريقي في السودان حيث أصبح يصل إلى 600 جندي و 80 مراقب عسكري. في يوليو، كبر العدد مجددا وأصبح 3.300 (مع ميزانية 220 مليون دولار). في أبريل 2005، ضمت قوة مهمة الاتحاد الأفريقي في السودان ما يقارب 7.000.

قادت صعوبة الأزمة إلى التحذير بخطر وقوع كارثة وشيكة، مع تحذير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بخطر وقوع إبادة جماعية. أدت قوة حملة الجنجاويد إلى مقارنتها بالإبادة الجماعية الرواندية، لكن رفضت الحكومة السودانية هذه المقارنة. دون مراقبون مستقلون هذه التكتيكات، التي تشمل قطع الأوصال وقتل غير المقاتلين، بما في ذلك الأطفال الصغار والرضع، والتي تتشابه مع التطهير العرقي الذي استخدم الحروب اليوغوسلافية وحذروا من أن بعد المنطقة يمنع مئات الآلاف من السكان من تلقي المساعدات. ذكرت مجموعة الأزمات الدولية والتي يقع مقرها في بروكسل في مايو 2004 أنه يحتمل أن يموت حوالي 350.000 مدني بسبب الجوع والمرض.

"في 10 يوليو 2005، أقسم الزعيم السابق لجيش التحرير الشعبي السوداني جون قرنق اليمين كنائب للرئيس السوداني ومع ذلك، في 30 يوليو، توفي قرنق في تحطم مروحية""[1]. على الرغم من تحسن مستوى الأمن، تقدمت المحادثات بين الجماعات المتمردة المختلفة في منطقة دارفور ببطئ .

"أدى هجوم على مدينة أدري التشادية بالقرب من الحدود السودانية إلى مقتل 300 متمرد في ديسمبر. ألقي اللوم على السودان بخصوص الهجوم، الذي يعتبر الثاني في المنطقة في ثلاثة أيام""[2].قاد تصاعد التوترات الحكومة التشادية إلى إعلانها العداوة مع السودان ودعت التشاديين إلى الوقوف في وجه "عدوهما المشترك""[3].

"1" Sudan VP Garang killed in crash (BBC) 1 2005 أغسطس

"2"Chad fightback 'kills 300 rebels' (BBC) 20 2005 ديسمبر

"3" Chad in 'state of war' with Sudan By Stephanie Hancock, BBC News, 2005 أنجامينا, 23 ديسمبر

"في 5 مايو 2006، وقعت الحكومة السودانية اتفاق السلام في دارفور مع فصيل ميني ميناوي في جيش تحرير السودان""[1]". ومع ذلك، "رفض الاتفاق من قبل حركة العدل والمساواة الأصغر وفصيل منافس في جيش تحرير السودان تحت قيادة عبد الواحد النور""[2]". اشتغل الزعيم المفاوض سليم أحمد أحمد (يعمل لصالح الاتحاد الأفريقي)، نائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك، ممثلون عن الاتحاد الأفريقي ومسؤولون أجانب آخرون في العاصمة النيجيرية أبوجا لكتابة بنود الاتفاق.

"اشتملت الصفحة 115 من الاتفاق على تقاسم السلطة، تجريد الجنجاويد وغيرها من الميليشيات من السلاح، دمج جنود حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة في القوات المسلحة السودانية والشرطة، تأسيس نظام اتحادي، تقاسم الثروة للنهوض بالاقتصاد في دارفور، وتنظيم استفتاء على الوضع المستقبلي لدارفور مع وضع كافة التدابير الرامية لتعزيز تدفق المساعدات الإنسانية""[3]".

"حضر ممثلون عن الاتحاد الأفريقي، نيجيريا، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، مصر، كندا، النرويج وهولندا بصفتهم شهودا عن الاتفاق""[4]".

"شهد يوليو وأغسطس 2006 تجدد القتال، وتركت المنظمات تقديم المساعدات بسبب الهجمات ضد موظفيها""[5]". "دعا عنان 18.000 من قوات حفظ السلام الدولية في دارفور لكي تحل مكان حوالي 7.000 رجل تابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان""[6]". "في واحدة من الحوادث في كلمة، خرجت سبع نساء من مخيم للاجئين لجمع الحطب، لكنهم اغتصبن، ضربن وسرقن من قبل الجنجاويد. عندما اقتربوا من الانتهاء، جرد المهاجمون هؤلاء النساء من ملابسهن ثم هربوا.""[7]"

"1" "Darfur Peace Agreement" (PDF). Uppsala Conflict Data Program. 5 تم أرشفته من 2006. الأصل مايو (PDF) 2013 في 28 سبتمبر.
"2" Kessler, Glenn & Emily Wax (5 2006 مايو). "Sudan, Main Rebel Group Sign Peace Deal". واشنطن بوست.
"3"Main parties sign Darfur accord". BBC News. 5 تمت أرشفته من 2006. الأصل مايو 2011 في 12 مايو.
"4"Uppsala Conflict Data Program. Conflict Encyclopedia, Sudan, one-sided conflict, Janjaweed – civilians.
"5""Annan outlines Darfur peace plans". BBC. 2 2006 أغسطس.
"6" Disagreements Over Darfur Peace Plan Spark Conflict". 2006 أغسطس 9 .صوت أمريكا. أرشف 2006 في وايباك في 18 سبتمبر ماشين.
"7" "In a Darfur town, women recount numbing tale of their hell of rape and suffering". cbs11tv.com. 27 2007 مايو. / Grave, A Mass (28 2007 مايو). "The horrors of Darfur's ground zero". The Australian.

"في جلسة سرية في 18 أغسطس، حذر هادي العنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، من تحضير السودان على ما يبدو لهجوم عسكري كبير"[1]. "جاء التحذير بعد يوم واحد من تقرير لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة للمحققة سيما سمر والتي أكد أن جهود السودان التي يبذلها ظلت ضعيفة لتحقيق السلام على الرغم من توقيع الاتفاق"[2]. "في 19 أغسطس، جدد السودان معارضته لاستبدال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مع قوة تابعة للأمم المتحدة"[3]، "مما أدى إلى إعطاء الولايات المتحدة "لتهديد" إلى السودان بسبب "العواقب المحتملة."[4]

"في 25 أغسطس، رفض السودان حضور اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشرح خطته القائمة على إرسال 10.000 جندي سوداني لدارفور بدلا من قوات حفظ السلام الدولية المقترحة المتكونة من 20.000 جندي"[5]. "أعلن مجلس الأمن أنه سيعقد الاجتماع على الرغم من غياب السودان"[6]. "كذلك في 24 أغسطس، ذكرت لجنة الإنقاذ الدولية أن مئات النساء قد اغتصبن وتعرضن لاعتداءات جنسية في كل مخيم كلمة خلال الأسابيع السابقة"[7] "وأن الجنجاويد تسببوا عن طريق الاغتصاب في تعرض النساء للإذلال واللواتي أصبحن منبوذات في مجتمعاتهن"[8]. "في 25 أغسطس، حذر مساعد المسؤول عن الشؤون الخارجية في مكتب الشؤون الأفريقية جينداي فريزر، من احتمال مواجهة المنطقة لأزمة أمن ما لم يتم نشر قوات حفظ السلام الدولية"[9].

"1""U.N. Official Warns of Major New Sudanese Offensive in Darfur". Washington Post. 18 2006 أغسطس.
"2" "UN Envoy Says Sudan Rights Record in Darfur Poor". أغسطس 17 2006. صوت أمريكا. في 18 سبتمبر 2006 في وايباك ماشين أرشف.
"3" "Sudan reiterates opposition to replacing AU troop with UN forces in Darfur". People's Daily. 19 2006 أغسطس.
"4" "US threatens Sudan after UN resistance". Independent Online. 19 2006 أغسطس].وصلة مكسورة[مارس 19 نسخة محفوظة على موقع 2009 Wayback Machine.
"5" "Khartoum turns down UN meeting on Darfur peace". Deutsche Presse-Agentur. 24 2006 أغسطس.
"6" "UN Security Council to meet on Darfur without Khartoum attendance". Deutsche Presse-Agenturg. 24 2006 أغسطس.
"7" "Sudan: Sexual Violence Spikes Around South Darfur Camp". Integrated Regional Information Networks. 24 أغسطس 2006.
"8" "Sudan". Amnesty International. 14 2003 مارس. Archived من الأصل 8 نوفمبر 2007. اطلع عليه بتاريخ 22 أكتوبر 2007.
"9" "US Warns of Security Crisis in Darfur Unless UN Force Deploys". أغسطس 25 2006. صوت أمريكا. في 25 سبتمبر 2006 في أرشف وايباك ماشين.

"في 26 أغسطس، يومين قبل جلسة مجلس الأمن ووصول فريزر إلى الخرطوم، ظهر بول سالوبيك، وهو صحفي أمريكي في مجلة ناشيونال جيوغرافيك، في المحكمة في دارفور حيث واجه تهمة التجسس؛ كان قد عبر إلى البلاد بشكل غير قانوني عبر تشاد، واتهم أيضا بالتحايل على الحكومة السودانية وتجاهل القيود الرسمية المفروضة على الصحفيين الأجانب. كان قد أطلق سراحه في وقت لاحق بعد مفاوضات مباشرة مع الرئيس البشير""[1]" . "جاء تومو كريشنار في نفس الشهر، وهو مبعوث رئاسي سلوفيني، لكنه سجن لمدة عامين بتهمة التجسس""[2]".

"في 31 أغسطس 2006، وافق مجلس الأمن على قرار يدعو إلى إرسال قوة جديدة لحفظ السلام متكونة من 17.300 جندي إلى المنطقة""[3]" ."عبر السودان عن معارضة قوية للقرار""[4]". "في 1 سبتمبر، ذكر مسؤولون في الاتحاد الأفريقي أن السودان قد شن هجوما ضخما في دارفور، مما أسفر عن مقتل أكثر من 20 شخص وتشريد أكثر من 1.000""[5]" .في 5 سبتمبر، أمر السودان القوة التابعة للاتحاد الأفريقي بمغادرة البلاد بحلول نهاية هذا الشهر، مضيفا أنه "ليس لديها الحق في نقل هذه المهمة الخاصة بها إلى الأمم المتحدة أو أي طرف آخر. هذا الحق تبتمتع ه حكومة السودان""[6]" ."في 4 سبتمبر، في خطوة لم تعتبر غريبة، أعرب الرئيس التشادي إدريس ديبي عن تأييده لقوات حفظ السلام الدولية""[7]". "انتهت وصاية الاتحاد الأفريقي على قواته في 30 سبتمبر 2006، وأكد أن بعثته إلى السودان سوف تغادر البلاد.""[8]" " ومع ذلك، في اليوم التالي، قال واحد من كبار المسؤولين بوزارة الخارجية الأمريكية للصحفيين أن قوة الاتحاد الأفريقي قد تظل حتى بعد انتهاء الموعد النهائي للوصاية""[9]".

"1""U.S. journalist returns home from Sudan prison". MSNBC. 10 2006 سبتمبر.
"2" "U.S. journalist in Darfur court for espionage". رويترز. 26 2006 أغسطس.
"3" United Nations Security Council Verbatim Report 5519. S/PV/5519. 31 2007 أغسطس 21 أغسطس 2006. اطلع عليه بتاريخ.
"4" "Sudan Rejects UN Resolution on Darfur Peacekeeping". صوت أمريكا. 31 2006 أغسطس. أرشف في 6 أكتوبر 2006 في وايباك ماشين.
"5" "Sudan reported to launch new offensive in Darfur". Associated Press. 1 2006 سبتمبر.
"6" "Defiant Sudan sets deadline for Darfur peacekeeper exit". AFP. 5 2006 سبتمبر.
"7" "Chad's president says he supports U.N. force for neighboring Darfur". 4 سبتمبر 2006. أسوشتيد برس. أرشف في 19 مارس 2009 في وايباك ماشين.
"8" "Africa Union 'will quit Darfur'". 5 سبتمبر 2006. بي بي سي.
"9" "African Union's Darfur force may stay past Sept 30". Reuters. 6 2006 سبتمبر.

"في 8 سبتمبر، قال أنطونيو غوتيريس رئيس المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن دارفور تواجه "كارثة إنسانية""[1]" ." في 12 سبتمبر، ادعى مبعوث الاتحاد الأوروبي إلى السودان بيكا هافيستو أن الجيش السوداني "يقصف المدنيين في دارفور""[2]" ." ذكر مسؤول في برنامج الغذاء العالمي أنه تم منع وصول المعونة الغذائية إلى ما لا يقل عن 355.000 شخص.""[3]" وقال عنان، "إن المأساة في دارفور وصلت إلى لحظة حاسمة. يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات عاجلة في أقرب الأوقات""[4]".

في 14 سبتمبر، ذكر زعيم حركة تحرير السودان، ميني ميناوي أنه لا يؤيد فكرة قوات حفظ السلام الدولية، وقال أن رفض الحكومة السودانية لهذه القوات هو بسبب وصفها لنشر مثل هذه القوات بأنه غزو غربي. ادعى ميناوي أن بعثة الاتحاد الأفريقي "لا يمكنها أن تفعل أي شيء لأن مدة وصاية الاتحاد الأفريقي عليها محدودة جدا."

أعلن الرئيس السوداني عمر البشير في مارس 2009 عن طرد ما بين ست إلى عشر من منظمات تقدم العون والإغاثة للنازحين من الحرب في إقليم دارفور، وبررت السلطات السودانية قرارها بدعوى تعامل المنظمات مع محكمة الجنايات الدولية التي أصدرت مذكرة اعتقال دولية ضد الرئيس السوداني عمر البشير ومطالبتها الدول الموقعة على معاهدة روما والتي تم بموجبها إنشاء المحكمة بالتعاون في تنفيذ طلب المحكمة متهمة إياه بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.

"ومن بين المنظمات التي طردتها السلطات السودانية منظمتي أوكسفام وسيف تشيلدرن البريطانيتيين اللتين تعملان ليس في دارفور فحسب بل في مناطق أخرى من السودان، وتقدم منظمة أوكسفام خدمات المياه والصرف الصحي لحوالي 400 ألف شخص في دارفور، في حين تقدم "سيف تشيلدرن" الدعم لحوالي 500 ألف طفل في المنطقة""[5]".[1]

"1""U.N. refugee chief warns of Darfur "catastrophe". رويترز. 8 سبتمبر 2006. (في ويب سيت (30 يوليو 2007 نسخت الأرشفة.
"2" "Sudan bombing civilians in Darfur – EU envoy". رويترز. 12 سبتمبر 2006.
"3" "Violence in Darfur cuts off 355,000 people from food aid". People's Daily. 12 سبتمبر 2006.
"4" "Annan calls for "urgent" Security Council action on Darfur". People's Daily. 12 سبتمبر 2006.
"5" 2009-مارس 10 تاريخ الوصول - 2009-مارس 5 تاريخ النشر - بي بي سي العربية - دعوة السودان للعودة عن قرار طرد منظمات الإغاثة

"وكانت مذكرة دولية قد صدرت في 4 مارس 2009 من قبل المدعي العام بمحكمة الجنايات الدولية في لاهاي باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير لاتهامه بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور السوداني. وقد وجهت للرئيس السوداني سبعة تهم منها ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والترحيل القسري والتعذيب، وتوجد تهمتان من جرائم الحرب منها قيادة الهجمات ضد السكان المدنيين، إلا أن المحكمة لم توجه له تهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية لعدم وجود أدلة كافية على ذلك.""[1]

"وفي 10 مارس قال مسؤولون "أن الأمم المتحدة تعتمد بشدة على منظمات خارجية في نقل المساعدات في دارفور، حتى ان قيام السلطات السودانية بطرد 16 منظمة غير حكومية أصاب بالشلل نصف برنامجها الخاص بالمساعدات"، وقد طردت السلطات السودانية عددا من المنظمات الإنسانية يعمل فيها 6500 موظف مساعدات في دارفور، وصادرت السيارات وأجهزة الحاسوب والمعدات الخاصة بها. وتلك المنظمات إضافة لمنظمات أخرى يعتمد 4.7 مليون نسمة من سكان دارفور على مساعداتهم في المأوى والغذاء والحماية من القتال. كما كانت أربعة من المنظمات غير الحكومية تتولى توزيع ثلث مساعدات برنامج الأغذية العالمي في دارفور التي تصل بانتظام إلى نحو 1.1 مليون نسمة في 130 موقعا""[2].

مما سبق إستنتج الباحث ان الصراع والنزاع في دارفور هو صراع يعود لعوامل واسباب بيئية واقتصادية وتنموية بالإضافة الى اسباب سياسية عرقية ادت الى تفجره بصورته الحالية، حيث يعتقد المراقبون بان النزاع في صورته الحالية لا يمكن ان يصنف في اطاره القبلي فقط، كما لا يمكن بالقدر ذاته تحميل الحكومة الحالية مسؤوليته الكاملة فهو صراع معقد تتداخل فيه العوامل البيئية والعرقية من ناحية والسياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية من ناحية اخرى ، آتي الى شرحها تفصيليا فيما يلي:

اولاً : العامل البيئي : حيث تقطن اقليم دارفور قبائل عربية واخرى افريقية تتحدث الى جانب العربية لغاتها الخاصة، ويقدر عدد القبائل التي تقطن الاقليم بحوالي مئة، ولكن من الناحية التاريخية وحتى اليوم كانت القبائل العربية التي تعيش

"1" إصدار مذكرة باعتقال الرئيس السوداني - بي بي سي العربية - تاريخ النشر 4 مارس - 2009-تاريخ الوصول 10 مارس2009-
"2"الامم المتحدة: طرد منظمات مساعدات أصاب بالشلل نصف عملياتها بدارفور - رويترز - تاريخ النشر والوصول 10 مارس2009-

في حالة تنقل تمارس الرعي، بينما كانت جل القبائل الافريقية مستقرة وتمارس الزراعة حيث تساهم الحيوانات في تخصيب الارض الزراعية في الفترة التي يبدأ فيها موسم الامطار ليعود بعده الرعاة بماشيتهم الى مناطق الرعي الطبيعية ، ومن هنا كان العامل البيئي هو العامل الاول الذي ادى الى تفجر النزاع بين الطرفين وهو الجفاف والتصحر حيث تضطر القبائل الافريقية الى الدفاع عن ارضها عندما يحاول الرعاة اللجوء الى المناطق المخضرة هربا من الجفاف والتصحر وظلت هذه النزاعات تندلع في اوقات الجفاف والجدب الشديدة منذ خمسينيات القرن الماضي ولكن العلاقة كانت دائما تعود الى وتيرتها السابقة من سلام ووئام وتبادل للمنافع بعد ان يحسم الخلافات زعماء العشائر من الطرفين ولم يخرج النزاع من هذه الدائرة الضيقة. ومن هنا ادى الجفاف والتصحر الذي حدث في فترة الثمانينيات الى تفجر الصراع وزاد من تعقيداته اندلاع الحرب في الجنوب اضافة الى الحرب التشادية الليبية مما ادى الى تدفق الاسلحة الى الاقليم وتدريب المقاتلين من الجانبين.

ثانيا: اساب اقتصادية تنموية، فقد ادت السياسة الاقتصادية التي بدأت بتشجيع من صندوق النقد الدولي الى تصدير الانتاج الزراعي الغذائي فيه اواخر سنين حكم جعفر النميري والماجاعات في ايام القحط والجفاف الى انهيار العلاقة الحميمة بين المزارعين والرعاة ، حيث كان المزارعون يمنعون الرعاة من دخول مزارعهم ويتخذون اجراءات من قبيل قفل الآبار وحرق القصب المتبقي في نهاية موسم الحصاد الذي كانت تقتات عليه ماشية الرعاة ،وجدير بالذكر هنا بان القطن قد كان السلعة الرئيسية التي يعتمد السودان عليها من دخله القومي ولكن بعد ان بدأ سعره يتراجع في الاسواق العالمية بدأت صادرات اللحوم من السودان تنافسه تدريجيا حتى ان دخل البلاد من عائدات تصدير الماشية فاق عائداتها من القطن لاول مرة عام 1985 وفي ذات الوقت ومنذ نهاية السبعينيات ونتيجة لعزلة دارفور التي لا يربطها حتى الآن طريق معبد لبقية ارجاء البلاد ازدادت ظاهرة النهب المسلح التي تقول القبائل العربية انها كانت تستهدف ممتلكاتها من الماشية، فبدأت القبائل العربية تستفيد من التدريب العسكري ومن تدفق الاسلحة الى الاقليم في الدفاع عن مواشيها

في الوقت ذاته ازدهرت عمليات تهريب السلع من والى الدول المجاورة، وظل ابناء دارفور يجأرون بالشكوى من خلو المنطقة من مشاريع التنمية وضعف الخدمات الصحية والتعليمية.

ثالثا: اسباب سياسية عرقية، فقد تنامت بقوة بين ابناء دارفور أفكار المهندس داود يحيى بولاد، وهو من ابناء دارفور، وكان قياديا بارزا في صفوف الحركة الاسلامية السياسية، وكان يطالب المركز في الخرطوم بمنح الاطراف المهمشة نصيبها من السلطة والثروة والتنمية، وقد اعتقل بولاد فيما بعد بمساعدة مليشيات الجنجويد للأجهزة الأمنية السودانية، وقدم للمحاكمة في دارفور، وأعدم، وأدى هذا ألى تنامي الشعور بالاضطهاد والمرارة بين ابناء دارفور، ومن ثم تفجير الصراع القائم حاليا في دارفور، حيث بدأت حركتا التمرد في عام 2003 تشنان هجمات مشتركة على مراكز الشرطة والقوات المسلحة.

وبلغت هذه العمليات اوجها في أبريل نيسان منذ عام 2003 في الهجوم الذي استهدف مدينة الفاشر (كبرى مدن الاقليم وعاصمة ولاية شمال دارفور) وبدأت حركتا التمرد ترفعان شعارات المظالم السياسية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية ومؤخرا اتهامهم للحكومة بممارسة سياسة التطهير العرقي عبر ميلشيات الجنجويد التي استعانت الحكومة بها في قمع التمرد الاخير وما صاحبه من عمليات نزوح جماعية داخل الاقليم والى دولة تشاد المجاورة.

وفي النهاية اقول وبعد هذا الاستعراض لاهم العوامل والاسباب التاريخية والحالية التي ادت الى تفجر الصراع والنزاع الحالي القائم في اقليم دارفور، وما يجري فوق اراضيها من مذابح توصف بأنها عمليات ابادة جماعية ، ما علينا القول سوى انه يجب على الحكومة السودانية فتح المجال للحوار والهدنة بين اطراف النزاع، فقد ادت عمليات القتال بعد رفض الحكومة السودانية بداية الامر التفاوض مع حركتي التمرد وعدم الاستجابة الى مطالب الدارفوريين ومظالمهم المتمثلة باهمال الحكومة للأقليم الى تفجير الازمة دوليا ومن هنا لا يمكننا ان نصف ازمة دارفور سوى بأنها اسوأ ازمة انسانية يشهدها العالم دفع ثمنها حوالي 70 الف شخص لقوا حتفهم وكان اكثر من 105 مليون شخص قد فروا من منازلهم .

المبحث الثاني
النماذج التطبيقية

تعد المقابلة من أهم التقنيات التي تعتمد في مجال البحث التربوي بصفة عامة، ومن أهم الآليات الإجرائية التي يعتمد عليها البحث الوصفي بصفة خاصة.

"المقابلة هي محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار يتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث"[1] .

فالبحث وصفي، معروف أيضا بالبحث الإحصائي، حيث يصف بيانات حول خصائص السكان أو الظواهر. البحث الوصفي يجيب عن الأسئلة: من وماذا وأين ومتى وكيف. الهدف الرئيسي من هذا البحث هو وصف بيانات وخصائص ما هو قيد الدراسة. الفكرة الكامنة وراء هذا النوع من البحث هو دراسة الترددات، والمتوسطات وغيرها من الحسابات الإحصائية. على الرغم من أن هذا البحث دقيق جدا، ولكنة لا يشمل الأسباب التي تكمن وراء وضع ما. البحث الوصفي يُنفذ عندما الباحث يريد التوصل إلى فهم أفضل لموضوع معين، وعندما يتعلق الامر يتعلق بحث كمي ويستخدم استطلاعات رأي وقوائم وعينات محتملة.

"البحث الوصفي هو الأكثر شيوعا، والسبب الأساسي لإجراء هذا النوع من البحوث هو التعرف على سبب حدوث شيء ما. على سبيل المثال، يمكن استخدام هذا البحث لمعرفة ما هي الفئة العمرية التي تشتري نوع معين من العصير, بهدف معرفة حصة الشركة المنتجة في مختلف المناطق الجغرافية أو لاكتشاف الشركات المنافسة لها في السوق. يحصل على بيانات أكثر دقة أو نتائج ممكنة , عندما البحث يلبي كل المتطلبات الصارمة للبحوث.

الإحصاءات الوصفية توفر عرض للبيانات على شكل رسوم بيانية. من دون التحليل الإحصائي، الكمية الهائلة من البيانات الرقمية التي يتم جمعها في الدراسات الكمية تكون ساحقة وبدون معنى. فيجب وصف وتوليف البيانات لاعطائها معنى. الإحصاءات الوصفية هي الأسلوب الشائع المستخدم من قبل الباحثين لتنظيم وتلخيص البيانات الرقمية التي يتم جمعها من السكان والعينات"[2].

"1" http://al3loom.com/?p=1374

"2"ويكيبيديا

"هذا النوع من البحوث هو عبارة عن تجميع يضم العديد من منهجيات البحث والإجراءات الخاصة، مثل ملاحظات (observations) ودراسات استقصائية (surveys) وتقارير ذاتية(self–reports) ، واختبارات .(tests) المعلمات الأربعة من البحث سوف يساعدنا على فهم ما هو البحث الوصفي وأنواعة المختلفة .

النهج العام ,(GENERAL APPROACH) على عكس ما هو البحث النوعي، البحث الوصفي هو تحليلي أكثر .(analytic) وغالبا ما يركز على عامل أو متغير معين.

- هدف البحث ,(RESEARCH AIM) البحث الوصفي يعتمد على فرضيات (غالبا ما ينشأ من بحوث نوعية سابقة) ويتحرك في الاتجاه الاستنتاجي
- التحكم بمحيط البحث (CONTROL OVER THE RESEARCH CONTEXT), وأخيرا، مثل البحث النوعي, البحث الوصفي يهدف لجمع البيانات دون أي تلاعب بسياق البحث. وبعبارة أخرى، في البحوث الوصفية عامل التحكم أو التلاعب في سياق البحث, هو منخفض وغير تدخلي، ويتناول الأحداث كما هي في صورتها الطبيعية.
- إجراءات دقيقة في جمع البيانات (EXPLICITNESS OF DATA COLLECTION PROCEDURES), وبالإضافة إلى هذه الدقة. أدوات المراقبة تستخدم بكثرة البيانات الكمية (رقمية). الاختلافات في خاصية البحوث الوصفية تعتمد على موضوع البحث""[1].

البحث الوصفي قد يركز على مواضيع فردية ويخوض بعمق كبير في وصف التفاصيل. من ناحية أخرى, ولان هناك استخدام لإجراءات جمع وتحليل البيانات (مثل الدراسات الاستقصائية), البحث الوصفي يمكن له أيضا ان يتحقق بمجموعات كبيرة من المواضيع. وكثيرا ما تكون هذه فئات مصنفة مسبقاً. في هذه الحالات، نتائج الإجراءات التحليلية تميل إلى إظهار المتوسط (average) السلوك "" للمجموعة.

"1"ويكيبيديا

مفهوم البحث الوصفي :

"الأسلوب الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا سواء باستخدام الأسلوب الكيفي أو الكمي. التعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها عن طريق...، أما الكمي فيصف الظاهرة من خلال ارقام وجداول، موضحاً فيها حجم الظاهرة وارتباطها بالظواهر الأخرى. بداية استخدام البحث كانت في نهاية القرن الثامن عشر حيث قامت دراسات لوصف حالة السجون الإنجليزية ومقارنتها بالسجون الفرنسية والألمانية، كما نشطت هذه الدراسات في القرن التاسع عشر حيث ركزت على الدراسات الاجتماعية مثل التي قام بها فريدرك لوبلاي (1806–1882), بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، مستخدما في ذلك أدوات بحث خاصة, في ذلك الوقت, كالاستبيان والمقابلات. تطور الهام للبحث الوصفي حدث في القرن العشرين بعد اكتشاف الحاسوب وما لها من قدرة وسرعة على تحليل وتحديد العلاقات بين كمية هائلة من البيانات والأرقام.

تبرز أهمية الأسلوب الوصفي في دراسة بعض الحالات الإنسانية، مثل دراسة سلوك الأطفال اليتامى ،من خلال وصف الحالة النفسية لعينات منهم. يمكن استخدام الأسلوب الوصفي, أيضاً في مجالات أخرى مثل الظواهر الفلكية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية المختلفة. لا يقتصر الأسلوب الوصفي على جمع المعلومات والبيانات عن ظاهرة معينة بل لا بد من تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها، بهدف فهم واقع الظاهرة كما هو ومن ثم الوصول إلى استنتاجات وتعميمات لتطوير موضوع هذة الظاهرة. مثلاً لتخطيط بناء المدارس اللازمة في منطقة ما, دور الأسلوب الوصفي يكمن في جمع معلومات عن متوسط حجم الأسرة, في تلك المنطقة, وتحليلها للوصول إلى نسبة النمو السكاني وبالتالي الوصول إلى تحديد عدد تلك المدراس وحجم كل منها"[1]. ويمارس البحث الوصفي كثيراً في حياتنا اليومية، إن تعداد السكان وجمع المعلومات عن إعداد الطلاب الغائبين ، تمثل بحوثاً وصفية في الحياة العملية أو اليومية، وكما سبق القول لا ينتهي البحث الوصفي بالحصول على هذه المعلومات بل لا بد من أن يتعدى ذلك للوصول إلى تفسيرات واستنتاجات وتعميمات .

"1"ويكيبيديا

خطوات الأسلوب الوصفي :

الأسلوب الوصفي هو أحد أساليب المنهج الطريقة العلمية في البحث، مراحل هذة الطريقة تبدأ بتحديد المشكلة ثم فرض الفروض واختبار صحة الفروض وحتى الوصول إلى النتائج والتعميمات، ولكن طبيعة الدراسة الوصفية تتطلب المزيد من الخطوات التفصيلية التي يمكن عرضها فيما يلي:

1. تحديد مشكلة البحث وجمع المعلومات عنها.
2. صياغه مشكلة البحث على شكل سؤال أو أكثر.
3. وضع فرضية أو فرضيات كحلول مبدئية للمشكلة، توجه البحث نحو اختبار هذة الحلول.
4. اختبار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح لحجم العينة وأسلوب اختيارها. ويختار الباحث أدوات البحث التي سيستخدمها في الحصول على المعلومات كالاستبيان أو المقابلة أو الاختبار أو الملاحظة وذلك وفقا لطبيعة مشكلة البحث.
5. القيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة.
6. الوصول إلى النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات.

خطوات المنهج الوصفي في دراسة تحليل المضمون, هي تحديد مشكلة البحث وفراضياتها واثبات صحة هذة عن اختيار عينة وتحليلها حتى الوصول إلى نتائج. صعوبات هذا المنهج هي في اختيار العينة، حيث لا يستطيع الباحث أحيانا عمل صورة كاملة عن الموقف أو المشكلة التي يدرسها، ويحدد الباحثون عادة الصعوبات التالية في دراسة تحليل المحتوى وهي:

1. قد تكون بعض الوثائق التي يحللها الباحث ليست واقعية بل تمثل صورة مثالية، فالقوانين يمكن أن تنص عن حرية الفرد وكرامته ولكنها لا تطبق في كثير من الممارسات.
2. عدم القدرة على الاطلاع على وثائق هامة تتسم بطابع السرية.
3. وثائق محرفة أو مزورة, وتحليل محتواها سيقود إلى نتائج خاطئة.

غير أن هذه الصعوبات يمكن أن تقل كثيراً إذا نجح الباحث في اختيار عينة ممثلة عن الوثائق وإذا استخدم المنهج العلمي في نقد هذه الوثائق قبل دراستها ليتأكد من صحتها قبل أن يبدأ بتحليلها.

"1"https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%8A

مفهـوم المقابلـة :

يترجم مصطلح (Interview/Entretien) بمفاهيم عربية أخرى، كالسبر أوالاستبار الدال على الفحص والاختبار والتجريب، والتدقيق في البحث سبرا وتنقيبا واستقراء وتدقيقا، وتعميق الدراسة علما وبحثا وكشفا. مع العلم بأن السبر في اللغة هو استخراج كنه الأمر، والدلالة على التجربة والاختبار. ويقول ابن سينا في ما كتبه عن السياسة:" فكذلك ينبغي لمدبر الصبي إذا رام اختيار الصناعة أن يزن أولا طبع الصبي، ويسبر قريحته، ويختبر ذكاءه."[1] وهنا، السبر بمعنى التجربة والاختبار والفحص والتقدير. وهناك من يترجم المفهوم بالمقابلة، لتقابل الباحث مع المبحوث معه استجوابا واستكشافا؛ لأن المقابلة عبارة عن استجواب يراد به الوصول إلى معلومات مهمة، بغاية تثبيت فرضية معينة. ومن ثم، فالمقابلة هي:"المحادثة التي تتم فيها المواجهة المباشرة وجها لوجه بين الباحث والمبحوث، لما في حضورهما من أهمية لاستكمال التعبير اللغوي بتعابير الصوت، وخصائصه، وتعابير الوجه، ونظرة العين والإيماءات والسلوك العام خلال الاستجابة للأسئلة."[2]

وهناك من يرى بأن المقابلة هي بمثابة:" حديث أو حوار مع شخص أو مجموعة أشخاص، يرمي إلى الحصول إلى معلومات، بهدف التوصل إلى حل مشكل، أو فحص فرضية، أو تحقيق هدف معين."[3]. وتتوخى المقابلة تحقيق غرض عام، يتمثل في تقدير استعدادات الفرد أو خصائص معينة لديه، أو التعرف على ميوله واهتماماته وقدراته."[4]

وعليه ، فالمقابلة نتاج لعينة من المستجوبين لا يعرفون الكتابة من جهة، كما عند الأطفال الصغار والأميين، أو لا يرتاحون على مستوى التعبير والتواصل إلا لما هو شفوي من جهة أخرى. وهكذا، فالمقابلة بمثابة:" محادثة بين شخصين أو أكثر، يهدف من خلالها الباحث إلى الحصول على معلومات من قبل المتحدث إليهم. وقد لجأ الباحثون في العلوم الإنسانية إلى هذه الأداة، عندما اكتشفوا أن كثيرا من الناس يميلون لتقديم المعلومات شفويا أكثر من تقديمها كتابة، فهم يعطون البيانات كاملة وبسهولة أكثر في المقابلة ، منها في الاستطلاع بواسطة الاستمارة، خصوصا إذا نجح الباحث في الحصول على ثقة وطمأنينة المستجوب. إن الباحث عندما يقابل المفحوصين وجها لوجه، يمكن أن يشجعهم على

"1" مجموعة من الباحثين: مصطلحات تعليمية من التراث الإسلامي، د.خالد الصمدي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة □إيسيسكو-، الطبعة الأولى سنة 2008م، ص:249.

"2" د.أحمد أوزي: المعجم الموسوعي لعلوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،المغرب، الطبعة الأولى سنة 2006م، ص:242.

"3" عبد الكرم غريب: المنهل التربوي، الجزء الثاني، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2006م، ص:536.

"4"عبد الكرم غريب: المنهل التربوي، ص:536.

الاستمرار في الحديث، أو التعمق في التحليل والوصف. إضافة إلى ما يمكن أن يحصل عليه من معلومات هامة من ردود أفعال المستجوب الانفعالية و السيكوحركية ، كنغمة الصوت، وتعبيرات الوجه والجسم، ونوع اللغة والأسلوب والتعابير التي يستعملها ، وشعوره بالراحة أو الحرج، وهكذا...كما تعتبر هذه الطريقة ملائمة لجمع البيانات من الأطفال والأميين بصفة خاصة."[1]

وعليه، فالمقابلة عبارة عن تواصل لفظي وغير لفظي، إما باستعمال طريقة حوارية شفوية من جهة، وإما باستخدام طريقة حركية وإشارية سيميائية من جهة أخرى، سيما إذا كان المستجوب أبكم أو أصم أو من ذوي الحاجيات الخاصة. ومن هنا، فالمقابلة تقنية سيكوبيداغوجية واجتماعية مهمة في استكشاف المعلومات، وتجميعها، وتفريغها، وذلك لفهم المفحوص فهما حقيقيا، وتفسيره تحليلا واستكشافا واستطلاعا وتوجيها وتشخيصا وتقويما.

أهميــة المقابلــة وأهدافها:

تعد المقابلة تقنية سيكوبيداغوجية مهمة في تجميع البيانات بطريقة شفوية مباشرة. كما أنها أداة ناجعة في استجواب عينة من المستفتين، لايريدون التعبير عن آرائهم ومشاكلهم ورغباتهم وميولهم واهتماماتهم وأدوائهم عبر الكتابة، ويفضلون التعبير عنها بطريقة شفوية مباشرة وجها لوجه. لذلك، تعتبر المقابلة من الطرائق الهامة في تطوير البحث التربوي على مستوى تحصيل المعلومات بدقة وموضوعية .

شروط يجب أن تتوفر في المقابلة :

"هنالك عدة شروط يجب أن تتوفر في المقابلة الناجحة منها"[3] .

1. أن تحدد أهداف المقابلة، وأن تكون واضحة ومفهومة .
2. أن يقوم شخص ماهر ومدرب بالمقابلة .
3. أن يعد من يقوم بالمقابلة قائمة الأسئلة .
4. أن لا يُشعر من يقوم بالمقابلة الطرف الآخر بأنه سيقوم بإعطاء إجابة معينة أو تحيزاً.
5. يفضل أن يكتب من يقوم بالمقابلة ملاحظاته عنها أثناء إجرائها .
6. أن يكتب من يقوم بالمقابلة تقريراً مفصلا عن المقابلة فور انتهائها .

"1" خالد المير وإدريس قاسمي: مناهج البحث التربوي،سلسلة التكوين التربوي، العدد:16، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2001م، ص:34-35.

"3" العكش عبد الله ، البحث العلمي المناهج والإجراءات ، مطبعة عين الحديثة ، بدون طبعة ، الإمارات العربية ،1986،ص 55.

7. أن يقوم المقابل بإعلام المستجيب بطبيعة المشروع ويشجعه على التعاون معه .
8. أن يكون صريحاً مع المستجيب بحيث لا يخفي عنه الحقيقة .
9. مراعاة المقاييس العلمية عند اختيار الأشخاص .
10. طلب الإذن بتسجيل المقابلة، إذا كانت على شريط مسجل .

أسئلـة المقابلـة:

"يجب أن تتوفر في أسئلة المقابلة شروطاً معينة، من شأنها تسهيل إجراء المقابلة وخلق جو إيجابي بين المقابل والمستجيب. ومن هذه الشروط :

1. يجب أن تكون الأسئلة واضحة وغير غامضة ومكتوبة بلغة تؤدي إلى اتصال فعال بين المستجوب والمستجيب.
2. إذا كانت بعض الأسئلة تحتاج إلى معرفة مسبقة فيجب التأكد من معرفة المستجيب لها أو تفسيرها له.
3. يجب أن تكون أسئلة البحث متعلقة بمشكلة البحث وأهدافه وبشكل يتيح الحصول على أكبر كمية من المعلومات"."[1]
4. الأسئلة التي قد يتردد المستجيب في الإجابة عنها وخاصة المتعلقة بالنواحي الشخصية، يفضل سؤاله عنها في نهاية المقابلة.
5. عدم وضع أسئلة تؤدي إلى إجابات معروفة مثل الأسئلة الخاصة بالتمييز العنصري.
6. توجيه الأسئلة والحصول على الإجابات المطلوبة ومحاولة تقنينها.
7. التدرج في طرح الأسئلة بشكل يزيد من الألفة والودية بين الباحث والمبحوث.
8. الإكثار من عبارات الثناء والشكر، وتشجيع المستجيب على إتمام إجابته.
9. عدم توجيه أكثر من سؤال واحد في نفس الوقت لإتاحة الفرصة للمستجيب للتفكير والتمعن بالإجابة"[2] .

"1" الرفاعي، أحمد حسين، مناهج البحث العلمي، دار وائل للنشر. (1998. عمان- الأردن، الطبعة الأولى.
"2" مرجع سابق - الرفاعي، أحمد حسين، (1998. عمان- الأردن، الطبعة الأولى".

متى تكون المقابلة أنسب الأدوات :

يقول كرلينجر بأنه عند اتخاذ قرار بتطبيق المقابلة أداة لجمع معلومات حول أسئلة البحث, يجب أن يسأل الباحث نفسه السؤال التالي: هل بالإمكان الحصول على المعلومات نفسها بتطبيق أداة أسهل وأفضل من المقابلة ؟ وذلك لأن تطبيق المقابلة يكتنفه بعض الصعوبات مثل : صدق المعلومات, وتحيز المقابلة (بالكسر) ومدى تدربه على الدراسة الأولية للأسئلة " وعندما يصعب الحصول على المعلومات بطريقة أخرى غير المقابلة, وعندما تكون هناك حاجة للتعمق في المعلومة, تصبح المقابلة أنسب الأدوات. كذلك عندما يكون مجال البحث جديداً , يصبح تطبيق المقابلة أمراً لا بد منه, للوصول إلى فروض ومتغيرات, وبنود قد تخفي على الباحث .

أنـواع المقابلـة:

أولاً: "من حيث عدد العملاء أو المقابلين المستجيبين يمكن تقسيم المقابلة إلى نوعين رئيسين هما"[1]:

(أ) المقابلة الفردية: التي تتم بين الباحث والمفحوص (المستجيب) وتعتبر أكثر الأنواع شيوعاً لأنها تتم بين المقابِل والمستجيب .

(ب) المقابلة الجمعية : وتتم بين الباحث وعدد من الأفراد في مكان واحد و وقت واحد من أجل الحصول على معلومات أوفر في أقصر وقت وأقل جهد وغالباً يستخدم هذا النوع من المقابلات لإعطاء المعلومات أكثر مما يستخدم لجمعها.

ثانياً : وفقاً لنوع الأسئلة التي تطرح فيها ودرجة الحرية التي تعطى للمستجيب في إجاباته يمكن تقسيم المقابلة إلى ثلاث أنواع :

(أ) المقابلة المقفلة المغلقة Structured: وهي المقابلة التي تطرح فيها أسئلة تتطلب إجابات دقيقة ومحددة، ولا تفسح مجال للشرح المطول، وإنما يطرح السؤال وتسجل الإجابة التي يقررها المستجيب .

(ب) المقابلة المفتوحة: Unstructured: وهي المقابلة التي يقوم فيها الباحث بطرح أسئلة غير محددة الإجابة، وفيها يعطي المستجيب الحرية في أن يتكلم دون محددات للزمن أو للأسلوب وهذه عرضة للتحيز وتستدعي كلاماً ليس ذا صلة بالموضوع

(ت) المقابلة المقفلة المفتوحة: وهي التي تكون الأسئلة فيها مزيجاً من النوعين السابقين (مقفلة

"1" دلال قاضي واخرون ، منهجية واساليب البحث العلمي البرنامج الاحصائي ، دار الحامد للنشر ، ط1، الاردن ،2008.

ومفتوحة). وفيها تعطي الحرية للمقابل بطرح السؤال بصيغة أخرى والطلب من المستجيب لمزيد من التوضيح.

ثالثاً : من حيث الغرض من المقابلة في ميدان التفاعلات الاجتماعية السوية :

(أ) المقابلة الاستطلاعية (المسحية): يستعمل هذا النوع من المقابلات للحصول على معلومات من أشخاص يعتبرون حجة في حقولهم أو ممثلين لمجموعاتهم والتي يرغب الباحث الحصول على بيانات بشأنهم .

(ب) المقابلة التشخيصية: وتستعمل لتفهم مشكلة ما وأسباب نشوئها، وأبعادها الحالية، ومدى خطورتها على العميل تمهيداً لتحديد الأسباب ووضع خطة للعلاج .

(ت) المقابلة العلاجية: وهذا النوع يهدف بشكل رئيسي إلى القضاء على أسباب المشكلة والعمل على جعل الشخص الذي تجري معه المقابلة يشعر بالاستقرار النفسي .

(ث) المقابلة الاستشارية: يستعمل هذا النوع من المقابلات لتمكين الشخص الذي تجري معه المقابلة وبمشاركة الباحث على تفهم مشاكله الشخصية والمتعلقة بالعمل بشكل أفضل والعمل على حل تلك المشاكل.

رابعاً : من حيث طبيعة الأسئلة: يمكن تقسيم المقابلة إلى ما يلي:

(أ) المقابلة الحرة: التي تطرح فيها أسئلة غير محددة الإجابة .

(ب) المقابلة المقننة: وهي المقابلة التي تطرح فيها أسئلة تتطلب إجابات دقيقة ومحددة.

(ت) المقابلة غير المقننة : ويتصف هذا النوع من المقابلات بالمرونة والحرية بحيث تتيح للمفحوص التعبير عن نفسه بصورة تلقائية .

(ث) المقابلة البؤرية: حيث تكون الوظيفة الأساسية للباحث هو تركيز الاهتمام على خبرة معينة صادفها الفرد وعلى آثار هذه الخبرة .

(ج) المقابلة غير الموجهة: حيث يكون المفحوص أكثر حرية في التعبير عن مشاعره ودوافع سلوكه بدون توجيه معين من الباحث .

خامساً: حسب طول المقابلة ومداها: تقسم إلى

(أ) المقابلة القصيرة .

(ب) المقابلة الطويلة .

(ت) المقابلة لمرة واحدة .

(ث) المقابلة المتكررة.

إيجابيات المقابلـة وسلبياتها:

تعد المقابلة من أهم التقنيات والأدوات التي يستعين بها الباحثون في مجال البحث التربوي، وبناء المشروع الشخصي؛ لما لها من أهمية في استكشاف البيانات، وتحصيل المعلومات، وبناء المعطيات، وتفهم الظروف النفسية والاجتماعية التي يكون عليها المبحوث. ومن ثم، لا يمكن الاستغناء إطلاقا عن هذه التقنية التربوية الإجرائية في كتابة البحوث، وذلك في مراكز التربية والمعاهد السيكولوجية والاجتماعية والإعلامية على حد سواء.

ومن هنا،" تعتبر المقابلة أحد الأدوات البحثية الهامة في العديد من المجالات العلمية، فهي تستخدم من قبل السيكولوجي و السوسيولوجي والمعالج النفسي، وغيرهم ممن يسعى إلى جمع البيانات بشكل دقيق وحي لهدف علمي محدد. تفضل المقابلة الاستبيان؛ لما تتمتع به من مرونة في البحث، فقد يوجه الباحث أسئلته وفق مستوى المبحوث، كما يمكنه تغيير أسئلته، إذا لم يتم فهمها. وتستطيع المقابلة تزويده بالمعلومات التي يرى ضرورة الحصول عليها، بما يمليه الظرف والحاجة، والتعمق في الجوانب التي تبدو للباحث أساسية في جمع البيانات."[1]

واجبات المقابل :

"هناك مهاماً وواجبات يجب أن يقوم بها المقابل وهي"[2] :

1. التفتيش عن المبحوثين: حيث ينبغي على الباحث التفتيش عن المبحوثين الذين يشكلون وحدات عينية للمقابلة أو العشوائية، والتفتيش عن وحدات العينة العشوائية أصعب بكثير من التفتيش عن وحدات العينة المقننة، حيث يجب على الباحث التقيد بأسماء العينة العشوائية والذهاب إلى عنوانهم مهما كانت متباعدة.
2. تحقيق المقابلة مع المبحوثين: حيث يشجع الباحث المبحوثين على إجراء المقابلة والإجابة على الأسئلة التي وجهها، ويجب عليه أن يوفر جو المقابلة الإيجابي، ويجب أن تكون الأسئلة الاستبيانية قليلة وواضحة ومركزة .
3. طرح الأسئلة الاستبيانية: ثم يبدأ بعد ذلك بطرح الأسئلة على المبحوث .

تسجيل الإجابات: يقوم الباحث بتدوين الإجابات التي يتسلمها من المبحوث بنفسه ولا شك أن تدوين الإجابة على الأسئلة المفتوحة أصعب من تدوين إجابات الأسئلة المغلقة.

"1" د.أحمد أوزي: مرجع سابق ، ص:243.
"2" العكش عبد الله ، البحث العلمي المناهج والإجراءات ، مطبعة عين الحديثة ، بدون طبعة ، الإمارات العربية ،1986،ص 55.

صفات المقابل :

إضافة إلى ما سبق الحديث عنه من ضرورة توفر صفات وشروط للحصول على مقابلة ناجحة، لا بد أيضاً أن يتصف المقابل بصفات شخصية واجتماعية وفنية تجعل مقابلته فاعلة وحيوية وتشعر المستجيب بالمودة والاطمئنان .

"ويمكن أن نجمل هذه الصفات فيما يلي""[1] :

1. الصدق والأمانة في طرح الأسئلة وتسجيل المعلومات والحقائق. فالصدق والأمانة تعتبر من أهم صفات المقابل فلا يغير فحوى الأسئلة ولا يضلل المبحوث ولا يدخل أهواءه ونزعاته وميوله واتجاهاته في المعلومات والحقائق .
2. اهتمام المقابل في البحث: فيجب على الباحث أن يهتم بالبحث ويظهر اهتمامه وتشوقه للموضوع كما يجب أن يحترم المبحوثين، وأن يكون صبوراً في معرفة الحقائق .
3. الدقة في طرح الأسئلة وتسجيل المعلومات .
4. التكيف لجميع المناسبات والأشخاص والظروف المحيطة بالمبحوثين .
5. أن يتمتع بشخصية ومزاج جيدة .
6. الذكاء والثقافة .

"1" جمال ابو شنب ، قواعد البحث العلمي ولاجتماعي ،جامعة حلوان ، بدون طبعة ، 2007،

المقابلات

الإسم:.....

الصفة:.....

المهنة:.....

الوظيفة:.....

عنوان (رقم تلفون/بريدإلكتروني) .....

.....

مكان المقابلة :.....

تاريخ المقابلة :.....

حافظة أسئلة:

1. ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟
2. ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟
3. كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟
4. هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟
5. هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟
6. إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟
7. ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟
8. على من تقع مسئولية حماية المدنين؟
9. هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟
10. مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟
11. ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟

إعداد الطالبة : توسل كاشا

المقابلة الأولى :

الإسم: تاج الدين بشير نيام
الصفة: سياسي من دارفور
الوظيفة: محاضر جامعي
مكان المقابلة : الخرطوم
تاريخ المقابلة : السبت 2017/12/30م.

حافظة أسئلة:

1. **ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟**

هنالك نزاع واحد في دارفور ولكن نتائجها متعددة ؛ نزاع مسلح تطالب بالتساوي في المشاركة في السلطة والثروة وغيرها بين جميع أبناء السودان وإزالة التهميش الذي صاحب السودنة والإستقلال والتي إستمرت حتى عتبات قيام الثروة المسلجة في دارفور عام 2003م والتي تم علاجها في وثيقة الدوحة للسلام في دافور في يوليو 2011م وبالتالي أزالت الوثيقة أسباب النزاع ووافق على ذلك أهل المصلحة في مؤتمرهم في الدوحة في مايو 2011م.

2. **ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟**

الأسباب الأساسية مذكورة في الإجابة الأولى :المطالبة بإزالة التهميش السياسي والإقتصادي والثقافي التي صاحبت الولايات خاصة دارفور منذ السودنة والإستقلال وفشلت كافة المحاولات السليمة وبالتالي لجأ أبناء دارفور إلى الثورة المسلحة وبالفعل تم الاستجابة لتلك المطالب المشروعة .

3. **كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟**

معظم النزاعات في العالم تعالج في إطار التفاوض خاصة إذا تم الإعتراف بأسباب قيام النزاع والمشكلة السودانية في دارفور لم تكن بدعاً تم التفاوض مبكراً فور إندلاع الأزمة في 2003م في مدينة (أبشي) في تشاد ثم نقلت إلى إنجمينا العاصمة وتحت رعاية فخامة الرئيس التشادي إدريس دبي أتنو ، تم التوقيع على أول إتفاق بين الأطراف بحضور الإتحاد الأفريقي والتي عرفت بإتفاقية إنجمينا لوقف النار الإنساني بتاريخ 8أبريل2004م . ثم نقلت المفاوضات إلى أبوجا عاصمة نيجريا الإتحادية وبعد ست جولات تم التوقيع على اتفاقية (Darfur Peace Agreement

"DPA") وقع عليها فصيل واحد من الحركات وهو فصيل حركة تخرير السودان – جناح مني اركو مناوئ في يونيو2006م . رفضت حركة العدل والمساوة بقيادة المرحوم الدكتور / خليل إبراهيم والتحرير بقيادة الأستاذ / عبدالواحد محمد نور الإتفاقية وكونتا مع آخرين (NRF) جبهة الخلاص الوطني حاولت مفوضية الإتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية فرض الإتفاق بالقوة وهددوا بفرض عقوبات على الأطراف التي تعارضها ولكن دون جدوى وبعد ستة أشهر فقط تراجعت تلك الأطراف وعرضت على الحركات الرافضة إعادة التفاوض وبعد جهد أرسلت سفينتها في الدوحة التي افتتحنها حركة العدل والمساواة بجناح المرحوم خليل إبراهيم ووقعت على إتفاق حسن النوايا في يناير 2010م ولاحقا إنضمت إليها حركات وفصائل توحدت بإسم (حركة التحرير والعدالة) في فبراير 2010م بالدوحة ؛ واصلت التفاوض ووقعت على الإتفاق الإطاري في مارس 2010م بينما إنسحبت حركة العذاب والمساوة الي مصر فاوضت حركة التحرير والعدالة وتوصلت إلى إتفاق شاورت فيها المجتمع المدني والقوة السياسية السودانية (أصحاب المصلحة) فوافقوا على تلك فوقع الطرفان الحكومة والحركة وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في الدوحة في 14من يوليو2011م . وبحضور دولي وإقليمي غير مسبوق وبعد فترة إعتمدت الأمم المتحدة الوثيقة بإعتبارها الأساس لأي تفاوض في شأن دارفور .

4. هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟

في تأجيج الصراع بصورة مباشرة غير صحيح ولكن بنقلها للأحداث والنزوح واللجؤ وخروقات حقوق الإنسان وغيرها التى كانت تجري في الأرض اعتبر بعض المراقبين نقل الحقائق تأجيج للصراع .

اما حله فنعم فقد بذلوا جهدا كبيرا منذ اليوم الأول مارسوا ضغوطات على الحكومة والحركات المسلحة للوصول الى السلام والتوافق .

لذلك لهم دور في تحقيق السلام في دارفور ولا زالوا يواصلون ذلك الدور لإلحاق ممانعي السلام والحوار الوطني لقبولها .

وهذا لانفي ربما قلة من المنظمات والمؤسسات الدولية لها اجندتها الخاصة ولعبت دورا سلبياً في النزاع على نطاق ضيق ولكن لا يعقل ان نعمم ذلك .

5. **هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟**

دون أدنى شك أو التردد الحوار هو أفضل الوسائل لحل النزاعات . فقط أن يقوم الحوار على الشفافية والوضوح ومشاركة الجميع على قدم المساواة بين الأطراف . وأن يتم تكوين آليات لتنفيذ ما يتم عليه .

6. **إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟**

لأن نادراً ماحسمت نزاعاً بالقوة وحتى إن تم يظل أسباب النزاع قائم وتطهر في السطح متى ما توفرت الظروف الملائمة ؛ لذلك لا بديل عن الحوار والإتفاق حتى اذا إستخدمنا القوة فقط لضغط الطرف المعاند للجلوس إلى طاولة التفاوض .

لسؤ الحظ وخطأ تقديرات من حكومة من حكومة السودان تلجأ عادة إلى إستخدام القوة في إخماد الحركات المطلبية ولا تلجأ إلى الحوار الا بعد تطورت سالبة كما حصل للنزاع في دارفور والتي كانت يمكن حلها بأقل جهد وقليل من التنازلات ولكن لتقديرات خاطئه دفعت الحكومة قمنا باهظاً . لذلك نوصي خاصة بعد مؤتمر الحوار الوطني التي ناقش كافة قضايا التي أثارت النزاعات ؛ في دارفور والشرق وكردفان والنيل الأرزق وغيرها بوضوح وشفافية وأعتمدنا وأجزنا المخرجات بالإجماع سوق يكون منهج الحوار راسخا في الثقافة السودانية في كافة تعاملاتنا .

7. **ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟**

الحروب والنزاعات كعادتها تفرز عددا من الضحايا من بينها النازحون واللآجئون ومتضرري النزاع لي دارفور ؛ مات إعداد كبيرة من السكان كما الحق النزاع ضرراً بليغاً في علاقتها وشوهت وصورة السودان الخارجية وعرضها لقرارات دولية وإقليمية بطريقة غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي ولم يسلم منها حتى دول جوار السوداني . ربما إستفاد منها المنظمات المتطرفة ضد الإسلام والمسلمين وساهم النزاع في أضعاف موقف السودان وقدمت تنازلات في تقسيم جنوب السودان.

8. **على من تقع مسئولية حماية المدنيين؟**

حماية المدنيين تقع على عاتق الدولة الوطنية بصورة رسمية ، وفق القانون الدولي والتدخل الدولي مشروط ووقف ظروف استثنائية ولكن في ظل إحادية القطب أُسيئت إستخدام تلك وفق أهواء الدول الكبرى مما سبب ضرراً وأثارت أسئلة حول التدخل .

9. هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟

نعم الذي يدير النزاع بعقلانية يمكن حله بعقلانية كذلك والعكس صحيح الذي لا يحسن الإدارة غالباً لا يحسن الحل كذلك ؛ مثير من النزاعات تبدأ صغيرة ومحدودة ويمكن إدارتها وحلها بقليل من التركيز والتنازلات ولكن ترفض الحكومة (الطرف القوى) في نظرها وتحاول القضاء عليها عسكريا وفي غالب الأحيان جلبت لها إشكالات كثيرة .

10. مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟

نعم ؛ ساهمت ولا زالت تواصل في دعم السلام والإستقرار من خلال أنشطه ومساهمات عدة لأنهم يقومون بتنوير الأطراف المتحاربة وكذلك المتضررين بسلبيات الحروب والنزاعات كما يقومون بتقديم تقارير إلى المنظمات الإقليمية والدولية وتعتمد معظم الدول خاصة الولايات المتحدة والدول الأوربية عليها لي صناعة سياستها تجاه النزاعات . كغيرها من الأجسام أعتقد أنه لم يحققوا كل أهدافهم ولكن دون شك حققوا كثيراً منها.

11. ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟

الوقاية خير من العلاج لا أجد أفضل وسيلة لتفادي الأزمات وحلها إذا وقعت أفضل من الحوار بين الأطراف ؛ فالحوار الوطني الذي إبتدره رئيس الجمهورية قد عالج جذور الأزمة السودانية وقضايا النزاعات والتي تسببت في إنقسام الجنوب ودارفور والشرق والنيل الأزرق وجنوب كردفان على النزاعات . لقد خاطب وعلاج أسباب النزاعات والتي تتمثل في إحتكار السلطة والثروة وفرض تصافح إحادية وتهميش الولايات بواسطة نخبة قليلة من أبناء السودان الذين ورثوا الإستعمار ومارسوا جزء كبير من ممارستها ، كما خاطبت القضايا الإقتصادية والعلاقات الخارجية وقضايا الحكم والإدارة وإعترفت بالمظالم التاريخية . كان يصعب كل ذلك عبر فوهة البندقية لذلك وفرت الحكومة لنفسها وللشعب السوداني الكثير من الموارد البشرية والمادية وأزالت الكثير من الغبن السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي وإعتمادها معايير

الموطنة كأساس للحقوق والواجبات وإحترام حقوق الإنسان والعمل على تخفيف المعيشة وبناء علاقات متوازنة تراعي فيها مصالح السودان العليا .

المقابلة الثانية :

الإسم : مواهب محمد سعيد ساتي
الصفة : مواطنة من دارفور.. جنوب دارفور
المهنة : موظفة
الوظيفة : .وزارة التخطيط العمراني (نيالا)
مكان المقابلة : هاتفية
تاريخ المقابلة : 2017/12/29م

حافظة أسئلة:

1. **ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟**

أغلبية النزاعات في دارفور نزاعات مسلحة .

2. **ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟**

إنعدام الوعي والجهل بكيفية الحل السلمي للمشكلات وتفشي ثقافة العنف (ثقافة باخد حقي بيدي) وكذلك من أهم المسببات الظلم والنظرة الدونية والقبلية للشعب الدارفوري.

3. **كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟**

نشر الوعي وذلك بإقامة ورش ودورات متخصصة لنشر ثقافة السلام والتطبيق الفعلي لها كذلك طاولات الحوار والنقاشات الجادة الهادفه التي تتلمس القضية المعنية ووضع الخطط والبرامج التي تسهم في حلها جزريا وليس شكلياً .

4. **هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟**

مما لاشك فيه أن للمنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية الدور الأكبر في تأجيج أو حل النزاعات وذلك لتأثيرها الكبير وكينونتها في المجتمعات وهذا التأثير قد يكون سلباً أو إيجاباً .

5. **هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟**

قد تكون الحوارات والإتفاقيات الحل إذا تم تطبيقها على أرض الواقع وإستقلالها الإستقلال الأمثل (يعني ما تبقى وجبة فطور وقاروة صافية وبلح وفول وظرف في آخر الجلسة) لابد أن يتم التطبيق الفعلي لمخرجات الحوار على الفور وعدم تأجيل البدء فيه يعني (أضرب الحديد وهو سخن) كذلك الموضوع والشفافية .

6. **إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟**

نجد أن الحوارات قد أسهمت نسبياً في علاج بعض النزاعات القبلية المسلحة في دارفور (دون زكر للمسميات).

7. **ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟**

بكل المقاييس نجد أن المتضرر من هذه النزاعات هو المواطن الدارفوري بكل فئاته ومستوياته وثقافاته وإنتمائاته المختلفة . أما المستفيد منها فهم أصحاب المصالح والنفوس الدنيئة والمستقلين .

8. **على من تقع مسئولية حماية المدنين؟**

وفقاً للقوانين والبرتكولات الإنسانية يقع عبء حماية المدنيين على الكافة من حكومات ومنظمات ومجتمعات خصوصاً إن قضية النزاعات المسلحة في دارفور أصبحت قضية دولية وتوفير الحد الأدنى من الحماية لهم وحفظ حقوقهم الأساسية الا أن العبء الأكبر يقع على حكومة السودان وذلك من المبداء الديني الأصيل كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيتة وإقتداءاً لاخلفاء كسيدنا عمر رضي الله عنه وما ورد من اثر.

9. **هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟**

نعم اذا تمت إدارة النزاع بصورة جاده وموضوعية وشفافية عندها يتم التوصل الى حل وبالتالى هناك هناك علاقة وطيدة بين الإدارة والحل .

10. **مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟**

ساهمت بنسبة ضئيلة في تحقيق السلام وذلك لان أغلبية الأنشطة مازالت مجرد حبر على ورق . أما بالنسبة للتنمية فهذه قضية أخرى.

11. **ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟**

لتفادي هذه المشكلة وحلها نحتاج إلى وجود مسئول قوي يمتلك الإدارة صاحب قرار ذو دراية بكافة القضايا المتعلقة بالشعب أو المجتمع الدارفوري وكيفية حلها ، يعني (دارفور لا تحتاج إلى ارجوس أو شخشيخه يتم تحريكة وتوجية وفقاً للمصالح الشخصية) محتاجة لرجل بكل ماتحمل من معنى .

كذلك المساواة او التكافؤ وحفظ حق الإنسان الدارفوري .

كما نحتاج إلى الوعي من المجتمع الدارفوري لأن نسبة الجهل في دارفور مخفية وأقصد بالجهل ليست القرأة والكتابة بل الجهل بمقتضيات المرحلة والحقوق والواجبات وإحترام هوية الآخر وإنتمائة وتقلبها كما هي والإلتزام باللوائح والقوانين المنظمة ونشر ثقافة السلام والتنمية (أقرب مثل في الجامعات لمن تقوم المظاهرات أول شئ بتتكسر الجامعه وتحترق المكتبات والقاعات) إذاً الجهل ليس فك الخط .

أيضاً الحوجة الماسة إلى وضع خطط وتطبيقها على أرض الواقع أول بأول .

المقابلة الثالثة :

الإسم : .الرضية أحمد
الصفة: مواطنه من جنوب دارفور
المهنة : موظفة
الوظيفة: وزارة الصحة (نيالا)
مكان المقابلة : بانت غرب
تاريخ المقابلة :.2017/12/29م

حافظة أسئلة:

1. **ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟**
   - النزاع من أجل السلطة .
   - النزاع من أجل ملكية الأرض .
   - النزاع بين الإدارة الأهلية في إتباع للإدارة ونظام الحواكير .
2. **ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟**
   - في دارفور بالتحديد المارب السياسية لبعض القبائل .

- المنافسة من اجل الماء والكلا (المرعى والمسارات أغلبها الإحتكاك بين المزارع والراعي) .
- التميز بين القبائل .
- تقسيم الموارد وفرص العمل وعدم المساواة في بعض الأماكن عن طريق الإدارات الأهلية وهو الأرجح.

3. **كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟**

نشر الوعي وذلك بإقامة ورش ودورات متخصصة لنشر ثقافة السلام والتطبيق الفعلي لها . كذلك طاولات الحوار والنقاشات الجادة الهادفه التى تتلمس القضية المعنية ووضع الخطط والبرامج التي تسهم في حلها جزريا وليس شكليا.

4. **هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟**

في بعض الأحيان توجد بعض المنظمات التى تتاجر بإسم السلام وهي تدعم الأزمات في النهاية الهدف هو ضمان استمرارية المنظمة العامل وللمانح أيضاً.

5. **هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟**

قد تكون الحوارات والإتفاقيات الحل اذا تم تطبيقها على ارض الواقع واستقلالها الاستقلال الامثل (يعني ما تبقى وجبة فطور وقارورة صافية وبلح وفول وظرف في آخر الجلسة) لابد ان يتم التطبيق الفعلي لمخرجات الحوار على الفور وعدم تأجيل البدء فيه يعني (اضرب الحديد وهو سخن) كذلك الموضوعية والشفافية.

6. **إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟**

مساهمتها فقط 50% فقط كما أسلفت سابقاً .

7. **ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟**

الفئات المتضررة هم سكان المنطقة وممكن نقول الشعب . كذلك تتضرر التنمية والإقتصاد وتزول كل مراحل التقدم والنمو والازدهار في الولاية بالاضافة لانو بطريقة غير مباشرة تتاثر الدولة نفسها من النواحي الاقتصادية وخاصة الجانب الزراعي وكل البنيات التحتية صفر.

8. على من تقع مسئولية حماية المدنين؟

حكاية المدنين هي مسئولية الدولة مسئولية تامة . بل مايحدث في دارفور في الآونة الأخيرة للمواطن هو المسؤل من انت نفسه من تدخل أحد حتى الجيران نسبة لإرتفاع معدلات الجريمة من الأفضل أن تسعى الدولة من حماية المواطنين وتطبق مقولة الأمن مسئولية الجميع حتى يعم السلام وتترقى الامم بإستدامة نماها وامنها وسلامتها .

9. هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟

أكيد توجد هناك علاقة خلاف اختلاف وجهات النظر توجد علاقة صلت الارحام وغيرها من العلاقات الاخرى من الجوار اذا كانت دولة جارة او قبيلة وربما يكون لجنة النزاع وحل النزاع وحل النزاع من بيت واحد فقط اذا لم اذهب بعيدا في المبالغة.

10. مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟

لجان السلام لم تحقق أهدافها كاملة لإزالة هذه المعوقات التي ظلت تفرضها السلطة نفسها وكذلك بعض الأطراف المتنازعة والإخوان السياسيين وأصحاب السلطة والرأي.

11. ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟

في رأي بصراحة دارفور تمثل أفريقيا وليس السودان فحسب لأنها تحتوى على كم هائل من القبائل المختلفة وهذا أدى إلى إختلاف الآراء والثقافات واللغات ، لابد من مشاركة كل القطاعات بمختلف الأعمار والأشكال حتى أطفال الرياض في النقاش . مادة النقاش لابد ان تكون مزينة بالإدارات الأهلية مما لديهم من الخبرة والحكمة والراي الصائب .

القلم لايزيل بلم ليس الطبقات المتعلمة هي الوحيدة صاحبة الرأي . التعليم وتقليل العطالة الانسجام التام بين الحكومة على مستوى المركز مع الولاية.

استمرارية النظر الى المشكلة من جذورها ليس من المتعلمين ولا اصحاب الشأن والجاه ولكن المرجو الرجوع والنظر الى اساسيات المشكلة انظر اليها بمنظور شامل.

ابدا بالمتابعة من الشارع وحتى البيت وكذلك المرأة العاملة المرطبة في المكتب صاحبة المرتب ؛ استغلال الموارد بطريقة صحيحة والتذكير على التي تدعم التنمية مثل الزراعة وهي العمود الفقري للتنمية وبعدها التعليم والصحة ومصادر المياه الصالحة للشرب والمساواة والمنافسة الشريفة في الفرص

- الامن والاستقرار .
- محاربة الفقر .

لمشاريع الدخل للأسر ذات الحاجة الماسة وليس المكتفية ذاتيا .

المقابلة الرابعة :

الإسم : إبراهيم الخليل شيخ الدين .
الصفة : نازح بمعسكر أبو شوك للنازحين .
المهنة : معلم .
الوظيفة : مدير المعسكر .
مكان المقابلة : معسكر أبو شوك للنازحين .
تاريخ المقابلة : 2017/12/20م

حافظة أسئلة:

1. **ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟**

تختلف أنواع النزاعات في دارفور حسب الظروف والموقع فهناك نزاع قبلي وأخر بسبب إحتكاك الراعي والمزارع وهناك نزاع في الحواكير وآخر صراع على الموارد الشحيحة ونزاعات عن النصب المسلح ونزاع بين بطون القبيلة الواحدة وغيرها من الصراعات الكثيرة المنتشرة في دارفور .

2. **ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟**

أ. إنتشار السلاح بمختلف الأنواع في دارفور .
ب. شح الموارد وكثر طلابها .
ت. غياب سلطة الدولة وعدم وجود سيادة لحكم القانون .
ث. إتساع الرقعة الزراعية وضيق المراعي بسبب شح الأمطار مما يؤدي إلى الجفاف فتحدث الإشكالات .

ج. عدم العدالة في توزيع الثروة والسلطة من قبل الحكومة المركزية .
ح. الكوارث الطبيعية مثل الحرائق والمجاعات .
خ. ظهور مواقع التعدين مع عدم تنظيم وترتيب أوضاع المعدنيين وعشوائية التعدين.
د. عدم العدالة في توزيع الثروة والسلطة .
ذ. غياب الكثير من الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصحة .
ر. عدم وجود برنامج لرعاية الشباب وتوظيف الخريجين منهم لأن الشباب هم وقود الحرب ومعادلة السلام.

3. **كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟**

قبل إندلاع الأزمة في دارفور كانت معظم النزاعت تتم معالجتها عبر الإدارة الأهلية ولجان الجودية حيث يتدخل الأجاويد لإحتواء وإدارة الأزمة اما بعد قيام التمرد في دارفور فقد غاب دور الإدارة الأهلية وبدأت الدولة بتكوين لجان تسمى لجان المصالحات وفض النزاعات والسلم الإجتماعي وخاصة بعد إتفاقية الدوحة فقد أنشأت الحكومة مفوضية خاصة بالمصالحات والسلم الإجتماعي حيث بدأت المفوضية وإستعانت باللجان السابقة من الأجاويد ولجان الولايات في فض النزاعات والحروب وإعادة النسيج الإجتماعي بين مجتمع دارفور .

4. **هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟**

عندما قامت الأزمة في دارفور وتحولت من قضية محلية إلى إقليمية ثم إلى دولية جاءت المنظمات من كل أنحاء العالم ووكالات الأمم المتحدة وغيرها وجميعها كانت تعمل في المجال الإنساني حسب الإتفاقية التي تمت بينهم وحكومة السودان ممثلة في وزارة الشئون الانسانية أو مفوضية العون الإنساني الا أن كثير من هذه المنظمات لها أجندتها الخاصة فهناك منظمات تقوم بتحريض النازحين ضد الدولة وآخريات تعمل في العمل الكنسي وأخرى تسعى في قيام المظاهرات داخل المعسكرات وأخرى تسعى في قيام المظاهرات داخل المعسكرات وأخرى رسالتها تجسسية ومنظمات لم تتدخل في أي عمل سياسي لذلك قامت الدولة في 2009م بإبعاد بعض المنظمات التي أخلت بشروط العقد وأبقت على الأخرى التي تعمل في مجال المصالحات وقيام الورش الخاصة بنبذ الحرب والأخرى التي تعمل في البنيات

الأساسية والخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والمياه والغذاء والخدمات الأخرى وبعض المنظمات قامت بدعم لجان المصالحات وفض النزاعات عبر العمل اللوجستي والورش ومتطلبات السلم الإجتماعي .

5. **هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟**

كل النزاعات في العالم لم ننتهي إلا بالحوار وكذلك الأزمة في دارفور لا تنتهي إلا بالحوار مهما طال أمر الحرب والدليل على ذلك بعد كل هذه الحروب جلس الناس للتفاوض في أبوجا وطرابلس وأديس وأنجامينا وغيرها وتوصلت الأطراف عبر الحوار إلى إتفاقية أبوجا وأخيراً إتفاقية الدوحة التى ضمت أكثر من عشرين حركة مسلحة هذه الإتفاقية أدت إل حل أكثر من 60% من الأزمة في دارفور حيث منها إنبثقت لجان الحوار الداخلي والحوار الدارفوري الدارفوري وبدأت الحكومة والحركات في حوارات عديدة داخلية وخارجية حتى توجت بمؤتمر الحوار الوطني الذي يعتبر نموذجاً من دولة في العالم الثالث وإمتد الحوار إلى الأحزاب والولايات ولكل أهل السودان مما أدى إلى تحسن الأوضاع ليس على مستوى دارفور فقط بل على مستوى السودان ومازالت الحوارات والإتفاقيات هما الحل الأمثل لمعالجة كل قضايا السودان السياسية منها والإقتصادية.

6. **إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟**

ساهمت الحوارات مساهمة فعاله في إيقاف نزيف الدم وأدت نقاشاتها إلى إتفاقيات وهذه الإتفاقيات ساهمت كثيراً في إعادة الأمور إلى نصابها فمثلاً إتفاقية الدوحة وحدت أكثر من عشرين حركة كانت تحارب الحكومة وأقامت هذه الإتفاقية مجلس للسلطة الإقليمية ووزارات ومفوضيات وإستوعبت عدداً كبير من أهل دارفور مما ساعد على حل أزمة البطاله بين الشباب الذين هم وقود الحرب كما ساهمت الاتفاقية في رتق النسيج الإجتماعي الذي تهتك ابان الحرب وقدمت هذه الإتفاقية الكثير من قضايا المجتمع الدارفوري والسعي في حلها وتليها إتفاقيات أخرى حتى توقفت الحرب تماساً في دارفور وأفضى ذلك إلى سعي الحكومة الجاد في جمع السلاح المهدد الكبير للمجتمع .

7. ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟

كل الفئات والمجتمعات في دارفور متضررة من هذه النزاعات حتى الوطن تضرر كثيراً من هذه النزاعات ولا أظن هناك مستفيد سواء أكان على المستوى المحلى في دارفور أو السودان حتى الذين أججوا الصراعات كانوا أول الخاسرين لأن القاتل هو متضرر لأنه خسر إنساناً خلق لإعمار الأرض وكل الذين ماتوا من أبناء السودان كان يمكن أن يكون لهم إسهاماً واضحاً في الإنتاج وتقدم المجتمع فلا مستفيد أبداً من هذه النزاعات .

8. على من تقع مسئولية حماية المدنين؟

تقع مسئولية حماية المدنيين على الدولة فالدولة هي المسئولة عن حماية شعبها والحكومة هي جزء من الزمن في الوطن عليه فإن المسئولية أولاً وأخيراً تقع على عاتق الحكومة ولا مبرر بأي حال من الأحوال لغيرها فعندما قامت الحرب في دارفور وصلت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي ولم تستطع هذه البعثه حماية المدنيين إلا بعد أن جلست الحكومة والحركات فتمت معالجة الأزمة وتحملت كل واحدة مسؤلياتها وتوقفت الحرب وأصبح المجتمع في أمن .

9. هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟

هنالك علاقة وطيدة بين إدارة الأزمة وحلها وهي شبيهة بقضية المواطنة والوطنية فإدارة الأزمة هي التمسك بخيوط وأسباب الأزمة ودواعيها وحل الأزمة هي أن تشخص الأمر وتحديد مطلوبات الحل والحل يعني إنهاء الأزمة تماماً فالإدارة والحل أمران يسيران جنباً إلى جنب .

10. مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟

مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية فعند إندلاع الأزمة في دارفور سعت لجان السلام الدولية إلى إعادة الثقة التي إنعدمت بين طرفي النزاع وجعلتهم يعيدون الثقة بجلوسهم في طاولة واحدة ومناقشة قضاياهم أما اللجان المحلية فهي أيضاً ساهمت كثيراً في تحقيق الهواء الساخن الذي دخل النفوس وسعت أيضاً في التركيز على تناسي المرارات وقبول الأخر حتى بدأت

إعادة الثقة بين المجتمع لهذه الأسباب وتلك أقول أنها حققت أهدافها بجمع الأطراف وعودة الثقة للنفوس حتى أفضت هذه الحوارات إلى إتفاقيات ومصالحات .

1. **ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟**

في وجهة نظري الخاصة في حل هذه المشكلة وتفاديها أرى لابد من الآتي :

1. بسط هيبة الدولة وسيادة حكم القانون .
2. التوزيع العادل للثروة والسلطة بين ولايات السودان .
3. الإستمرار في جمع السلاح من كل المواطنيين والقوات شبة النظامية لأنها جزء من هذه الأزمة .
4. إعادة رتق النسيج الإجتماعي بقيام المصالحات وقبول الأخر .
5. توفيق أوضاع النازحين بالعودة الطوعية والدمج في المجتمع المحلى وإعادة التوطيين.
6. إلغاء خطاب القبلية والجهوية بإعتبار السودان للسودانيين .
7. إزالة الفوارق الطبقية ومساواة الناس في كل شئ .
8. إعمار مادمرتة الحرب وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين .
9. إيجاد بدائل وسائل إنتاج للحد من الفقر .
10. زيادة الإنتاج والإنتاجية والتركيز على الزراعة للخروج من هذه الأزمة الإقتصادية .
11. إعادة منهج التربية الوطنية لمناهج التربية والتعليم بالسودان .
12. تمكين الإدارة الأهلية ومدها بالصلاحيات اللآزمة لمعالجة قضايا وهموم المجتمع .

المقابلة الخامسة :

الإسم: خالد ادم صالح عوض الرزيقي
الصفة: نائب الامين العام لحزب التحرير والعدالة .
المهنة: موظف.
الوظيفة: مدير مكتب متابعة السلطة الإقليمية لدارفور.
مكان المقابلة : هاتفية
تاريخ المقابلة : 2018/2/5م

حافظة أسئلة:

2. **ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟**

i. نزاعات قبلية .

ii. نزاعات عشائرية .

iii. نزاعات بين الرعاة والمزارعين .

iv. نزاعات حول الموارد.

v. نزاعات بين التمرد والدولة

3. **ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟**

i. تدفق السلاح من دول الجوار .

ii. ضعف الدولة .

iii. التداخل القبلي بين القبائل الحدودية .

iv. التناقص المتزايد للموارد .

v. عدم توفر التعليم والوعي .

vi. ضعف الإدارة الأهلية .

4. **كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟**

في النزاعات المحدودة تتدخل لجان الأجاويد والأعيان والإدارة الأهلية في النزاعات الكبرى تتدخل الدولة عبر ادوات الحكم المحلى اضافة الى الإدارة الأهلية من غير منطقة النزاع .

5. **هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟**

هناك بعض المنظمات الأجنبية التي من مصلحتها إطالة امد النزاع للسرير وجودها ولتنفيذ أجندة خفية لداعميها .

6. **هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟**

نعم الحوارات تظل هي احد اهم الحلول لكن الحيلولة دون وقوع المشاكل والصراعات وتجنبها هي الحل المثالي .

7. **إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟**

ساهمت الحوارات في الحد من النزاعات لانها تجمع بين المتنازعين والوسطاء لتقريب وجهات النظر وتبادل الأفكار وطرحها للنقاش .

8. ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟

الفئات المتضررة هي الشرائح الضعيفة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها والمضطرة وفقاً لظروف تواجدها ان توالى جهة ما .

اما المستفيدون فهم قمة الهرم القيادي للمتنازعين حيث أن ثمار التسوية غالباً ما تكون من نصيبهم ومفصلة عليهم .

9. على من تقع مسئولية حماية المدنين؟

تقع مسئولية حماية المدنيين في المقام الأول على أجهزة الدولة .. فإن عجزت فعلى المجتمع المحلى أن ينظم نفسة لحماية أعضائة.

10. هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟

دراسة النزاع وتحليله تودي إلى فهمة جيداً ومعرفة مصامينة مما يسهل من عملية الحل .

11. مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟

ساهمت هذه اللجان الى حد مافي الوصول الى السلام لكنها لم تسهم باي شكل من الأشكال في التنمية المستدامة .

12. ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟

حل هذه المشاكل يكون بتفادي مسبباتها كل على حدة لكن أهم العوامل التي تحول دون وقوع هذه المشاكل هي :

أ. العدالة في التنمية .

ب. الديمقراطية وسيادة القانون .

ج. التعليم .

د. رفع الوعي العام للمواطن .

هـ. بسط هيبة الدولة .

و. المساءلة والمحاسبة.

المقابلة السادسة :

الإسم : محمد الأمين خليفة محمد
الصفة : دكتور علوم سياسية جامعة الجزيرة 2008م
المهنة : سياسي
الوظيفة : نائب رئس مجلس الولايات
مكان المقابلة : مجلس الولايات أم درمان
تاريخ المقابلة : 2018/1/16م

حافظة أسئلة:

1. **ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟**

هنالك عدة نزاعات في أقليم دارفور منذ وقت لبس بالقصير :

i. أولى النزاعات كانت بسبب التخلف وغياب التنمية وضعف التعليم وتمدد الصحراء في شمال دارفور خاصة وتقلص الأراضي الزراعية فنشب نزاع مابين المزارعين أصحاب الأرض والحواكير ومابين الرعاة المتحركين بماشيتهم بحثاً عن الشعب والكلأ والماء فظهرت مقاومات هنا وهناك مما أدى إلى إستعداء بين المطرفين.

ii. تولد هذا النزاع نزاعاً آخر فإن أغلب المزارعين من سكان الأرض ينتمون إلى العرق العربي مما أعطى مؤشراً عرفياً للنزاع بين الزرقة والعرب .

iii. تولد من هذا النزاع نزاعاً آخر حيث أن أغلب أصحاب الماشية لهم جذور مع دول الجوار (تشاد، أفريقيا الوسطى، ليبيا) مما أعطى بعداً خارجياً يسهل تدفق السلاح الناري من هذه الدول مؤازرة لأبناء عمةمتهم ضد أصحاب الأرض مما أعطاهم الغلبة في التسليح ومن ثم الإستيلاء على الأرض بالقوة .

iv. تولد من هذا النزاع نزاعاً آخر سياسي الطبع حيث أن اغلب الأحزاب السياسية السودانية لها أنصار وسط الشرائح مما أجج نار الصراع فتحول النزاع إلى نزاع قبلي.

v. وبما أن أغلب المظلومين الذين أنتهكت أراضيهم من الزرقة أصحاب الأرض لم يجدوا مفراً غير التمرد على الحكومة نفسها التي لم تحميهم وصار النزاع نزاع مسلح بين الذين حملوا السلاح في وجه الحكومة وأغلبهم من العرق الأفريقي (زغاوة، فور، مساليت) وبين الحكومة نفسها وكان هذا أخطر النزاعات التي دارت في دارفور الي يومنا هذا .

2. **ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟**

أ. الأرض (الحواكير) .

ب. مصادر المياه ، والهجرة الدائرة .

ج. العامل السياسي (الإحساس بالظلم في مجال الخدمي التنموي).

د. نزاع دول الجوار وأثره على الإقليم.

3. **كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟**

أ. من خلال الحوار وليس العنف.

ب. من خلال مؤتمرات الصلح.

ج. من خلال بسط هيبة الدولة .

د. من خلال التنمية .

هـ. من خلال التعليم ومحو المية.

و. من خلال الدعوة.

4. **هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟**

نعم هي جزء من المشكلة وأيضاً جزء من الحل.

5. **هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟**

نعم الحوار هو الحل الأمثل ثم يعزز بالإتفاقيات والوثائق والعهود.

6. **إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟**

ساهمت الحوارات في تقريب وتجسير الشقة بين المتخاصمين وساهمت في وقف العدائية ووقف إطلاق النار وإن لم تكن النتائج عالية لكنها خفضت كثيراً من حدة الصراع والمشاركة في السلطة والثروة ولعل بمرور الزمن سوف يكون الحوار هو الحل الأول والأخير في فض النزاعات .

7. **ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟**

عموماً النساء والمستضعفين منهم هم أكثر الفئات المتضررة وكذلك الحكومات القائمة حيث لا تستقر على وضع سياسي أو إقتصادي سليم أما الجهات المستفيدة فهي الجهات التي لا تريد خيراً للسودان وتريد أن تستنزف مواردة وتجعلة في حالة إضطراب دائم .

8. **على من تقع مسئولية حماية المدنين؟**

تقع على عاتق رأس الدولة لاشك.

9. هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟

نعم قد يأتي الحل للأزمة وأن تكون هنالك إدارة حكيمة لكي لا تحول نعمة الحل إلى نقمة.

10. مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟

نعم ساهمت بالقدر اليسير وكان يمكن أن تكون المساهمة أكبر وهنالك مراكز دولية ساهمت في تمديد أمد الصراع بدلاً من تحقيق السلام.

11. ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟

أن تغذى مراكز السلام الدولية بكل مقررات ومخرجات مؤتمرات السلام الداخلية وكذلك ما توصل إلية حتى ليسهموا بما عندهم من مساهمة في بناء السلام .

تحليل المقابلات :

1. **ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟**

يتفق اللذين تمت مقابلتهم ان انواع النزاعات في دارفور هي نزاعات مسلحة واضاف بعضهم اسباب اخرى لهذه النزاعات وهي النزاع من اجل السلطة ونزاعة قبلية ونزاعات بين المزارعين والرعاة ومن اجل الحواكير والنزاع مع الإدارة الأهلية والنزاع من اجل الكلأ والمشرب وكانت نسبة هؤلاء (83.33%).

النتيجة :

نستخلص أن أنواع النزاعات في دارفور هي نزاعات مسلحة ونزاعات قبلية ونزاع من اجل السلطة ونزاعات بين المزراعين والرعاة ونزاع من اجل الحواكير .

2. **ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟**

أتفق جميع اللذين تمت مقابلتهم على إن السبب الرئيس في النزاع في دارفور هو التهميش السياسي والإقتصادي والثقافي وأضاف لعضهم عدة أسباب أخرى وهي :

- إنتشار السلاح في المنطقة هو من أحد أهم الأسباب في تفشي النزاع وكانت نسبة هؤلاء (50%).
- وذكر بعضهم أن شح الموارد والمنافسه من أجل المأكل والمشرب وإتساع الرقعة الزراعية وضيق المرعى تعد من المسببات الرئيسية لهذا النزاع وكانت نسبة هؤلاء (66.66%) .
- عدم توفير التعليم وإنعدام الوعي والجهل بكيفية الحل السلمي من اهم اسباب هذا النزاع وكانت نسبة هؤلاء (50%)

النتيجة :

ومما سبق نجد أن الأسباب الرئيسية للنزاعات المسلحة في دارفور بسبب التهميش السياسي والإقتصادي والثقافي ، شح الموارد ، إنتشار السلاح وعدم توفير التعليم وإنعدام الوعي والجهل بكيفية الحل السلمية .

3. **كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟**

لقد رأى الباحث أن الذين تمت مقابلتهم لقد إتفقوا على أن إدارة وتسوية هذه النزاعات في دارفور كانت قديماً تتم عن طريق لجان الأجاويد والأعيان والإدراة الأهليه أما الآن فقد تطور الوضع عن طريق طاولة الحوار والمفاوضات وبينما أضاف بعضهم يمكن أن تتم

تسوية هذه النزاعات عن طريق إقامة الورش ودوارات متخصصه لنشر ثقافة السلام وإقامة مؤتمرات الصلح وكانت نسبة هؤلاء(50%) .

النتيجة :

نجد أن اللذين تمت مقابلتهم أكدوا على أن تسوية وإدارة النزاعات كانت تتم عن طريق لجان الأجاويد والأعيان والإدارة الأهلية والأن تتم عن طريق الحوار والمفاوضات والورش والدورات المتخصصة لنشر ثقافة السلام وإقامة مؤتمرات الصلح .

4. **هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟**

لقد إتفق جميع اللذين تمت مقابلتهم على أن المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله .

النتيجة :

نجد أن السادة اللذين تمت مقابلتهم إتفقوا على أن المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية هي جزء من المشكلة وأيضاً جزء من الحل .

5. **هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟**

لقد إتفق جميع اللذين تمت مقابلتهم على ان الحوار هو الحل الأمثل لحل هذه النزاعات بشرط أن يتمتع بالوضوح والشفافية وأن يدعم بالإتفاقيات .

النتيجة :

نستنتج مما سبق أنهم إتفقوا على أن الحوار هو الحل الأمثل لحل النزاع ويتم تعزيزة بالإتفاقيات .

6. **إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟**

لقد رأى جميع اللذين تمت مقابلتهم أن الحوارات المختلفة ساهمت في الحد من النزاعات وفي علاج بعض من هذه النزاعات وذلك من خلال تجسير وتقريب المسافة بين الجهات المتخاصة والحكومة نسبة (100%).

النتيجة :

نجد أنهم إتفقوا على أن الحوارات ساهمت في إحتواء وعلاج النزاعات .

7. **ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟**

أعتقد جميع اللذين تمت مقابلتهم أن جميع الفئات وأخص المستضعفين منهم والنساء والمجتمع الدارفوري خاصة والشعب السواني عامة هم الذين تضرروا بهذه النزاعات بينما

أختلفوا في المستفيدين من هذا النزاع فبعضهم قال أن الجهات المستفيدة هي الجهات التي لا تريد مصلحة الوطن ومنهم قمة الهرم للمتنازعين وأصحاب المصالح والنفوس الدنيئة والمستلقين وبعض المنظمات المتطرفة ضد الإسلام والمسلمين وكانت نسبة هؤلاء (66.66%) .أما البقية فكان رأيهم أن الذين أججوا الصراعات هم أول المتضررين وليس المستفيدين لأنهم خسروا أُناس خلقوا لتعمير الأرض.

النتيجة :

لقد إتفق جميع من تمت مقابلتهم على أن المتضررين من هذه النزاعات هم جميع فئات المجتمع الدارفوري خاصة والشعب السوداني عامة وأن المستفيدين هم أصحاب المصلحة ولاتهمهم مصلحة الوطن ومنهم قمة الهرم للمتنازعين وبعض المنظمات المتطرفه.

8. **على من تقع مسئولية حماية المدنين؟**

لقد إتفق جميعهم على أن الدولة هي المسئولة من حماية المدنين .

النتيجة :

الدولة مسئولة مسئولية مباشرة من حماية المدنين.

9. **هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟**

أكد جميع لذين تمت مقابلتهم على أنه توجد علاقة وطيدة بين إدارة النزاع وحله بشرط أن تكون الإدارة تتمتع بالحكمة والعقلانية والشفافية .

النتيجة :

أكدوا جميعهم أن هنالك علاقة وطيدة بين إدارة النزاع وحله ويجب أن تتمتع الإدارة بالحكمة والعقلانية والشفافية.

10. **مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟**

نجد أن اللذين تمت مقابلتهم إتفقوا على أن مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية لقد اهمت في حد ما في تحقيق السلام بينما إختلفوا في إستدامة التنمية فوجد بعضهم أنها ساهمة في تحقيق السلام وإستدامة التنمية وكانت نسبتهم (33.33%) أما الأغلبية وجدوا أنها لم تساهم في إستدامة التنمية لأن أغلبية الأنشطة مجرد حبر على ورق ولي وجود معوقات

ظلت تفرضها السلطة والأطراف المتنازعة ولي وجود مراكز دولية ساهمت في تمديد الصراع بدلاً من تحقيق السلام وكانت نسبة هؤلاء (66.66%).

النتيجة :

أكد الذين تمت مقابلتهم أن مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية ساهمت لحد ما في تحقيق السلام ولكنها لم تحقق استدامة التنمية وتحقق جميع أهدافها.

11. ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟

لقد كانت وجهات نطرهم في حل المشكله وتفاديها كالأتي:

- الحوار .
- تغذية مراكز السلام الدولية بكل مقررات ومخرجات مؤتمرات السلام الداخلية وكذلك ماتوصل إلية لكي يساهموا في بناء السلام .
- التوزيع العادل للثروة والسلطة بين ولايات السودان .
- إعادة رتق النسيج الإجتماعي بقيام المصالحات وقبول الأخر وإزلة الفوارق الطبقية بين الناس .
- تمكين الإدارة الأهلية ومدها بالصلاحيات اللآزمة لمعالجة قضايا وهموم المجتمع
- بسط هيبة الدولة وسيادة حكم القانون .
- زيادة الإنتاج والإنتاجية والتركيز على الزراعة للخروج من هذه الأزمة الإقتصادية
- إلغاء خطاب القبلية والجهوية بإعتبار السودان للسودانيين .
- إيجاد بدائل وسائل إنتاج للحد من الفقر .
- توفيق أوضاع النازحين بالعودة الطوعية والدمج في المجتمع المحلى وإعادة التوطيين.
- الإستمرار في جمع السلاح من كل المواطنيين والقوات شبة النظامية لأنها جزء من هذه الأزمة .

مناقشة نتائج اسئلة المقابلة على ضوء الفرضيات:

الفرضية الأولى :

- هناك علاقة بين مرحلة إدارة النزاع و مرحلة حل النزاع كلما كانت إدارة النزاع تتقن الحوار وتتمتع بالعقلانية كلما ساعد ذلك في تسوية أو حل النزاع؛ وذلك من خلال وصول الطرفين لوضع اتفاق يرضي كلا الطرفين و ينهي النزاع نهائيا (حل نهائي) أما غير ذلك فهو يأزم الصراع .

نتيجة الفرضية الأولى تتمثل في النقاط التالية :

أ. أن أنواع النزاعات في دارفور هي نزاعات مسلحة ونزاعات قبلية ونزاع من اجل السلطة ونزاعات بين المزراعين والرعاة ونزاع من اجل الحواكير .

ب. أن الأسباب الرئيسية للنزاعات المسلحة في دارفور بسبب التهميش السياسي والإقتصادي والثقافي ، شح الموارد ، إنتشار السلاح وعدم توفير التعليم وإنعدام الوعي والجهل بكيفية الحل السلمي .

ت. أن اللذين تمت مقابلتهم أكدوا على أن تسوية وإدارة النزاعات كانت تتم عن طريق لجان الأجاويد والأعيان والإدارة الأهلية والأن تتم عن طريق الحوار والمفاوضات والورش والدورات المتخصصة لنشر ثقافة السلام وإقامة مؤتمرات الصلح

ث. أن الحوار هو الحل الأمثل لحل النزاع ويتم تعزيزة بالإتفاقيات .

ج. أن الحوارات ساهمت في إحتواء وعلاج النزاعات .

ح. أن هنالك علاقة وطيدة بين إدارة النزاع وحله ويجب أن تتمتع الإدارة بالحكمة والعقلانية والشفافية.

خ. لقد كانت وجهات نطرهم في حل المشكله وتفاديها كالأتي:

- الحوار .
- تغذية مراكز السلام الدولية بكل مقررات ومخرجات مؤتمرات السلام الداخلية وكذلك ماتوصل إلية لكي يساهموا في بناء السلام .
- التوزيع العادل للثروة والسلطة بين ولايات السودان .
- إعادة رتق النسيج الإجتماعي بقيام المصالحات وقبول الأخر .
- تمكين الإدارة الأهلية ومدها بالصلاحيات اللآزمة لمعالجة قضايا وهموم المجتمع
- بسط هيبة الدولة وسيادة حكم القانون .

- زيادة الإنتاج والإنتاجية والتركيز على الزراعة للخروج من هذه الأزمة الإقتصادية
- إلغاء خطاب القبلية والجهوية بإعتبار السودان للسودانيين .
- إعمار مادمرتة الحرب وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين .
- إيجاد بدائل وسائل إنتاج للحد من الفقر .
- إعادة منهج التربية الوطنية لمناهج التربية والتعليم بالسودان .
- إزالة الفوارق الطبقية ومساواة الناس في كل شئ .
- توفيق أوضاع النازحين بالعودة الطوعية والدمج في المجتمع المحلى وإعادة التوطيين.
- الإستمرار في جمع السلاح من كل المواطنيين والقوات شبة النظامية لأنها جزء من هذه الأزمة .

الفرضية الثانية :

- حماية حقوق الإنسان في مناطق النزاعات مسؤولية مشتركه بين الأطراف المتنازعه والمؤسسات الدوليه ذات الصله ومنظمات المجتمع المدنى؛ مما يوجد علاقة بين إنتهاكات حقوق الإنسان والحرب.

<u>نتيجة الفرضية الثانية تتمثل في النقاط التالية :</u>

أ. نجد أن السادة اللذين تمت مقابلتهم إتفقوا على أن المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية هي جزء من المشكلة وأيضاً جزء من الحل .

ب. أكد الذين تمت مقابلتهم أن مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية ساهمت لحد ما في تحقيق السلام ولكنها لم تحقق استدامة التنمية وتحقق جميع أهدافها.

الفرضية الثالثة :

- الاطراف المتنازعة دائماً ما تحاول تنفيذ إستراتيجية ممنهجة بإلغاء اللوم على بعضها بأن الطرف الآخر هو من عرض حياة المدنيين للخطر .

<u>نتيجة الفرضية الثالث تتمثل في النقاط التالية</u> :

أ. لقد إتفق جميع من تمت مقابلتهم على أن المتضررين من هذه النزاعات هم جميع فئات المجتمع الدارفوري خاصة والشعب السوداني عامة وأن المستفيدين هم أصحاب المصلحة ولاتهمهم مصلحة الوطن ومنهم قمة الهرم للمتنازعين وبعض المنظمات المتطرفه.

ب. الدولة مسئولة مسئولية مباشرة من حماية المدنين.

نتائج البحث :

خرج البحث بالنتائج التالية :

النتيجة الأولى : أن أنواع النزاعات في دارفور هي نزاعات مسلحة ونزاعات قبلية ونزاعات من اجل السلطة ونزاعات بين المزراعين والرعاة ونزاع من اجل الحواكير وذلك بسبب التهميش السياسي والإقتصادي والثقافي ، شح الموارد ، إنتشار السلاح وعدم توفير التعليم وإنعدام الوعي والجهل بكيفية الحل السلمي ؛إلاً أن تسوية وإدارة هذه النزاعات كانت تتم عن طريق لجان الأجاويد والأعيان والإدارة الأهلية سابقاً والأن أصبحت تتم بالحوار والمفاوضات والورش والدورات المتخصصة لنشر ثقافة السلام وإقامة مؤتمرات الصلح وذلك لأن الحوار هو الحل الأمثل لحل النزاعات وخاصة عندما يتم تعزيزة بالإتفاقيات ولقد ساهمت الحوارات في إحتواء وعلاج النزاعات وهذا يؤكد لنا أن هنالك علاقة وطيدة بين إدارة النزاع وحله ويجب أن تتمتع الإدارة بالحكمة والعقلانية والشفافية .

النتيجة الثانية : نجد أن السادة اللذين تمت مقابلتهم إتفقوا على أن المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية هي جزء من المشكلة وأيضاً جزء من الحل ؛ وأن مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية ساهمت لحد ما في تحقيق السلام ولكنها لم تحقق استدامة التنمية وتحقق جميع أهدافها.

النتيجة الثالثة : أن المتضررين من هذه النزاعات هم جميع فئات المجتمع الدارفوري خاصة والشعب السوداني عامة وأن المستفيدين هم أصحاب المصلحة ولاتهمهم مصلحة الوطن ومنهم قمة الهرم للمتنازعين وبعض المنظمات المتطرفه ؛ والدولة مسئولة مسئولية مباشرة من حماية المدنين.

الخاتمة :

لقد ثبت أن النزاعات في دارفور هي نزاعات مسلحة ونزاعات قبلية ونزاع من اجل السلطة ونزاعات بين المزراعين والرعاة ونزاع من اجل الحواكير وان تسويتها قديما كانت تتم عن طريق الأجاويد والأعيان والإدارة الأهلية أما الأن فأن الحل الأمثل لحلها وإحتوائها هو الحوار وذلك حينما يتم تعزيزة بالإتفاقيات بشريطة ان يتمتع بالحكمة والعقلانية والشفافية وهذا يدل على أن هنالك علاقة بين إدارة النزاع وحله .

نجد أن المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية هي جزء من المشكلة وأيضاً جزء من الحل؛ وأن مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية ساهمت لحد ما في تحقيق السلام ولكنها لم تحقق استدامة التنمية وتحقق جميع أهدافها. إن الدولة مسئولة مسئولية مباشرة من حماية المدنين في مناطق النزاعات خاصة وذلك لتعرضهم لعدة إنتهاكات .

التوصيات :

من خلال ماتم التوصل إليه من النتائج التي تم الكشف عنها أثناء المقابلات يمكن صياغة عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساهم في إستدامة السلام وتذيل العقبات التي يمكن أن تعترض طريق السلام وبناء على ذلك يوصى الباحث :

1. منع تأجيج خطب النعرات القبلية والجهوية بإعتبار السودان للسودانيين ككل وذلك من خلال إزالة الفوارق الطبقية ومساواة الناس في كل شئ وإعادة رتق النسيج الإجتماعي بقيام المصالحات وقبول الأخر والتوزيع العادل للثروة والسلطة بين ولايات السودان .
2. إعتماد الحوار بأنه الحل الأمثل لحل النزاعات وإشراك الإدارات الاهلية فيه ومدها بالصلاحيات اللآزمة لمعالجة قضايا وهموم المجتمع وكذلك الإستعانة بخبرات مراكز السلام الدولية ومدها بكل مقررات ومخرجات مؤتمرات السلام الداخلية وكذلك ماتوصل إلية لكي يساهموا في بناء السلام .
3. إعمار مادمرتة الحرب وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين وذلك من خلال إعادة منهج التربية الوطنية لمناهج التربية والتعليم بالسودان وإيجاد بدائل وسائل إنتاج للحد من الفقر .
4. توفيق أوضاع النازحين بالعودة الطوعية والدمج في المجتمع المحلى وإعادة التوطيين. وذلك عبر قيام ورش وندوات وبرامج توعية و جمع السلاح من كل المواطنيين والقوات شبة النظامية لأنها جزء من هذه الأزمة .

المصادر والمراجع

اولاً المصادر:

- القران الكريم .
- قاموس نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج DDR وثقافة السلام (إنجليزي / عربي) محمد مضوي مخاوي 2008م .
- وثيقة الدوحة للسلام في دارفور – رئاسة الجمهورية – مكتب متابعة وتنفيذ إتفاق سلام دارفور.
- إتفاق سلام دارفور – غرفة عمليات تطبيق إتفاق سلام دارفور.
- وثيقة الدوحة للسلام في دارفور – مكتب متابعة وتنفيذ إتفاق سلام دارفور .
- موقف تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.
- جهود دولة قطر في تحقيق السلام وإعادة الإعمار في دارفور.
- معجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي .
- لسان العرب لابن منظور الأنصاري .
- الموسوعة الإعلامية العربية العالمية – السلام – النسخة 2009م .

المراجع العربية :

1. سمير محمد حسين ، بحوث الاعلام ،الأسس والمبادئ (القاهرة – عالم الكتب ب ط 1990 م) .
2. محمد طلعت ،البحث الاجتماعي مبادئة ومنهجه (القاهرة :مكتبة القاهرة، 1993م) .
3. السيد مصطفي عمر ،البحث الإعلامي (الكويت:مكتبة الفلاح ، ط3 ، 2002م) .
4. محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية ، ط2 2004م.
5. عبد القادر الشيخ الفادين ، منهج البحث العلمي (ب د ، يوليو 2004م) .
6. سر الختم عبد الرحيم توتو – ورقة ثقافة السلام مدخل إستراتيجي للتنمية في دارفور – مجلة محاور العدد الثاني عشر والثالث عشر – يناير / مايو 2006م. جامعة أمدرمان الأهلية – مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.

7. خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 27 العدد الثالث (2011).
8. أ.د. محمد البشير محمد عبدالهادي – تأصيل الحوار وآدابه –إصدرات هيئة علماء السودان– سلسلة الدراسات الفكرية والفقهية (298) جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية – 2015م .
9. التجاني عبدالقادر حامد : مؤلف مشارك ؛دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان : أزمة الدولة السودانية (بيروت –مركز الجزيرة للدراسات 2013م).
10. تيم نبلوك – صراع السلطة والثروة في السودان – دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية 1898–1985م .ترجمة :الفاتح التجاني ومحمد على جادين (الخرطوم مطبعة جامعة الخرطوم 1990م) .
11. عبد الوهاب الأفندي – الثورة والإصلاح السياسي في السودان (لندن : منتدى ابن رشد 1995).
12. عصام الدين ميرغني – الجيش السوداني والسياسة – القاهرة – آفرو ونجي للتصميم والطباعة 2002 .
13. عطا البطحاني– أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011) .
14. محمد أبو عاقلة الترابي – ثقافة السلام والحرب والحوار من منظور إسلامي دراسة تأصيلية – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة الخرطوم 2005م .
15. الفيروزبادي – محي الدين محمد يعقوب – القاموس المحيط – الجزء الرابع – دار الجيل بيروت 1952م .
16. قباري محمد إسماعيل – علم الإنسان – منشأة المعارف ، الإسكندرية .
17. أحمد مجدي حجازي– أزمة علم الإجتماع– دار النهضة العربية– القاهرة 2007م
18. رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية : مفاوضات السلام، دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998.
19. الرفاعي، أحمد حسين، مناهج البحث العلمي، دار وائل للنشر. (1998 عمان– الأردن، الطبعة الأولى.
20. نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج –الفريق الركن مهندس د. ابراهيم محمد أحمد ابراهيم –2006م .

21. محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003.
22. أحمد أبو العلا ، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين مصر،دار الكتب القانونية، 2005.
23. مجموعة من الباحثين: مصطلحات تعليمية من التراث الإسلامي، د.خالد الصمدي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو-، الطبعة الأولى سنة 2008م.
24. خالد المير وإدريس قاسمي: مناهج البحث التربوي،سلسلة التكوين التربوي، العدد:16، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2001م.
25. د.أحمد أوزي: المعجم الموسوعي لعلوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،المغرب، الطبعة الأولى سنة 2006م.
26. عبد الكرم غريب: المنهل التربوي، الجزء الثاني، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2006م.
27. ديوبولد ب.فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: دكتور محمد نبيل نوفل، ودكتور سليمان الخضري الشيخ، ودكتور طلعت منصور غبريال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية 1986م.
28. عبد الكريم غريب: منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2012م.
29. العكش عبد الله ، البحث العلمي المناهج والإجراءات ، مطبعة عين الحديثة ، بدون طبعة ، الإمارات العربية ،1986.
30. د.جودة أحمد سعادة: مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 1984م.
31. دلال قاضي واخرون ، منهجية واساليب البحث العلمي البرنامج الاحصائي ، دار الحامد للنشر ، ط1، الاردن ،2008.
32. جمال ابو شنب، قواعد البحث العلمي ولاجتماعي ،جامعة حلوان، بدون طبعة، 2007م
33. "جون قرنق – رؤية السودان الجديد، قضايا الوحدة والهوية – تحرير وترجمة الواثق كمير (القاهرة: الشركة الإعلامية للطباعة والنشر "ستامبا"، 1998).

المراجع الإجنبية :

1. Hilde F. Johnson ،Waging Peace in Sudan (Eastbourne: Sussex Academic Press ،2011).
2. Delandsherere : Introduction à la recherche en éducation, Armand Colin, Bourrelier, 1982.
3. United Nations, Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, United Nations, Departmentof peacekeeping operations- Department of field support, 2008.
4. Susan Bliss , Peace building and conflict and resolution, Global eduction learing emphases, Directr NSW 2001-2010.
5. Johnson, Hilde F. (2011). Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations that Ended Africa's Longest Civil War. Sussex Academic Press. p. 38. ISBN 978-1-84519-453-6.
6. Vukoni Lupa Lasaga, "The slow, violent death of apartheid in Sudan," 19 September 2006, Norwegian Council for Africa.
7. Flint & de Waal 2005,

الشبكة العنكبوتية :

1. ويكيبيديا.
2. محمد ابو خليف – تعريف الحوار – 1يونيو 2014م
3. أ.د. حامد طاهر – كتبهاAdministrator – الثلاثاء, 22 يوليو 2014
4. عناصر القوة في الحوار – نشرت بتاريخ : 24 ديسمبر 2016م
5. إصدار مذكرة باعتقال الرئيس السوداني – بي بي سي العربية – تاريخ النشر 4 مارس – 2009-تاريخ الوصول 10 مارس.
6. بدارفور – رويترز – تاريخ النشر والوصول 10 مارس2009-
7. إيمان الحياري- ٩ فبراير ٢٠١٦.
8. مفهوم الحوار الوطني – ابراهيم العبيدي – 8 نوفمبر 2016م

9. دعوة السودان للعودة عن قرار طرد منظمات الإغاثة – بي بي سي العربية – تاريخ النشر 5 مارس – 2009–تاريخ الوصول 10 مارس2009–
10. www.un.org/ar/peacekeeping/oprations.
11. "Darfur and the Genocide Debate".Foreign Affairs.84 (1):123–133
12. http://csis.org/files/media/csis/pubs/sudan.pdf . U.S. policy to end Sudan's war. By J. Stephen Morrison, Report of the CSIS Task Force on U.S.–Sudan Policy. Feb 1, 2001
13. Necla Tshirgi, strongtheningthe security; devloppementnexus conflict peace and peacebuilding as the link between security and developpement ,is the windows of opportunityclosing ! international peace academy studies in securityand development;december2003;new York.p.2
14. de Waal, Alex (25 2004 يوليو). "Darfur's Deep Grievances Defy All Hopes for An Easy Solution". The Observer.
15. . Straus, Scott (2005 يناير–فبراير). "Darfur and the Genocide Debate". Foreign Affairs.
16. "U.S. journalist in Darfur court for espionage".أغسطس 26 رويترز 2006
17. United Nations Security Council Verbatim Report 5519 S/PV/5519 31 أغسطس 2006.اطلع عليه بتاريخ 21 أغسطس 2007.
18. "Sudan Rejects UN Resolution on Darfur Peacekeeping". صوت أمريكا. 31 2006 أغسطس. أرشف ماشين وايباك في 2006 أكتوبر 6في.
19. "Defiant Sudan sets deadline for Darfur peacekeeper exit". AFP. 5 2006 سبتمبر.
20. Sudan VP Garang killed in crash (BBC) 1 2005 أغسطس
21. Chad in 'state of war' with Sudan By Stephanie Hancock, BBC News, 2005 أنجامينا, 23 ديسمبر

22. "Darfur Peace Agreement" (PDF). Uppsala Conflict Data Program. 5 الأصل مايو 2006. تم أرشفته من (PDF) 2013 في 28 سبتمبر.
23. Kessler, Glenn & Emily Wax (5 2006 مايو). "Sudan, Main Rebel Group Sign Peace Deal". واشنطن بوست.
24. Uppsala Conflict Data Program. Conflict Encyclopedia, Sudan, one-sided conflict, Janjaweed – civilians.
25. "Annan outlines Darfur peace plans". BBC. 2 2006 أغسطس.
26. "In a Darfur town, women recount numbing tale of their hell of rape and suffering". cbs11tv.com. 27 2007 مايو. / Grave, A Mass (28 2007 مايو). "The horrors of Darfur's ground zero". The Australian.
27. "US threatens Sudan after UN resistance". Independent Online. 19 2006 أغسطس.[وصلة مكسورة] 19 نسخة محفوظة على 2009 مارس موقع Wayback Machine.
28. "U.N. Official Warns of Major New Sudanese Offensive in Darfur". Washington Post. 18 2006 أغسطس.
29. "Sudan reiterates opposition to replacing AU troop with UN forces in Darfur". People's Daily. 19 2006 أغسطس.
30. "Khartoum turns down UN meeting on Darfur peace". Deutsche Presse-Agentur. 24 2006 أغسطس.
31. "Africa Union 'will quit Darfur'". 2006 سبتمبر 5 .بي بي سي.
32. "African Union's Darfur force may stay past Sept 30". Reuters. 6 2006 سبتمبر.
33. "U.N. refugee chief warns of Darfur "catastrophe". رويترز. 8 سبتمبر 2006. نسخت الأرشفة 2007 يوليو (30 في ويب سيت).
34. "Sudan bombing civilians in Darfur – EU envoy". رويترز. 12 سبتمبر 2006.

35. United Nations, Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, United Nations, Departmentof peacekeeping operations- Department of field support, 2008, p.18
36. "Will peace return to Darfur?". BBC News. 23 فبراير 2010. اطلع عليه بتاريخ 11 يوليو 2010.
37. http://www.usip.org/publications/pathway-national-dialogue-in-sudan Pathway for national dialogue in SudanBy: Jon Temin and Princeton Lyman. Published : August 13, 2013.

الرسائل والاوراق العلمية :

1. حاج أبا آدم الحاج – دراسة بعنوان نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلمي ورتق النسيج الإجتماعي – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
2. سهير زين منصور : ورقة عمل حول واقع المرأة العربية في عملية نشر ثقافة السلام والحلول المقدمة في الملتقى الدولي حول دور المرأة في نشر ثقافة السلام 2005م – الجمهورية العربية التونسية وزارة التربية والتعليم 2005م .
3. خليل صبري : منهج المعرفة الإسلامي – دراسة في منهج الإستخلاف الإسلامي (بحث غير منشور) شعبة الفلسفة كلية الآداب جامعة الخرطوم.
4. أبو القاسم قور : ثقافة السلام – نموذج تدريس السلام المسرح التنموي من أجل ثقافة السلام .
5. خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 27 العدد الثالث (2011).
6. دائرة شؤون نزع السلاح، دائرة عمليات حفظ السلام، دائرة الشؤون السياسية، دائرة الإعلام العام، منظمة العمل العالمية، المنظمة العالمية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناع /والإيدز، صندوق الأمم المتحدة للطفل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لدعم المرأة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، صندوق الأمم المتحدة السكاني، مكتب الأمم المتحدة للجنة العليا للاجئين، البرنامج العالمي للغذاء، ومنظمة الصحة العالمية.

الملاحق :

الملحق رقم (1) ورقة المقابلة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

مركز دراسات وثقافة السلام

برنامج الماجستير للعلوم في دراسات السلام والنزاعات

عن الحوار ودوره في إستدامة السلام

في دارفور (2004-2015م)

المقابلات

الإسم:.....

الصفة:.....

المهنة:.....

الوظيفة:.....

عنوان (رقم تلفون/بريدإلكتروني) .....

مكان المقابلة :.....

تاريخ المقابلة :.....

حافظة أسئلة:

1. ماهي أنواع النزاعات في دارفور ؟
2. ماهي الأسباب الرئيسية للنزاعات في دارفور؟
3. كيف تتم إدارة وتسوية هذه النزاعات؟
4. هل المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لها دور في تأجيج النزاع وحله؟
5. هل الحوارات والإتفاقيات هي الحل الأمثل لهذه النزاعات؟
6. إلى أي مدى ساهمت الحوارات المختلفة في إحتواء وعلاج النزاعات ؟
7. ماهي الفئات المتضررة والمستفيدة من هذه النزاعات؟
8. على من تقع مسئولية حماية المدنين؟
9. هل هنالك علاقة بين ادارة النزاع وحل النزاع ؟
10. مراكز ولجان السلام الدولية والمحلية هل ساهمت في تحقيق السلام وإستدامة التنمية؟ وإلى أي مدى حققت هذه المراكز واللجان أهدافها في تحقيق السلام؟
11. ماهي وجهة نظركم في حل هذه المشكلة وتفاديها؟

إعداد الطالبة : توسل كاشا

ملحق رقم (2) الصور :

خريطة السودان

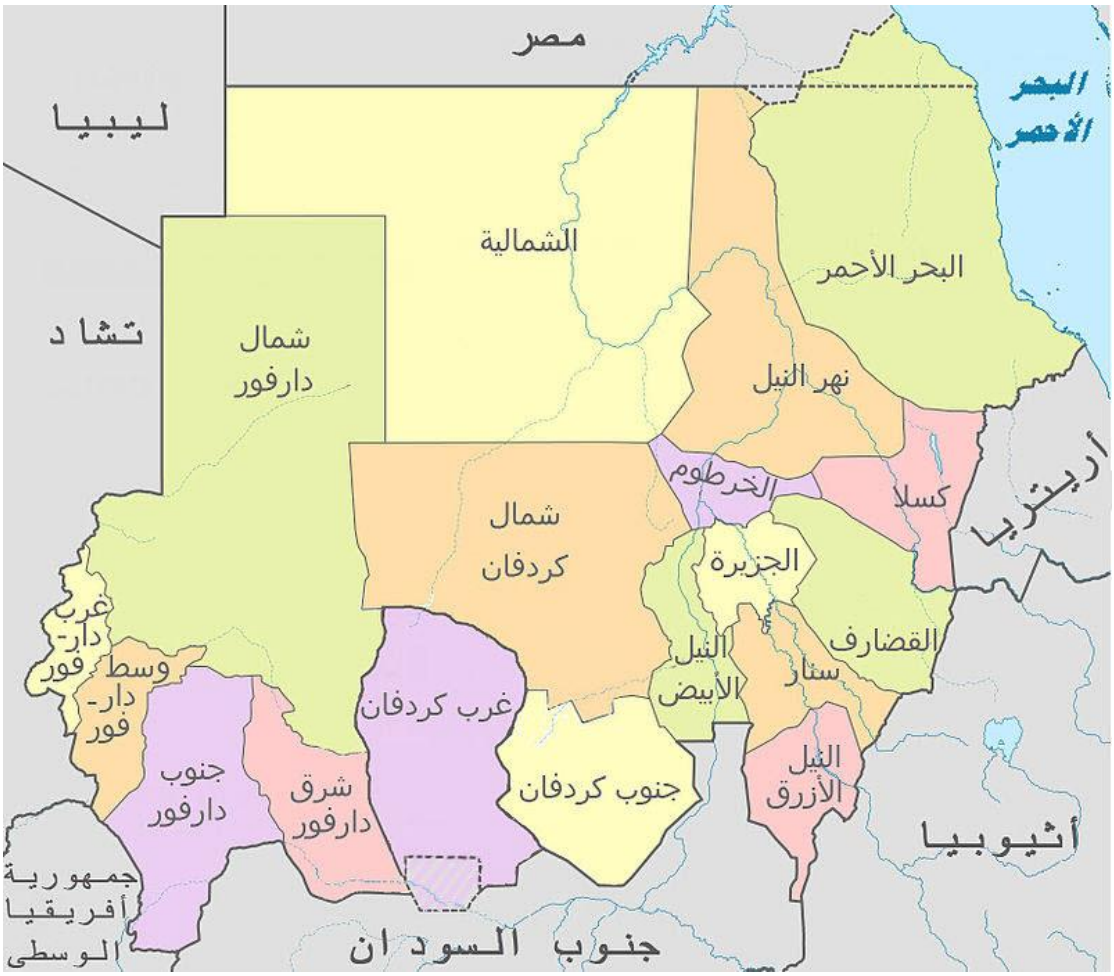

إقليم دارفور :

صورة توضح اماكن المعسكرات والنازحين:

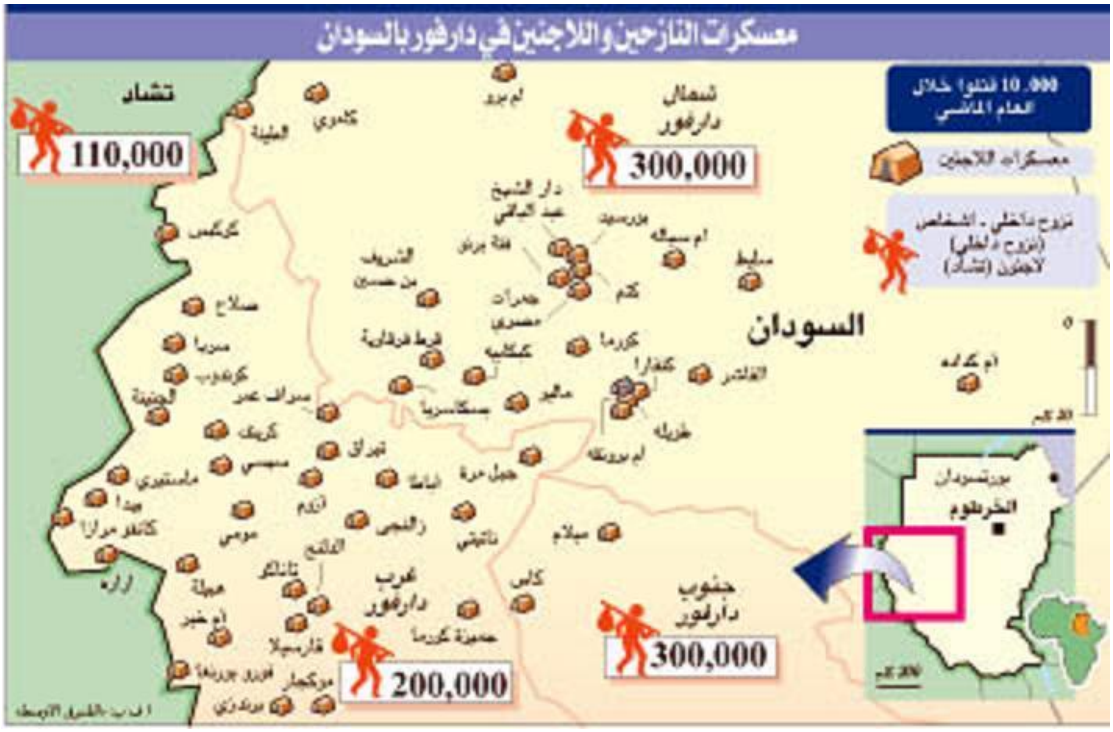

صور توضح وضع النازحين في الإقليم أثناء زيارة وفد المفوضية القومية لحقوق الإنسان لبعض المعسكرات :